



كتب فومية

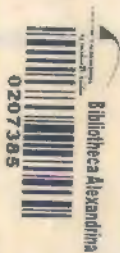


الْبَرْوَالْعَرَبِي

وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية

تأليف

أحمد المقتصر باند



اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد راتب عباس

ومحيل وزارة الثقافة سابقا

كتاب قومية

البروك العزيم

وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية

تأليف

أحمد المقصم بالله

تقديم

نرجع أهمية هذا البحث إلى الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه البترول في هذه الأيام في العالم بصفة عامة وفي عالمنا العربي بصفة خاصة ، ولما كان العالم العربي يتمتع بمركز ممتاز بالنسبة لإنتاج البترول واحتياطيه ، فقد اهتمنا في هذا البحث بإبراز أهمية البترول لحاضر العرب ومستقبلهم ، واهتمنا بصفة خاصة بالتركيز حول الامكانيات الهائلة التي يمكن أن يفيد بها العرب من وراء استغلالهم لثروتهم البترولية بالصورة التي تحقق لهم في المقام الأول تنمية اقتصادياتهم وتخطيط مستقبلهم بحيث يتناسب مع أمة شاء لها القدر أن تجمع بين ماضٍ مجيد وحاضرٍ مازال للمستمررين والاحتكاريين يحاولون التأثير فيه من طرف خفي .

وكان علينا حتى نستطيع أن نتحقق من هذا المركز الممتاز الذي يشغله العالم العربي في المجال البترولي ، أن ندرس البترول مبدئياً ، كمادة أثرت وتؤثر في مجرى الأحداث في عصرنا الحاضر ؛ فنحدثنا عن استخدامات البترول في السلم والحرب ؛ وعن أهميته الصناعية للتزاييف وعن استراتيجيته بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى وخاصة الطاقة الفورية ، وبعد ذلك انتقلنا خطوة جديدة إلى الحديث عن البترول في العالم وذلك كمحاولة تبين مركز كل من المناطق المنتجة والمستهلكة للبترول ، وأردفنا ذلك بالحديث عن عمليات التكرير والنقل والتسويق في كل أنحاء العالم .

وبعد أن تحدثنا عن البترول العالمي بما فيه الكفاية أصبح الطريق مفتوحاً أمامنا للعنق نظرة أكثر تركيزاً على بترولنا العربي لتبين ما فيه من ميزات أدت إلى احتلاله مركزاً ممتازاً أدى بدوره إلى تسابق الشركات الاحتكارية الكبرى لإدخال المنطقة كلها في دائرة

نقولها حتى تستأثر بثروتها البترولية الهائلة ، وفي هذا الفصل
تعددتنا بإسهاب عن مييزات بترولنا من حيث ضخامة الاحتياطي
ووفرة الانتاج وانخفاض تكاليف هذا الانتاج وسهولة تصديره واتبعتنا
ذلك بالحديث عن أهمية البترول بالنسبة لكل دولة من الدول العربية
المنتجة على حدة حتى تتبين لنا الامكانيات الهائلة الكامنة تحت تربتنا
تلك الامكانيات التي كانت السبب فيما يعانيه البترول العربي الآن
من خضوعه للاحتكارات الاجنبية .

وللاحتكارات الاجنبية في تاريخ العرب قصة لا بد أن يلم بها
كل من يهتم بمعرفة الواقع السياسي والاقتصادي في العالم العربي .
ولذلك فقد تحدثنا عن هذه الاحتكارات حديثا مستفيضاً ومثينا
خطوة فخطوة مع الاضطبوط الاحتكاري وهو يحاول السيطرة على كل
جزء عربي ينتظر أن يتلجر البترول فيه ورأينا الاحتكار يسير جنباً
الى جنب مع الاستعمار ، سواء كان استثماراً صافراً أو مقنناً تحت
ستار من معاهدات الود والصداقة ، ورأينا القوى الاستعمارية وهي
تتصارع لكي تنقسم البترول العربي فيما بينها ، ولكي تحرم العرب
من أية فائدة جديّة يمكنهم الحصول عليها من البترول في المستقبل
القريب أو البعيد .

ولكن ما هو الموقف العربي لمواجهة هذه الاحتكارات ؟ والى أي مدى
كانت فاعلية هذا الموقف في الماضي وما ينتظر له من فاعلية في
المستقبل ؟ وللإجابة على هذه الأسئلة لا بد من تتبع الموقف العربي
منذ البداية . . منذ بدأ الصراع الرهيب لتقاسم الامكانيات العربية
في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، ويتضمن الموقف
العربي موقف الحكومات العربية ، ذلك الموقف الذي لا ننكر أنه
قد تطور الى حد كبير وإن لم يكن الى الحد الذي يأمله العرب ،
فحينئذ أن كانت الشركات الاحتكارية تملئ شروطها الجائرة على
الحكومات العربية الى أن تفي ميزان للركن التفاوضي لهذه
الحكومات وأصبحت في وضع يسمح لها بأن تسترطع ما تجده ملائماً
لمصلحتها من الشروط ، منذ ذلك الحين تمخضت في الموقف عوامل
كثيرة متشابكة كان لا بد من تتبعها حتى نصل الى الواقع الموجود
حالياً ، ولقد اتينا هذا الى الحديث عن عقود الامتياز التي كانت في بداية
قصة الاحتكارات عبارة عن التزام من جانب واحد لا يقابله الا فتات

من الذهب تلقى به الشركات الاحتكارية الى الثروة والامراء والمشايع الى ان عقد امتياز الشركة اليابانية مع حكومة الكويت لاستغلال بترول المنطقة الحايطة في عام ١٩٥٨ ويعتبر هذا الامتياز خطوة جديدة لتدعيم المركز التفاوضي للحكومات العربية ، وان لم يكن كل ما يمكن ان نأمل في عقود استغلال البترول العربي .

ويتضمن الموقف العربي ايضا موقف جامعة الدول العربية باعتبارها المنظمة التي عقدت فيها مؤتمرات البترول العربي الثلاثة والتي قدمت اليها الابحاث الكثيرة عن البترول العربي من جانب خبراء البترول العرب والاجانب ، ودراستنا للابحاث المقدمة الى مؤتمرات البترول والقرارات والتوصيات التي انتجت اليها هذه المؤتمرات يمكننا ان نصل الى صورة أكثر وضوحا لتطورات الموقف العربي لمواجهة هذه الاحتكارات .

بقي بعد ذلك موقف الشعوب العربية لمواجهة هذه الاحتكارات وقد أرجانا الحديث عن موقف الشعوب العربية الى النهاية باعتباره العامل الحاسم في الموقف بأكمله اذ ان الوعي البترولي لدى الشعوب العربية قد اتضح تماما في أثناء العدوان الاجنبي على مصر عام ١٩٥٦ وبدلتنا هذا المثال على ان الشعوب العربية قد أدركت تماما مدى قوتها وقدرتها على صنع الاحداث ولا شك ان الأمل الكبير في انقاذ البترول العربي من براثن الاحتكارات الاجنبية انما يكون في ايدي الشعوب العربية ونحن بعيدنا عن المواقف الرسمية للحكومات التي كثيرا ما ترتبط بسياسات تختلف قليلا او كثيرا مع مصلحة شعوبها ، وهذا هو ما أردنا الوصول اليه من بحثنا ؛ اذ ان الشعب العربي في كل مكان سواء في الكويت أو الجزيرة العربية أو العراق أو الجزائر ، قد أدرك تمام الادراك ان الاستقلال السياسي انما يفقد فاعليته اذا لم يرتبط بالاستقلال الاقتصادي والحرية الاقتصادية ولا شك ان الشعوب العربية المتطلعة الى الحرية والاستراكية تعرف تماما اين ومتى يمكن ان تقف ولقبتها الصارمة في وجه الاحتكار والاستغلال لتعقد ثروتها من ايدي ناهبيها قبل ان تنضب هذه الثروة وحتى تؤمن مستقبلها ومستقبل أجيالها القادمة .

هنا ما دعونا اليه في سياق البحث ، لنركز الانظار على أهمية

المسور الذي يجب أن تقوم به الشعوب العربية لعرضها على
ما يمكن أن يقوم به البترول في تنمية الاستثمارات العربية
كثير من المشروعات الانتاجية والصناعية التي لو لم تستثمر
ولا تجعل الشعوب العربية تستفيد من الاستثمارات التي لا يتم لهم
الا استنزاف ثرواتهم الطبيعية.

هذا والبحث معهم بالاحتمالات الحديثة عن البترول العربي
والعالمي وقد اعتمدنا فيه على كثير من المراجع العربية والاجنبية .

المؤلف

المقدمة

يمثل البترول عنصرا من أهم عناصر الحضارة الحديثة بل أنه يعتبر أهم عناصر هذه الحضارة على الإطلاق ، سواء في أوقات الحروب والاضرابات أو في الأوقات التي يسود فيها السلام ، حتى أنه يقاس مدى تقدم الأمم بمقدار ما تستهلكه من البترول لإدارة صناعها أو لتسيير جيوشها ، وقد عرف العالم البترول منذ قديم الأزمنة ، وتحدث بلوتاركس عن وجوده في بلاد فارس وورد ذكره في كتابات هيرودوت وفي كتب الجغرافيين والرحالة العرب في العصور الوسطى ، إلا أن هذه المعرفة القديمة لم تكن لها أية أهمية عملية اللهم إلا في بعض الطقوس الدينية في ديانة الفرس المجوسية ولم تظهر الفائدة العملية للبترول إلا في مستهل القرن التاسع عشر ، إذ أجريت بعض التجارب لتخليقه وتطيله كيمائيا ، إلا أن الاستخدام الكبير لزيت البترول لم يبدأ إلا في مطلع القرن العشرين بعد أن شاع استخدام آلات الاحتراق الداخلي ، ودخل البترول في تشغيل معظم الصناعات وظهرت أفضليته على أنواع الوقود الصلبة المستخدمة حين ذلك ، ومن هنا بدأ التفاهت الكبير من جانب الغرب الذي يحتاج إلى البترول من أجل صناعاته الناعمة ، على البلاد التي يحتل وجود البترول فيها .

وبالنسبة للبترول العربي فقد بدأ التنقيب عنه بالفعل منذ السنوات الأولى من القرن العشرين ، ومنذ البداية كان هناك الصراع الهائل من قبيل الدول الغربية الطامعة في السيطرة على الموارد البترولية اللازمة لها ، فارتبط إنتاج البترول العربي منذ البداية بالاستعمار وتعددت الأطراف المتصارعة وتغيرت الدول المتنازعة فيما بينها ولكن الشيء المتنازع عليه بقي واحدا لم يتغير ، وهو البترول الكامن في أراضي الدول العربية وخاصة بعد أن أثبتت الأبحاث التي أجريت أن احتياطي هذا البترول يفوق الاحتياطي الموجود من البترول في أية منطقة أخرى بالعالم ، هنا بالإضافة إلى العوامل

الأخرى التي أعطت للبترول العربي أهمية كبرى وتتلخص هذه العوامل في وفرة الانتاج وانخفاض التكاليف وسهولة التصريف إذ أن العالم العربي يقع في مركز استراتيجي ممتاز يسهل منه الاتصال بالمراكز الاستهلاكية سواء في أوروبا الغربية أو الشرق الأقصى أو أفريقيا .

كل هذه ميزات اتاحت للبترول العربي أن يتمتع بمركز ممتاز . وفي الوقت نفسه دفعت هذه الميزات بالامة العربية في حلبة الصراع العالمي من أجل السيطرة على مناطق النفوذ . ولا يستطيع الباحث أن يضع حدا بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية في التاريخ العربي الحديث ، فقد ارتبطت تلك العوامل بعضها ببعض ارتباطا وثيقا حتى يمكن أرجاع كل الأحداث السياسية في العالم العربي الى أسباب اقتصادية أو العكس .

ولما كانت الامة العربية قد استطاعت أن تقف الى حد كبير على الظروف السياسية التي كانت تعوق تقدمها بعد أن حصلت اغلب الدول العربية على استقلالها بعد كفاح طويل ضد المستعمرين والطامعين ، فإن الامة العربية انتهت في الوقت نفسه الى حقيقة وضعها الاقتصادي ، وأخذت تطمح في تحقيق التحرر الاقتصادي كما حققت من قبل تحررها السياسي ، ولكن الاحتكارات البترولية العالمية التي جتمعت على صدر الدول العربية المنتجة للبترول منذ أن بدأ الانتاج البترولي الكثير في التمدد ، هذه الاحتكارات لا يمكن أن تلقى أسلحتها بسهولة وهي تواجه الوعي العربي الجديد ، وخاصة أن هذه الاحتكارات تصانها القوى الاستعمارية الكبرى في العالم ، ولا شك في أن هذه القوى الاستعمارية ما تزال لها بقايا في العالم العربي ، وإن كان مصير هذه البقايا الى الزوال بحكم التطور الحتمي للتاريخ .

لكن أجل نظرة عربية جديدة الى الثروة البترولية العربية نقدم هذا البحث ، ومن أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة للاقتصاد العربي المتطور ، وتحقيق شروط أفضل بالنسبة لمعقود الامتياز التي منحت وتمنح للشركات البترولية في الاراضي العربية . ولما كان

البتروli يمثل مصدراً هائلاً من مصادر الدخل القومي في البلاد العربية
للمنتجة ، بل ويمثل أهم هذه المصادر في البعض منها ، فلا بد من
القيام بدراسة كل ما ينتج عن استغلال هذا المصدر من آثار
اقتصادية وسياسية واجتماعية في البلاد العربية ، فمن أجل كل
هذا نتقدم ببحثنا هذا راجين أن يكون مساهمة متواضعة في تنمية
الوعي البتروli العربي وتأييد النظرة العربية الجديدة الى الانعراج
البتروli الضخم الذي يجب أن يكون أولاً وقبل كل شيء لخير العرب
ومصلحتهم وتقدمهم .*

خاتمة البحث

كان لا بد أن نبدأ هذا البحث بالحديث عن استراتيجية البترول بصفة عامة من حيث استخداماته في السلم وفي الحرب ، وعن استراتيجيته بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى وخاصة الطاقة الذرية وأثر اكتشاف هذه الطاقة الجديدة واستخدامها على أهمية البترول ومستقبله ، ثم تحدثنا بعد ذلك عن البترول في الصالم من حيث الاحتياطي والانتاج وعمليات التكرير والنقل والاستهلاك ، وبعد ذلك بدأ الحديث عن أهمية البترول العربي من حيث ضخامة الاحتياطي ووفرة الانتاج وانخفاض تكاليف هذا الانتاج وسهولة تصديره ، ثم اتبعنا ذلك بالحديث عن أهمية الانتاج البترولي في كل دولة من الدول العربية المنتجة وهي العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والمنطقة المحاذية السعودية - الكويتية والبحرين وقطر وبقية امارات الخليج العربي ، ثم تكلمنا عن الانتاج البترولي في الجمهورية العربية المتحدة وفي دول شمالي افريقيا العربية وهي الجزائر وليبيا والمغرب وتونس ، ونتيجة لهذه الأهمية التي يتمتع بها البترول العربي بالنسبة للعرب جميعا وبالنسبة لكل دولة عربية منتجة على حدة ، قامت الاحتكارات البترولية العالمية منذ مطلع القرن الحالي بفرض سيطرتها عليه ، وكان لا بد أن نبدأ قصة الاحتكارات البترولية منذ بدايتها ، فخصصناها فصلا بأكمله بعنوان (قصة الاحتكارات البترولية في العالم العربي) وأنهينا هذا الفصل بالحديث عن موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي ، باعتبار كل من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية هما القرنان اللذان سيطرتا وتسيطران على معظم الانتاج البترولي في العالم العربي ، وباعتبار الاتحاد السوفيتي النوية التي يتفرد بها الغرب ليبر محاولة فرض سيطرته على الشرق الأوسط بأكمله . وبعد ذلك كان لا بد من أن نتحدث عن الموقف العربي لمواجهة هذه الاحتكارات ، وقسمنا هذا الموقف الى

١ - موقف الحكومات العربية ، وأوضحنا التطورات التي طرأت على هذا الموقف منذ أن كانت الشروط تمل على تلك الحكومات حتى الآن :

٢ - موقف جامعة الدول العربية والمجهودات التي تبذلها في المجال البترولي ، والمؤتمرات التي عقدتها من أجل تنمية الوعي البترولي العربي ،

٣ - موقف الشعوب العربية باعتبار موقفها هو العامل الحاسم في الموضوع إذ أن تضامن الشعب العربي بالنسبة لقضايا المختلفة ونمو معرفته بالثروات التي يملكها وطرق الاستفادة منها هي السبيل الوحيد نحو الآثار السيئة الناتجة عن الاحتكارات ، وفي النهاية ألقينا نظرة أخيرة على الموضوع تحدثنا فيها عما يجب اتخاذه من خطوات للتحرر من قيود هذه الاحتكارات وللإستفادة من الصائحات البترولية الضخمة لمصلحة الشعب العربي وتأمين مستقبله .

البتروّل في الدول العربية

استراتيجية البترول :

ما زال العالم يعيش حتى اليوم في عصر البترول ولو نظرنا فيما حولنا لحظة واحدة لوجدنا أثرا من آثار هذه المادة التي غيرت وجه الحضارة ، فابتداء من الوقود حتى الزيوت الطبية وزيوت الزينة والاصبغ والاقمشة نجد أثر البترول في كل مظهر من مظاهر الحضارة التي نعيشها ولن نستطيع أن نتخيل ولو لحظة واحدة أن يخلو العالم من هذه المادة الثمينة التي تدخل في صناعات كثيرة وتعتمد عليها الدول في الحرب وفي السلم .

وقبل بداية هذا القرن لم تكن للبترول أهمية كبيرة في حياة الدول لانه لم يكن يستخدم على نطاق واسع فقد كان يستخدم بصورة رئيسية للإنارة والطبخ والتدفئة ولتحضير قليل من بعض المركبات الكيميائية . ومنذ بداية هذا القرن بدأ البترول يتفوق في الحياة الاقتصادية كمولد للطاقة أولا ، ثم كمصدر لكثير من المواد الأولية في صناعات كثيرة . وحتى سنة ١٩٦٠ كانت أهم مشتقات البترول (من حيث كثرة الاستعمال) الكيروسين الذي يستخدم في البيوت للإنارة والتدفئة والطبخ ، وقد قلت أهميته كثيرا بعد اختراع الكهرباء وانتشار استخدامها ولكن الحرب العالمية الأولى كانت النقطة الحاسمة في تاريخ البترول وزادت أهمية البترول زيادة كبيرة خلال تلك الحرب لزيادة استخدام القوى الآلية زيادة كبيرة ولاسيما ازدياد استخدام السيارات في النقل وتفضيلها على القطارات ثم بدء استخدام الدبابات والمدافع الآلية والطائرات ووضحت تلك الأهمية البالغة للبترول حتى أن الدول المشتركة في الحرب العالمية الأولى عرفت عن يقين أنه « لم يعد الجيش أي جيش يزحف على بطله كما قال نابليون بونابرت منذ قرن مضى » وإنما أمسى يزحف على « بترول » بعد أن صارت الحرب ميكانيكية تتصارع فيها الآلات

وتتطاحن المدرعات وليس أدل على هذا اليقين من ذلك النسخة التي وجهه كليمنصو - رئيس الوزارة الفرنسية في أثناء الحرب الأولى - إلى أمريكا بضرورة الإسراع في إمداد الطفء بكميات كبيرة من البترول من أجل كسب الحرب ضد دول الوسط وعلى أثر ذلك بدأت الشركات الأمريكية شحن كميات كبيرة من البترول إلى أوروبا الغربية بلغ معدلها اليومي (٢٣٠٠ طن) وقد ضمن هذا للطفء شرطاً أساسياً من شروط النصر .

وما حدث في الحرب العالمية الأولى حدث على نطاق أوسع في الحرب العالمية الثانية حتى تحققت كل القوى العالمية من أن التعبير القائل أن « نقطة البترول تساوي نقطة من الدم » ما يرح صحيحاً اليوم كما كان صحيحاً بالأمس وسيكون كذلك في المستقبل كما كان في الحربين (الماضيتين) حيث قيل أن الطفء يلفوا النصر على محيط من البترول . وقد أثبتت الحرب العالمية الثانية بصورة لا مجال للشك فيها الأهمية الاستراتيجية للبترول كعامل حاسم لضمان النصر وما هو ذا الفيلد مارشال أيزنهاور القائد الأعلى لقوات الطفء يقول « امنحوني كفايتي من البترول قبل أن تمنحوني كفايتي من الجنود وأنا ضمن بالنصر على العدو » وقد كان ، فإن تفوق الطفء على المحور في الحرب العالئية الثانية في التمكن من البترول كان سبباً جوهرياً من أسباب تغلب الطفء على المحور فقد ترددت اليابان مدة من الزمن قبل أن تقم على إعلان الحرب لأنها لم تكن حاكمة فيا إذا كانت ستحصل على ما يكفيها من البترول لمواصله عملياتها الحربية وهذا سبب من الإصابات التي اضطرت اليابان إلى نشر قواتها نثراً لا يتلاءم مع وصانة الخطط العسكرية لجرد الوصول إلى حقول البترول في جنوب شرقي آسيا وبالإضافة إلى ذلك كانت تدر البترول من أهم العوامل التي اضطرت إسبانيا إلى الوقوف محايدة وبهذا ضمن الطفء حرية مرورهم في جبل طارق والاستفادة من المراكز البحرية في البحر المتوسط وإنزال جيوشهم في شمال إفريقيا . وإذا حاولنا أن نلقى نظرة عامة على موقف دول المحور في هذه الحرب فأننا نجد أن تدر البترول قد أثرت في التاج الحربي تأثراً مبيناً ، فقد اضطرتهم إلى استخدام وسائل في الإنتاج منخفضة الكفاية واضطرتهم إلى الاقتصاد في عملياتهم الحربية

وقللت من سرعة نقل الوحدات العسكرية بين الجبهات المختلفة وتزيد منه الحقيقة وضوحا عندما تعلم ان الطائرة العادية تستنفد حوالي $\frac{1}{2}$ كيلو جرام من البترول لكل قوة تعادل حصانا واحدا في الساعة ومعنى هذا ان الطائرة المقاتلة الحديثة التي تبلغ قوتها ٢٠٠٠ حصان تستخدم طنا (٥٠٠ كيلو جرام) في الساعة الواحدة، وهكذا فإن غارة واحدة من التي كانت تستهلك لها برلين من انجلترا تشترك فيها ألف قاذفة قنابل تستهلك ١٢٠٠٠ طن من البترول واكتساح كبير تنهض به الطائرات للقائفة على شمالى فرنسا مثل هذا الذي كان ينهض به الامريكويون من انجلترا يوميا وتشتد فيه القاذفات في كل مرة يتطلب مقدارا من البترول يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ طن .

وبينما كان موقف المحور ضعيفا الى هذا الحد من ناحية الامدادات البترولية ، حتى يصرح الفيلد مارشال روميل قائد المانيا الاكبر « من الحقائق الثابتة انه لا قيام لجيش ما لم يكن مطمئنا على حاجته من اللخاثر والمؤن والبترول لكي يتمكن من مواجهة الموقف ومواصلة القتال » وبينما كان موقف المحور ضعيفا هكذا كان موقف الحلفاء من هذه الناحية على درجة كبيرة من القوة .

وكان انتظام توينهم بالبترول قد مكن بريطانيا من السيطرة على البحار ومكن أمريكا من السيطرة على المحيط الهادى بصورة خلسة ومكن بريطانيا من التفوق في معركة الجو ، ومكن دول الحلفاء مجتمعة من قصف المانيا واليابان قسفا جويا ناجحا كما مكنهم من تسير قوات آلية ضخمة في شمالى افريقية ومن بعد ذلك في ايطاليا ثم في فرنسا ولكل هذه الاسباب قيل : (ان الحلفاء عموا الى النصر في الحربين على بحر من البترول) فكان لجميع انتصار الحلفاء واجبا الى هذا العامل الهام ، والا فكيف ينتصر المحور ، وللمانيا الفقيرة في مواردها البترولية التي لا تسيطر على أية موارد خارجية تتكبد ٥ ملايين طن من البترول في أول حملة برية قام بها هتلر وهي حملته السريعة ضد بولنمة وايضا عندما دار القتال العنيف في روسيا على طول خط القتال من لينينجراد الى القرم فقد أن مقدار الزيت

التي يستخدم اسبوعيا آن ذلك حوالي تسعمليون طن وهذا المقدار تستخدمه القوات البحرية وحدها .

والحقيقة أن العالم لم يشهد حربا استنفدت من البترول مثلما استنفدت الحرب العالمية الثانية فزادت الكميات التي تنقل يوميا الى الجبهات مائة مرة عما كانت عليه في الحرب العالمية الاولى . وقد كان أقصى ما يستنفد يوميا من البترول في عام ١٩٤٥ مليون طن موزعة كما يلي :

بنزين للطائرات	١٠٠,٠٠٠ طن
بنزين للموتورات	٣٠٠,٠٠٠ طن
كيروسين	١٠٠,٠٠٠ طن
زيت للوقود	١٠٠,٠٠٠ طن
منتجات أخرى بما فيها الفاقد	١٠٠,٠٠٠ طن

ومن هنا ، ومن هذه الكميات الهائلة من البترول التي تستخدمها القوات المحاربة تتضح أهمية لئوارد المضمونة من البترول لدى أية دولة تقوم على اشغال نار الحرب وقد اقلت الحربان العالميتان دروسا بليغة على الدول الكبيرة بصورة خاصة عن مدى أهمية البترول في الحرب إذ لم يعد في إمكان أية دولة تقسم على حرب أن تتخذ قرارا حاسما قبيل أن تستوثق من أن في حوزتها من اللوارد البترولية ما يكفل لها النضال الى أن تماود السلام وهذه الحقيقة وعنها الدول المختلفة وفي طلبيتها الدول الكبرى وعلى هذا لم يكن عجيبا أن تلمح صفة الدول تهافت على حقول الزيت تهافتا منقطع النظير . وتسعى بكل وسيلة لتضرب حولها حصارا من النفوذ والامتياز .

واذا كانت استراتيججة البترول في وقت الحرب على هذا القدر من الأهمية فإن استراتيجيته عندما يسود السلام لا تقل عنها أهمية بل قد تتفوق عليها خصوصا وأن البشرية تنطلق الآن في شوق الى فترة طويلة من السلام تلتئم فيها جراحها وازماتها النفسية وتعيش في وئام وصحة .

واستراتيجية البترول في وقت السلم ترجع الى أنه قد أصبح قاسما مشتركا في كل الصناعات الحديثة التي تقوم عليها اقتصاديات جميع الدول اشتراكية ، أو رأسمالية متقدمة أو نامية ، فبعد أن كان البترول لا يفتتح إلا بواحد من مشتقاته فقط وهو الكيروسين أصبحنا نرى مشتقاته لا يكاد يخلتها الحبر ومن أهم هذه المشتقات

١ - البوتاجاز : يستخدم كوقود .

٢ - البنزين : يستخدم كوقود للسيارات والطائرات وغيرها .

٣ - الكيروسين : وهو شائع الاستعمال في المنازل .

٤ - السولار والديزل : وهما وقودان في آلات الاحتراق الداخلي .

٥ - المازوت

٦ - زيوت التشحيم

٧ - الزيوت الطبية : مثل اليرافين والفازلين والفحم الطبي والبيدات الحشرية وزيوت الزينة .

٨ - الأسفلت

بل إننا رأينا البترول يدخل في كثير من الصناعات التي لا يتصور الكثيرون أنه يدخلها مثل الصابون والعطشور والورق وفي صنع بعض أنواع الفخايرة وفي صنع للطلاء والاسمدة الكيماوية والاقمشة والمواد الكهربائية وكثير من الصناعات المعدنية وفي تبليط الطرق والسقوف وطلاء الأخشاب والجنران ثم في صناعة الخرقات ومن هنا تظهر لنا واضحة أهمية البترول في العصر الحاضر وبإبالغ البعض في اظهار هذه الأهمية فيسمى هذا العصر « عصر البترول » والحقيقة أن هذه الأهمية قد تزايدت بسرعة ملفقة للنظر ، هذا من ناحية استخدامه في الصناعة أما من ناحية استخدام البترول كطاقة ، فأننا لو نظرنا الى الجدول التالي الذي يبين أهم مصادر الطاقة في العالم لاتفصح لنا مقدار هذه السرعة في نمو استخدام البترول كطاقة محركة .

جدول لأهم مصادر الطاقة في العالم (بالنسبة للتوة)

المصدر	١٩١٣	١٩٣٥	١٩٤٨
الفحم	٧٤	٦٠	٥٥
البترول	٦	٢٠	٢٨
القوى المائية	٢ر٤	٠٧	٠٧
الخشب	١٧ر٦	١٣	١٠

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن نمو استخدام البترول كطاقة كان على حساب مصدرين آخرين وهما الفحم والخشب ، أما القوى المائية فإن تطورها محدود بإمكانيات طبيعية معينة وقد بدأ هذا التحول من الوقود الصلب إلى البترول كوقود سائل منذ مطلع القرن العشرين أو على وجه التحديد منذ بداية الحرب العالمية الأولى فظهر الاتجاه إلى تحويل السفن إلى استخدام البترول وقد بدأت بريطانيا فعلا بتطبيق سياسة تحويل سفن أسطولها من الفحم إلى البترول منذ سنة ١٩١٠ وما كانت تبدأ الحرب حتى كانت معظم بواخر الأسطول البريطاني قد تحولت فعلا فكان ذلك سببا مهما من أسباب تفوق الأسطول البريطاني على الأسطول الألماني خلال الحرب ثم بدأت الدول الأخرى تتبع خطوات بريطانيا في هذا التحول وقد توجب على استخدام البترول بدلا من الفحم في تسيير البواخر الاقتصاد في عدد العمال اللازمين لإدارة المرجل البخاري بقدر يتراوح ما بين $\frac{1}{3}$ إلى $\frac{1}{4}$ بالإضافة إلى السرعة والمرونة في الحركة ، فاستخدم البترول في تسيير الباخرة يمكن البحارة من تغيير سرعة المسير بسهولة أكبر وعلى نحو أسرع من البواخر التي تستخدم الفحم ، والوقت اللازم للبدء بالمسير أقل بكثير في بواخر البترول من بواخر الفحم ، كل هذه المزايا دفعت إلى الإسراع في تحويل البواخر من الفحم إلى البترول في حدود البخل أولا ثم بعد ذلك من الخوازي المحرك في الاحتراق الداخلي (ديزل) .

هذا بالإضافة الى ازالة القوة الحرارية الكامنة في البترول اثير سببيا من القوة الحرارية الكامنة في الفحم والنسبة بين الاثنين تتحدد بحوالي (٥ : ٣) وهذه ترتفع الى أكثر من ذلك في بعض المشتقات كالبنتزين مثلا وكذلك فان الفحم لا يزال مادة يتزايد طلبها ويرتفع سعرها برغم حلول البترول محله نظرا لتقص المستمر في مراحله .

النسبة المثوية للبواخر بحسب حموتها

السنة	١٩١٤	١٩٢٩	١٩٣٨	١٩٤٨
الفحم			٤٧	٢٢.٥
البترول	٣٢.٥	٣٩	٥٣	٧٧.٥
ومنه البخار	٣	٢٩	٣٠	٥٦
ديزل	٣.٥	١٠	٢٣	٢١.٥

تلك هي استراتيجية البترول بالنسبة لمصادر الطاقة التقليدية القديمة ولعل من الواضح ان المستقبل في صف البترول بالنسبة لهذه المصادر ولكن العالم قد فتح عينيه أخيرا ومنذ الحرب العالمية الأخيرة على طاقة أخرى جديدة فاقت في قوتها وفي امكانيات استغلالها كل المصادر السابقة بما فيها البترول الا وهي الطاقة النووية ، فما مدى استراتيجية البترول بالنسبة لهذه الطاقة الطارئة ؟

اختلفت آراء الباحثين في هذه الناحية فيقول الدكتور سيد نوفل : و قد ثبت من الدراسات العلمية الحديثة ان الفترة لن تهدد البترول فضلا عن ان احتياطيه مهدد بالنضوب في نهاية القرن العشرين ، فكان الخطر على مركز البترول الاستراتيجي لن يأتيه من منافسة الطاقة الليرة له وانما سوف يأتيه من ناحية نضوب الاحتياطي الموجود منه في العالم ، ومن هذه الزاوية بالذات يمكن ان نلقى نظرة على استراتيجية بترولنا العربي فيقول مستر كوينسي رايت في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر شئون الشرق الاوسط

بواشنطن يوم ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٩ : « قد يقال ان عصر الزيت قد مضى وحلت محله الطاقة الذرية الا ان ذلك حتى لو تحقق لن يقلل من أهمية الشرق الاوسط او يشي الدول الصناعية منه وسيظل دائما قبة الانظار » وترجع هذه الأهمية الى أن البترول يؤلف المادة الأولى للاقتصاد والحضارة المعاصرة كما يؤلف العملة الأولى للحرب والى أن بترول البلاد العربية يمثل الكميات الضخمة لتمويل العالم والاحتياطي الأعظم له وكان هذا الاحتياطي الضخم من البترول بالإضافة الى أن الحقول العربية بموقعها الممتاز « فهي تقع عند ملتقى قارات ثلاث : أوروبا وأفريقيا وآسيا » وهذا العامل سهل الى حد كبير توزيع البترول العربي على هذه القارات بتكاليف منخفضة نسبيا .

كل هذا كان سببا في الصراع الهائل الذي يدور في عالمنا العربي بين الدول الكبرى للسيطرة على موارده البترولية هذا الصراع الذي سنفصل الحديث عنه في الفصول التالية والذي يهنا هنا هو مناقشة المركز الاستراتيجي للبترول العربي بالإضافة الى المركز القوي الذي يحتله بترولنا العربي بالنسبة للبترول العالمي فيما يخص باحتياطياته الهائلة فان كثيرا من الباحثين بدوا من الآن يقرعون أجراس الخطر لقرب نضوب هذا المورد الهائل نظرا للاستهلاك المتزايد باستمرار فقد كتب بيري ووندو في صحيفة لأكرو الفرنسية يوم ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٠ مقالا طويلا بعنوان : « البترول العربي في خطر » فذكر أن العصر الذهبي لبترول العرب مهدد بالزوال وان منطقة الصحراء ستقدم البترول الى الأسواق الأوروبية في العامين القادمين وان الاتحاد السوفيتي سيصدر بتروله الى الأسواق العالمية وان الزيادة في حصة الكويت والعربية السعودية من البترول كانت غير مذكورة في العامين الآخرين في حين كانت الزيادة ملحوظة في غيرها ، كما تبين من احصاءات انتاج البترول في الشرق الاوسط لعامي ١٩٥٨/١٩٥٩ :

والحديث عن المناقشة بين البترول العربي وبترول الجزائر الذي تزايد انتاجه في الفترة الأخيرة وبترول الاتحاد السوفيتي له مكان آخر في هذا البحث ولكن ما نخلص اليه الآن هو ان البترول العربي لا يزال الى الآن متمتعا بمركز استراتيجي ممتاز بالنسبة

لاحتياطيه أولا ولانتاجه المتزايد ثانيا الا ان مستقبل هذا البترول يتطلب تأملا وعملا ايجابيا مشتركا من الدول العربية جميعا حتى يمكن تأمين مستقبل هذا البترول والاستفادة من العائدات الضخمة التي تنهل في الوقت الحاضر على الدول العربية المنتجة بما يعود بالنفع على شعوبها .

البترول العالمي

بعد أن يتتقى الفصل السابق الاهمية الحيوية للبترول كمصدر للطاقة وكعانة صناعية من الدرجة الاولى نحاول أن نتبين الان مدى تफल هذه المادة في الاقتصاد العالمي الحديث وأن نضع كل دولة من الدول المنتجة في موضعها الصحيح لانتاج البترول واستهلاكه وتصريفه ، وحتى نصل الى هذا الغرض ينبغي أن نقف قليلا عند الكلمة التي قالها ويلسون بهذا الصدد « إن قوة أية أمة تعتمد على احتياطياتها من البترول » فالأمر تقدر أهمية البترول التي تتزايد مع تحسن رخائها الاقتصادي والصناعي بصفة خاصة وقد أصبحت هذه الاهمية حيوية في السنوات الاخيرة فقد تطور انتاج البترول تطورا هائلا نتيجة التقدم الصناعي الذي أحرزته الأمم والارتفاع مستوى الشعوب وتحسن أساليب صناعة الزيت . فبعد أن كان الانتاج لا يزيد على ٧١,٠٠٠ طن في ١٨٥٧ - ١٨٦١ بلغ اليوم نحو ٩٠٠ مليون طن وبين هذين التاريخين نجد أن مركز القوى بالنسبة للانتاج البترولي واستهلاكه قد انتقل الى مناطق جديدة ففي سنة ١٩٤٠ كانت أغنى مناطق العالم بالزيت تمتد في شمال وجنوب وشرقي بحر الانتيل بين كنساس وبيرو بالقارة الامريكية ، أما اظهر الجهات المنتجة فهي الولايات المتحدة وكندا وبيرو والارجنتين وقد بلغ معدل انتاج هذه المنطقة في عام ١٩٤٣ اربعة اضعاف الانتاج العالمي بأكمله وتليها في الاهمية آسيا الغربية وبلاد العرب واقليم القوقاز وتنتج حوالي ١٦ ٪ من الانتاج الدولي وثاني في المرتبة الثالثة منطقة شرقي آسيا وقد انتجت جزر الهند الهولندية (أندونيسيا) ٨ ملايين طن في سنة ١٩٤٣ .

وبالمثل يمكن أن يقال من الاستهلاك البترولي ففي عام ١٩٣٥ نجد أن ٥٣٪ من الزيت استنفد في أوروبا و ١٩٪ في الشرق الأوسط و ١٨٪ في الأمريكتين و ١٠٪ في افريقية ، وفي عام ١٩٤٦ تبدلت الأمور فصار ٤٥٪ في أوروبا و ٢٦٪ في الأمريكتين و ٢٢٪ في الشرق الأقصى و ٧٪ في افريقية ومن هذا يتضح أنه قبل وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا والدول الصناعية في شمال أمريكا تلتهم ٧١٪ من زيت العالم ولكن ميزان القوى في الانتاج والاستهلاك أخذ فعلا - منذ ذلك الحين - في التحول الى مناسط جديدة .

ولو حاولنا أن نترك هذه السنوات المبكرة في عمر الانتاج البترولي لمستعرض مركز البترول العالمي في السنوات الاخيرة ليتبين لنا مدى التطور في الانتاج البترولي ، فاننا سنجد صناعة البترول في سياقها مع الزمن وقد سميت الاحتياجات الفعلية على اساس المعدلات الحالية للاستهلاك العالمي بمقدار الوبح تقريبا فالمدل الحالي للانتاج العالمي من الزيت الخام لا يتجاوز ٢٤ مليون برميل يوميا في حين يبلغ ما يمكن انتاجه من حقول البترول المنتجة نحو ٣٠ مليون برميل ويرجع السبب الى أن انتاج الزيت الخام يتحدد بمعدل الطلب حضافا اليه هامش محدود يعادل احتياجات التخزين للطوارئ واذا أخذنا مثلا على ذلك الولايات المتحدة فاننا نجد أنها تستطيع أن تنتج ١٠٩.٠٠٠.٠٠٠ برميل يوميا ولكن متوسط انتاجها اليوم في عام ١٩٦٠ لم يتجاوز ٩.٤٥٠.٠٠٠ برميل أي ما يعادل ٨٧٪ من الطاقة الكاملة ولولا القيود الشديدة التي تفرضها الحكومة الأمريكية على واردات البترول لانخفض معدل انتاجها الى حد كبير في وجه منافسة بترول المناطق الاخرى التي لا تمثل تكاليف الانتاج لديها سوى جزء صغير مما يتكلفه انتاج الخام الأمريكي .

وعلى الرغم من ذلك فإن الانتاج العالمي يتزايد باستمرار وكان من المقرر أن يبلغ انتاج الخام العالمي خلال ١٩٦١ حوالي ١١٢٠ مليون طن والواقع أن نسبة الزيادة في الانتاج خلال عام ١٩٦١ تتماشى مع المتوسط العام للزيادة منذ عام ١٩٥٠ ويبلغ ٧٪ سنويا مما أدى الى مضاعفة الانتاج العالمي خلال فترة السنوات العشر الاخيرة من ٥٢٣ مليون طن عام ١٩٥٠ الى حوالي ١.٠٥١ مليون طن عام ١٩٦٠

وبمقارنة الانتاج العالمى لسنة ١٩٦٠ (١٠٥١ مليون طن متري)
 بانتاج عام ١٦٥٩ البالغ ٩٧٨٤ مليون طن نجد ان الزيادة البالغة
 ٧٢٥ مليون طن قد ساهم الشرق الاوسط فيها بنحو ٣٤١ مليون
 طن وكتلة الدولة الشرقية بنحو ٢٠٦ مليون طن ، وافريقية ٦٨
 مليون طن معظمها من الجزائر وامريكا اللاتينية ١٦ مليون طن معظمها
 من بلدان امريكا الجنوبية ثم أوروبا الغربية ١٦ مليون طن فالشرق
 الاقصى ٥١ مليون طن واخيرا امريكا الشمالية ١ مليون طن وهكذا
 يثبت ما اشرنا اليه من أن الزيادة في نمو الانتاج البترولي تحولت
 الى المناطق الحديثة وأن مركز الانتاج العالمى للزيت شرع في
 الانتقال ، وكان هذا المركز قائما في المنطقة الكاريبية في الدنيا
 الجديدة أما الآن فان الدكتور جوليار وهو أول رجال الحكومة
 الامريكية المستقلين بشئون الزيت يرى ان هذا المركز سيضي
 في الانتقال الى الشرق الاوسط حتى ترمسخ قلمه فيه رسوخا
 وطولاً .

الاستغلال :

واذا خطونا الى الامام خطوة أخرى لنحاول ان نستقرىء
 الاحصاءات الموجودة بين ايدينا عن الانتاج العالمى للبترول في النصف
 الاول من عام ١٩٦١ ويبلغ ٥٤٨٧ مليون طن بزيادة قدرها ٣٤
 مليون طن أى ما يوازي ٦٧ ٪ عن السنة نفسها من عام ١٩٦٠ فاننا
 نجد بصفة مبدئية أن المناطق التى ساهمت في هذه الزيادة هي :

مقدار الزيادة

٩٧	مليون طن	الشرق الاوسط
١٠	ملايين طن منها ٩ ملايين طن من الاتحاد السوفيتي	كتلة الدول الشيوعية
٥	ملايين طن	الجزائر
٢	مليون طن	الارجنتين
٢	مليون طن	كندا
١٥	مليون طن	فنزويلا
١٥	مليون طن	دول أخرى
٣٤		المجموع

هذا عن مساهمة المناطق المنتجة في زيادة الانتاج أما الارقام التي وصل اليها بالفعل الانتاج البترول في مختلف منحق العالم في النصف الاول لسنة ١٦٦١ فتعدنا على عدة حقائق منها ان فنزويلا تنضت للاتحاد السوفيتي من المركز الثاني في قائمة الدول المنتجة بعد احتياطيها بهذا المركز سنوات طويلة إذ بلغ انتاجها عام ١٦١٠ (١٤٧٨ مليون طن) مقابل (١٤٧٩ مليون طن) للاتحاد السوفيتي ونشير ارقام النصف الاول من عام ١٦٦١ الى ان روسيا قد تبعت اقدامها في المركز الذي كسبته . وكانت فنزويلا تتوقع زيادة سنوية في انتاجها بمتوسط ٤٪ خلال السنوات الاربع التالية وبلغت الزيادة بالفعل في عام ١٦٦٠ نحو ٥٪ عن انتاج ١٦٥٦ ، ومع ذلك لم يحقق انتاجها في النصف الاول من عام ١٦٦١ الا زيادة قدرها ٢٪ عن انتاج السنة المقابلة من عام ١٦٦٠ ولعل ذلك يرجع الى ضغط القيود الامريكية على تدفق خام فنزويلا الى موانئ الولايات المتحدة يضاف الى ذلك انخفاض صادراتها الى الأرجنتين نتيجة لارتفاع انتاج الحقول الأرجنتينية فضلا عن فقدان السوق الكوبية بأكملها على أثر امتناع الشركات الامريكية والبريطانية عن تقبل كميات من الخام الروسي للتكرير في معامل كوبا وما تلا ذلك من تأميم صناعة البترول في كوبا وترجع القيود التي تفرضها الحكومة الامريكية على واردات الخام والمنتجات الى رغبتها في اتقاذ شركاتها المحلية من خطر منافسة الخام الاجنبي نظرا لارتفاع تكاليف انتاج بترولها ، وذلك برغم ما تلعبه أمريكا من حرية المنافسة في اسواقها ، وفي المنطقة المنتجة للبترول في نصف العالم الغربي نجد ان انتاج خام كندا كان من المتقدر له أن يبلغ ٣١٥ مليون طن عام ١٦٦١ وأن يواصل الانتاج لارتفاعه حتى يبلغ ٣٩٥ مليون طن عام ١٦٦١ نتيجة لزيادة صادرات كندا الى حارتها الولايات المتحدة التي تتعرض لضغط سياسي مستمر من جانب الحكومة الكندية لتقبل المزيد من البترول ، ومن الدول المنتجة للبترول أيضا في نصف العالم الغربي « المكسيك » وتنتهج الحكومة المكسيكية سياسة بترولية جديدة ترمي الى موازنة الانتاج للحل مع الاستهلاك الذي يقتضى العمل على زيادة معدل الانتاج والتوسع في استعمال الغاز والجازولين الطبيعي وقد لوحظ تناقص صادرات الخام المكسيكي في الاعوام الاخيرة يقابل ذلك توقف في الواردات ، ولسياسة

الاستغناء الذاتي التي تحاولها الأرجنتين ارتفع انتاجها من ١٠ ارمليون طن عام ١٩٥٨ الى ٩٠ مليون طن عام ١٩٦٠ (ومن المقدّر ان يكون المحلل بلغ ١٢ مليون طن في عام ١٩٦١ انقضى وبهذا يصبح انتاجها للمحل كافياً للوفاء بنحو ٩٠ ٪ من احتياجاتها .

وفي نصف الكرة الشرقي نجد ان دول الكتلة الشرقية بلغ مجموع انتاجها ١٦٧ مليون طن عام ١٩٦٠ مقابل ١٤٢٦ مليون طن عام ١٩٥٩ . ويأتي الجانب الأكبر من انتاج كتلة الدول الشرقية من الاتحاد السوفيتي الذي يحقق انتاجه طفرات كبيرة من عام لآخر من ١١٢ مليون طن عام ١٩٥٨ الى ١٢٩ مليون طن عام ١٩٥٩ ثم ١٤٧٩ مليون طن عام ١٩٦٠ ومن المنتظر ان يبلّغ انتاجه لعام ١٩٦١ حوالي ١٦٤ مليون طن وهو رقم قياسي جديد وعلى أساس ارقام برامج التنمية الصناعية سيبلغ الانتاج الروسي ٢٤٠ مليون طن عام ١٩٦٥ ومستحدث عن أثر الزيادة في الانتاج البترولي للاتحاد السوفيتي في تسويق البترول العالمي عامة وبترول الشرق الاوسط وخاصة في مكان آخر - وفي تطلق الكتلة الشرقية نجد ان انتاج رومانيا ما زال جليداً عند مستوى واحد منذ عدة سنوات وقد بلغ في عام ١٩٦٠ أقل قليلاً من ١١ مليون طن مقابل (٧٤ مليوناً) عام ١٩٥٩ .

وفيما يخص بالانتاج البترولي في منطقة الشرق الاوسط كله حديث طويل وبهذه هنا ان تحدث عن انتاج البترول في ايران باعتبارها إحدى الدول الهامة في الانتاج البترولي في الشرق الاوسط وباعتبارها دولة غير عربية فقد انتجت ايران ٥٢ مليون طن عام ١٩٦٠ مقابل ١٥٦ مليون طن عام ١٩٥٩ وبلغ انتاجها في النصف الاول من عام ١٩٦١ - ٢٨٤ مليون طن وذلك برقم النزاع الذي حدث في أوائل العام بين ايران والعراق بشأن عمليات ارشاد السفن ورموها في شط العرب مما سبب تعطّل الشحن فترة قصيرة وبالنسبة لمنطقة الشرق الاقصى فان اندونيسيا هي كبرى الدول المنتجة للبترول في هذه المنطقة اذ انها تساهم بأكثر من ٦٦ ٪ من مجموع انتاجها في المنطقة اذ بلغ انتاجها عام ١٩٦٠ حوالي ٢٠٥ مليوناً من مجموع انتاج المنطقة البالغ ٢٧١ مليون طن . وقد حقق انتاج الشرق الاقصى زيادة سنوية تتراوح

بين ١٠ و ١٠٠٪ خلال السنوات الثلاث السابقة ولكن انتاج النصف الاول من عام ١٩٦١ الذي لم يتجاوز ١٣١ مليون طن يشير الى حدوث هبوط خفيف في الانتاج واخيرا يمكننا ان نقف قليلا عند انتاج دول أوروبا الغربية الذي بلغ بالنسبة لها مجتمعة في النصف الاول من عام ١٩٦١ - ٧٨ مليون طن ومنتظر ان يكون انتاج عام ١٩٦١ بأكمله قد بلغ ١٥٦ مليون طن مقابل ١٢٩ مليون عام ١٩٦٠ و ١٣٣ مليون طن عام ١٩٥٩ وجملة ما تنتجها أوروبا الغربية من الزيت الخام لا يمثل سوى نسبة تقل عن ١٠٪ من احتياجات المنطقة .

الاستهلاك البترولي العالمي وتسويقه :

مما لا جدال فيه ان العالم بأسره يمثل سوقا واحدة للبترول وندره كان في حالته الخام أو كان في شكل منتجات مكررة تامة الصنع ، واذا استثنينا الحركة المحلية للزيت الخام والمنتجات داخل المناطق المنتجة والمناطق المستهلكة وجدنا ان أكثر من ٤٠٪ من جملة الانتاج العالمي قد تم نقله من مناطق التصدير الى مناطق الاستهلاك خلال عام ١٩٦٠ ، ولو خصمنا انتاج الولايات المتحدة بعد استبعاد صادراتها من جملة الانتاج العالمي لوجدنا ان الكميات المنقولة من مناطق التصدير الى أسواق الاستهلاك تمثل ٨٠٪ من جملة الانتاج ، هذا وقد بلغت الكميات المنقولة على النحو المتقدم خلال عام ١٩٦٠ حوالي ٤٥٠ مليون طن منها ٣٠٥ مليون طن من الزيت الخام ولو حاولنا ان نتبين الخط الذي تتخذه حركة البترول العالمية فلا مفر من أن نلقى نظرة على جدول يقارن بين انتاج نصف الكرة الغربي والغربي لتبين أيهما يزيد انتاجه .

نصف الكرة الغربي . نصف الكرة الشرقي المجموع .

١٩٥٨	٥٢٨١	٣٧٩٨	٩٠٧٩
١٩٥٩	٥٥٩٢	٤١٩٢	٩٧٨٤
١٩٦٠	٥٦٦٣	٤٨٤٤	١٠٥٠٠
١٩٦١ النصف الاول ٢٨٨٥	٣٦٠٢	٥٤٨٧	

وقد تفترض النظرة المتبعة ان نصف الكرة الغربي باعتبار

بسطه التي ما زالت متفوقة في الإنتاج حتى الآن هو الذي تبين
منه حركة البترول العالمية ولكن الجميع غير ذلك ، إذ أن نصف
الكرة الشرقي ما زال هو للمنطقة التي يعرض انتاجها البترول عن
حاجتها لعله استهلاكها المحلي وما زال نصف الكرة الغربي هو
المنطقة التي يقل انتاجها عن احتياجاتها نظرا لضخامه صناعتها
وبتجديد اثر وان مناطق التصدير الرئيسية هي الشرق الاوسط
والبحر الكاريبي والشرق الاقصى ويمثل الزيت الخام الجانبي الاعظم
من صادرات الشرق الاوسط البترولية لما يمثل نحو ثلثي صادرات
الشرق الاقصى واقل قليلا من نصف الصادرات يأتي من منطقة
البحر الكاريبي ، هذا بينما نجد أن مناطق الاستيراد تتصدرها
أوروبا الغربية التي يمثل الزيت الخام أكثر من ٨٠% من وارداتها
البترولية وتليها الولايات المتحدة التي يمثل الزيت الخام ٥٦% من
وارداتها البترولية .

تلك هي الحركة الاستهلاكية والتسويقية للبترول العالمي
ولنا عودة الى الحديث عن البترول الخام والمكرر في العالم ولكننا
يجب أن نتحدث الآن وقبل أن نختم هذا الفصل عن مركز البترول
العالمي من حيث احتياطياته ومدى مساهمة للحاجات المستقبلية للعالم
ولو رجعنا قليلا الى التقديرات التي كانت موجودة قبل سنة ١٩٥٠
فإننا نجد أن احتياطي البترول الخام في العالم قدو بما يتراوح بين
١٠ و ١١ مليار متر مكعب موزعة كما يلي :

الولايات المتحدة	ملايين الامتار المكعبة	النسبة المئوية لاحتياطي العالم
منطقة الكاريبي	٣٤٢٠	٢١%
الشرق الاوسط	١٢٠٠٠	١١%
الشرق الاقصى	٤٧٧٠	٢٤%
جهات أخرى	١٤٠	١%
	١٧٢٠	١٣%

وكان من المقرر أيضا أن يكفي هذا الاحتياطي العالم لمدة ٦٠
عاما بمعدل الاستهلاك العالمي الموجود في سنة ١٩٥٠ وقدّر الخبراء
أيضا حين ذاك أنه حتى لو زاد الاستهلاك العالمي بنسبة ٥٠% عما

كان عليه الحال فان الموارد الموجودة للبترول متكفي العالم لمدة ٤٥ عاما وان العالم لن يحرم الزيت قبل سنة ٢٠٠٠ اما بالنسبة للتقديرات الحديثة لاحتياطي البترول في العالم فقد نشرت منذ اكثر من عامين تقديرات للخبير الجيولوجي ل. ج. ويكس الذي كان الى عهد قريب كبيرا للجيولوجيين بشركة ستاندرديزسي وتتلخص تقديرات الخبير المذكور في ان التراكيب الجيولوجية الموجدودة في مختلف أنحاء العالم تحوي كميات من البترول والغاز توازي ٢٣٠٠ مليون برميل يمكن استخراجها بالوسائل العلمية المعروفة حاليا وذكر ان كميات البترول السائل التي يمكن استخراجها في مناطق البر والبحر بوسائل الانتاج الاولى موزعة على النحو التالي :

٨٥ مليون برميل في كندا
٢٧٠ مليون برميل في الولايات المتحدة
٢٠٠٠ مليون برميل في بقية أنحاء العالم

ومن هذه الكميات بلغ ما تم انتاجه حتى الآن مائة مليون برميل من البترول والغاز الطبيعي أما الكميات التي يمكن الحصول عليها بوسائل الانتاج الثانوية فقد قدرها ويكس بحوالي ١٥٠٠ مليون برميل من البترول و ١١٠٠ مليون برميل من الزيت الذي تحويه رمال الغاز الطبيعي وما يوازي ١٠٠٠ مليون برميل من الغاز الطبيعي وعليه فان مجموع الاحتياطي سواء في ذلك ما تم اكتشافه وما لم يكتشف بعد يبلغ طبقا لتقدير د. ويكس نحو ٥٥٠٠ مليون برميل من البترول ومن ناحية اخرى فان الاحتياطي العالمي الثابت من الزيت الخام يقدر بـ ٣٦٨٧٥٠٣ مليون طن اي ما يعادل ٣٦ ضعفا للاستهلاك العالمي عام ١٩٦٠ والتوزيع التقريبي لهذا الاحتياطي بين مختلف مناطق العالم كما يلي :

٦٠٪	الشرق الاوسط
١٥٪	امريكا الشمالية
١٠٪	كتلة الدول الشيوعية
٧٪	منطقة البحر الكاريبي
٨٪	مناطق أخرى
١٠٠٪	المجموع

وإذا أخذنا في اعتبارنا الزيادة السنوية للاستهلاك العالمي يتبين لنا أن الاحتياطي العالمي على ضخامته لا يكفي للوفاء بحاجته البتة لأكثر من (عشرين سنة) ومن ثم كانت الجهود المتصلة للعثف عن مورد جديدة موارد التوارد الحالية على الأمل حتى يمكن المحافظة على الاحتياطي العالمي مع سد حاجة الاستهلاك العالمي حتى عام ١٩٧٥ مما يحقق النسبة المصطلح عليها الآن بين الاحتياطي والانتاج وهي ١٥ : ١ وفي هذا البحث نجد الإحصاءات عن كل من الانتاج والاستهلاك والاحتياطي في العالم ولكن قيل أن نختم هذا الفصل يجب أن نقول كلمة أخيرة فيما يختص بموقف الشرق الأوسط الذي يمثل احتياطييه من البترول حسب التقديرات الأخيرة ٦٠ ٪ من الاحتياطي العالمي فلا شك أن هناك أكثر من سؤال يجب أن يوضع في الاعتبار فهذا الاحتياطي الكبير ماذا أعلمتنا له من المشروعات حتى يستفيد منه الشعب العربي ليس في الوقت الحاضر فقط ، ولكن في المستقبل البعيد أيضا ؟ وهذا الاحتياطي الكبير أيضا مهدد بالنفاد ورغم ضخامته النسبية فماذا أعلمت الدول العربية من خطط ومشروعات لمواجهة الملحظات التي ينفذ فيها المعلن المتدفق من هذا النهب والتي يعتبر المورد الوحيد لخزائن بعض هذه الدول ؟ تلك الأسئلة وأمثاله يجب أن تكون ماثلة في ذهن كل عربي عندما نتحدث عن احتياطينا الضخم من البترول وسنحاول أن نبحث عن أجوبة لهذه الأسئلة فيما يلي عن الفصول .

انتاج الخام العالي يالاف الاطنان المترية

الدولة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	النصف الأول من ١٩٦١
نصف الكرة الغربي				
أمريكا الشمالية				
الولايات المتحدة	٣٣.١٢١	٣٤٧.٧٣	٣٤٧.١٢١	١٧٣٢.٠
كندا	٢٢٢٨٣	٢٤٨٧٥	٢٥٨٢٧	١٥١٥٠
المجموع	٣٥٢٤٠٤	٣٧١٩٤٨	٣٧٢٩٤٨	١٨٨٣٥٠

النسبة المئوية من ١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	الدولة
				أمريكا اللاتينية
٧٥٢٩٠	١٤٧٨١٢	١٤٦٥٧٢	١٢٨٨٢٦٦	بنزويلا
٢٧٨٦	٧٩١٤	٧٥٨١	٦٦٣١	كولومبيا
٢٣٠٠	٦١٢٩	٥٩٠٤	٥٢٤٢	ترينيداد
٨	٢٠	٢٧	٤٩	توبا
٨٢٢٨٤	١٦١٨٧٦	١٦٠٠٨٥	١٤٠٠٢٨٨	المجموع
				دول أخرى
٧٣٠٠	١٤١٢٠	١٢٧١٦	١٢٣٣١	المكسيك
٦٠٠٠	٦١٤٦	٦٣٥٠	٥١١٤	الأرجنتين
٢٢٠٠	٢٨٧١	٢٠٨٢	٢٤٧٢	البرازيل
١٤٠٠	٢٥٦٩	٢٣٧٧	٢٥١٥	بيرو
٥٢٨	٦٤٥	٨٢٧	٧٢٦	شيلي
١٩٠	٤١٥	٤١٢	٤٥٠	بوليفيا
١٩٠	٢٦٤	٢٦٢	٤٠٦	أكوادور
١٧٨٠٨	٢٦٤٧٠	٢٧١٢٩	٢٥٠١٥	المجموع
				نصف الكرة الشرقي
				الشرق الأوسط
٤١٥٥٠	٨١٨٦٢	٦٩٥٢٢	٧٠٢١٧	الكويت
٣٤٧٤٠	٥٤١٦٥	٥٤١٦٢	٥٦١٢٨	السعودية
٢٨٤٠٠	٥٢٠٥٠	٤٥٦٣٠	٤٠٥٩٠	إيران
٢٢٦٥٠	٤٧٥٠٠	٤١٧٢٠	٢٥٦٧٠	العراق
٤١٦٢	٨٢١٢	٧٩٩٢	٨٢٢٢	قطر
٤٠٠٠	٧٢٨٤	٦٠٥١	٤٢٥٨	المنطقة المحيطة
				الجمهورية العربية
١٧٠٠	٢٢٥٦	٢٠٧٢	٢١٦٥	المتحدة
١١٣٠	٢٢٥٧	٢٢٥٢	٢٠٢٥	البحرين
١٨٠	٢٥٢	٢٧٢	٢٢٨	تركيا
٦٥	١٢٨	١٢٨	٨٩	فلسطين المحتلة
١٢٩٥٧٧	٢٥٧٠٦٨	٢٣٠٩٢٨	٢٢٠٧٠٢	المجموع

الدولة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	التصنيف الأول من ١٩٦١
أفريقية				
الجزائر	٤٢٩	١٣٠٣	٨٥٤٨	٧٩٠٠
ليبيريا	٣٦٥	٥٧٠	٨٧٨	٧٠٠
جاپون والكونغو				
الفرنسية	٥٠٥	٧٥٣	٨٦١	٤٣٩
المغرب	٧٥	٩٤	٩٤	٤٥
انجولا	٥١	٥٠	٦٦	٣٥

أهمية بترول الدول العربية

تزايدت أهمية البترول الناتج من الدول العربية تزايداً كبيراً في السنوات الأخيرة ومارال هذا المركز الذي وصل اليه البترول العربي يتدعم عاماً بعد آخر وترجع أهمية البترول العربي الى عوامل عدة منها زيادة كميته ووفرة احتياطيه وانخفاض أسعاره وقربه من الاسواق المستهلكة وتضاعف أهميته بالنسبة للمستقبل. وما يسببه مرور الزمن من نقص دائم لمصير البترول الأمريكي ولم يكن اكتشاف البترول في البلاد العربية حديث عهد فقد اكتشف البترول في العراق منذ زمن بعيد ويرجع أيضاً الى زمن الفراعنة الذين استخدموه في عمليات التحنيط ولكن البترول العربي لم يثر اهتمام العالم الحديث إلا قبل بداية هذا القرن بقليل وذلك عندما بدأت الآلية الحديثة تستخدم البترول مصدراً للطاقة المحركة اللازمة لها وإذا نظرنا نظرة تفصيلية للعوامل التي أدت الى بلوغ البترول العربي هذا القدر من الأهمية فانتا نجد أنه :

أولاً : أهمية البترول العربي بالنسبة لاحتياطياته :

ذكرنا فيما سبق أن التقديرات الحديثة للاحتياطي الموجود من البترول في الشرق الأوسط تبلغ ٦٠٪ من احتياطي البترول في العالم وعرفنا أن هذا الاحتياطي قد تزايدت قيمته بتزايد الاكتشافات البترولية الحديثة في مختلف المناطق العربية ففي سنة ١٩٤٧ كان من المقدر أن ٤٢٪ من احتياطي العالم يكمن في تربة الشرق الأوسط وبالمقارنة بين إنتاج البترول واحتياطيه في الشرق الأوسط تتضح لنا ضالة نسبة الانتاج بالمقارنة الى الاحتياطي ففي سنة ١٩٥٥ مثلاً كان انتاج الشرق الأوسط هو ٢١٪ من انتاج العالم ونقصت النسبة برغم ازدياد كميته المطردة في عام ١٩٥٧ الى ٢٠٪ ثم عاد فزاد في عام ١٩٥٨ الى ٢٣٪

وعلم استقرار هذه النسبة يدل على أثر العوامل البنشيامية في هذا الميدان ، لكن تقديرات الاحتياطي في الشرق الأوسط تتضاعف وتقرض له السيادة في المستقبل وفي هذا المعنى أيضا يقول الدكتور محمد جواد الميوسي في كتابه البترول في الدول العربية « ان أهمية الاحتياطي في الشرق الأوسط ازدادت بتوسيع الشركات في البحث عن الحقول ومن المؤكد أن الاحتياطي المؤكد من البترول الموجود تحت تربة البلاد العربية ستزداد كميته في المستقبل زيادة كبيرة كلما تقبعت الشركات في أعمالها الكشفية وهذا الاحتياطي يحتل في الواقع مكانة ممتازة بين احتياطي الدول الأخرى وهو يمثل أكبر نسبة تحتوي عليها منطقة بترولية في العالم » .

فالولايات المتحدة التي كانت تعتبر حتى عهد قريب أهم منطقة بترولية في العالم كله ، أصبحت تأتي من بعيد في الدرجة الثانية بعد البلاد العربية ففي سنة ١٩٥٣ قدر احتياطيها المحقق بحوالي (٢٨.٦٦ مليون طن) وهذا يمثل ٢٤.٥ من مجموع احتياطي العالم وحتى لو أضفنا إلى هذا الاحتياطي الاحتياطي الموجود في فنزويلا - وهي ثالث منطقة بترولية في العالم بعد البلاد العربية والولايات المتحدة الأمريكية فإن مجموعها لا يتجاوز (٥١.٩) مليون طن أي ما يعادل ٣٣.٤ ٪ فقط من مجموع الاحتياطي في العالم وهذا أقل بكثير من الاحتياطي العربي . وتوزع حسب هذه الكمية من الاحتياطي على البلدان العربية بنسب متفاوتة :

الدولة	النسبة للاحتياطي العربي	النسبة للاحتياطي العالمي
الكويت	٢٧.١ ٪	١٥.٧ ٪
لمملكة العربية السعودية	٣٧ ٪	١٥.٦ ٪
العراق	٢٢.٢ ٪	٩.٤ ٪
قطر	٢.٥ ٪	١.٥ ٪
البحرين	٧ ٪	٣ ٪
الجمهورية العربية المتحدة	٥ ٪	٢ ٪

وفي هذا المجال تأتي الكويت والمملكة السعودية في المقدمة

لليهما العراق ، ويهنا هنا ايضا ان ناتي برأي لاجد الكتاب الفرنسيين «بيير روتنوه» الذي يقول «بشكل انتاج الشرق الاوسط البالغ ٧٩ مليون طن أي ٢٠٪ من انتاج العالم في عام ١٩٥٧ وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٢٨٪ في النصف الاول من عام ١٩٥٨ ولكن هذا لا يعد شيئا اذا ما قيس بالاحتياطي البالغ أكثر من ٢١ مليار طن والذي يؤلف ٨٠٪ من احتياطي العالم بأسره ، وهذا التقدير الذي أتى الكتاب الفرنسي به يدلنا على مدى الاهتمام الذي يبديه الغرب نحو الثروة الكامنة في تربتنا العربية .

ثانيا : أهمية البترول العربي بالنسبة لوفرة الانتاج :

مما ذكر فيما سبق يتضح لنا ان بترولنا العربي قد اكتسب أهميته الاولى من احتياطيه الضخم أكثر مما اكتسبها من وفرة انتاجه وان كان هذا لا يقلل أبدا من أهمية هذا الانتاج الذي طفر طفرات واسعة في سنوات قليلة حتى أصبحت منطقة الشرق هي ثانيـة المناطق المنتجة في العالم واذا كان انتاج البترول العربي في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٥ يمثل ٢١٫٢٪ من انتاج العالم ونقص برغم ازدياد كميته المطردة في عام ١٩٥٧ الى ٢٠٫١٪ ، ثم عاد فزاد في عام ١٩٥٨ الى ٢٢٪ فان ذلك لا يدل الا على اثر العوامل السياسية في هذا الميدان فكميات الانتاج تتزايد فعلا ولكن نميتها الى الانتاج العالمي معرضة للتناقص بسبب التزايد المطرد في الانسـاج في المناطق الاخرى والاكتشافات البترولية في مناطق جديدة .

وقد كان هذا الانتاج الضخم هو الذي أدى الى هذا التسابق المجنون من قبل الدول الرأسمالية الغربية للاستحواذ على موارده عندما لمست أهميته البالغة بالنسبة اليها ففي خلال السنوات ١٩٣٦ ، ١٩٤٠ تم اكتشاف أكثر من مائة بئر في الشرق الأوسط .

وفي الحرب العالمية الثانية كان ١٧٪ من وقود السفن الحربية الامريكية في الحرب الاخيرة من الخليج العربي وكانت السفن البريطانية تتخط وقودها من موانئ الخليج العربي أيضا ومن هنا ومن أمثلة أخرى عنة برزت أهمية الانسـاج البترولي في الشرق

الأوسط. وخالصة ان هذا الانتاج أخذ في التزايد كما أوضحنا فبعد ان كان ١٢٪ من انتاج العالم سنة ١٩٤٨ أصبح ٢٣٪ عام ١٩٥٨ واسترتفع هذه النسبة في المستقبل ويقدر المختصون انه يتعين امام النقص المستمر في انتاج البترول الامريكى ان تعتمد أوروبا الغربية على بترول الشرق الأوسط اعتمادا كليا ، وهي تعتمد الآن عليه بنسبة ٧٥٪ من حاجاتها التي اطرد ازديادها في هذه السنوات العشر ، ومع ازدياد الانتاج فيه يتعين على الشرق الأوسط ان يضاعف انتاجه البترولى الحال حتى يبلغ أربعة أمثاله في عام ١٩٧٥ ، وحتى يمكننا ان نقلز مدى ضخامة هذا الانتاج فان علينا ان نعرف المقادير التي أنتجت فعلا من البترول في الشرق الأوسط منذ بداية انتاجه حتى سنة ١٩٥٨ .

بيان بنتاج البترول في الشرق الأوسط منذ بدايته الى عام ١٩٥٨

طن	٣٩١٧١٠٠٠	١٩٥٨-١٩١١	مصر
طن	٤٤٧٦٥٨٠٠٠	١٩٥٨-١٩١٢	ايران
طن	٢٧١٦١٢٠٠٠	١٩٥٨-١٩٢٧	العراق
طن	٢٨٧٨٣٠٠٠	١٩٥٨-١٩٣٤	البحرين
طن	٤٥٢٢٦٣٠٠٠	١٩٥٨-١٩٣٦	المملكة السعودية
طن	٤٢١٣٨٠٠٠	١٩٥٨-١٩٤٦	الكويت
طن	٤٣٠٢٢٠٠٠	١٩٥٨-١٩٤٩	قطر
طن	١٧٠٤٨٩١٠٠٠	١٩٥٨-١٩١١	جمله انتاج الشرق الأوسط

ومن هذا الجدول يتضح لنا ضخامة الكميات التي أنتجت فعلا من البترول في الشرق الأوسط حتى عام ١٩٥٨ ، ويتضح لنا ان بعض البلدان في الشرق الأوسط مثل الكويت والبحرين وقطر تستأجر بأكثر من ربع الانتاج برغم حداثة الانتاج البترولى فيها ، ويتصل بالحديث عن وفرة الانتاج ماثبت من وفرة انتاج البتر الواحد بالنسبة لمثيلاتها في العالم وما أدى اليه ذلك من انخفاض تكاليف الانتاج والذي ستحدث عنه عما قليل وبهنا الآن ان تؤكد

حقيقة وفرة الانتاج البترول العربي بالنسبة لحدثاته فقد ارتفع انتاج حقول منطقة الشرق الاوسط من ٨٨ مليون طن عام ١٩٥٠ الى ٢٦٥ مليون طن عام ١٩٦٠ ولدينا احصائية عن انتاج البترول في الشرق الاوسط لعامي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ (مع بعض التقريب في الارقام) .

انتاج البترول في الشرق الاوسط في عامي ١٩٥٨ - ١٩٥٩

الوحدة مليون طن

الدولة	عام ١٩٥٨	عام ١٩٥٩
الكويت	٧٠٢١٧	٧٠٥٥٠
المملكة العربية السعودية	٥٠١٢٨	٥٣٦٠٠
ايران	٤٠٩٥٠	٤٥٥٥٠
العراق	٣٥٦٧٠	٤١٧٠٠
قطر	٨٢٢٢	٨١٥٠
المنطقة المحيطة (الكويت)	٤٢٥٨	٦٠٠٠
مصر	٣١٦٥	٢٦٠٠
البحرين	٢٠٢٥	٢٢٥٠
تركيا	٠٣٢٨	٠٣٣٠
فلسطين المحتلة	٠٠٨٩	٠١٣٠
الانتاج الاجمالي	٢١٥٠٦٢	٢٣١٢٦٠

ومن هذا الجدول يتضح لنا مدى اتجاه الانتاج البترولي في المنطقة الى التزايد ، ويمكن ان يقال ذلك ايضا بالنسبة لانتاج دول المنطقة لعام ١٩٦١ .

الدولة	بالمليون طن سنوياً	١٩٦٠	نسبة الزيادة
الكويت	٨٣	٨٢	
السعودية	٦٨	٦١	١١.٤
إيران	٥٦	٥٢	١٢.٦
العراق	٤٩	٤٨	٢.٢
المنطقة المحايدة	٩	٧	٢٩.٠
قطر	٨	٨	٢.١٠
بلدان أخرى	٦	٦	١.٦
مصر - البحرين			
تركيا - فلسطين			
	٢٨٢	٢٦٤	٧.٦٩

وعند العودة في الإنتاج تؤدي بنا إلى التفكير في أنه لكي يحتفظ الشرق الأوسط بمعدل نموه الحالي يجب أن تتعاون حكومات الدول المنتجة وتنسق جهودها لفتح آفاق جديدة لتصريف الانتاج في أسواقه الشرق الأقصى وخاصة بعد ظهور عوامل جديدة على المسرح في أوروبا منها ظهور الجزائر وليبيا اللتين تؤلفان كتلة جديدة مصدرة غربي قناة السويس فضلاً عن المنافسة المتزايدة من جانب البترول الروسي وما ينتظر من إبطاء نسبي في معدل التوسع الصناعي في دول أوروبا الغربية خلال السنوات المقبلة .

هذا فيما يخص بأهمية البترول العربي من حيث وفرة الانتاج وما بالنسبة الى :

أهمية البترول العربي بالنسبة لانخفاض تكاليف الانتاج :

فيعد أن بلدات الشركات الأجنبية في استغلال البترول العربي اكتشفت ميزة أخرى يمتاز بها هذا البترول الى جانب مزاياه المتعددة على مناطق البترول الأخرى في العالم وهي انخفاض تكاليف انتاجه

انخفاضاً كبيراً عما هي عليه في مناطق العالم الأخرى ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها : غزارة الآبار في الحقول العربية لقد بلغ متوسط ما تنتجه البئر الواحدة في ثلاث مناطق عربية (الكويت والعراق والسعودية) في سنة ١٩٤٩ : ٧٢٤٤ برميلاً في اليوم ويأتي العراق في هذا المجال في الدرجة الأولى بين هذه المناطق بمعدل ١١٢٠٠ برميل في اليوم وتليه المملكة السعودية بمعدل ٦٠٨٢ برميلاً ثم بعد ذلك الكويت بمعدل ٤٤٥٠ برميلاً وحده المعدلات تزيد من بعيد على معدلات المناطق الأخرى ففي إيران لا يتجاوز هذا المعدل ٢١٩٠ برميلاً وفي فنزويلا يهبط إلى ٢٠٠ برميل فقط وفي المكسيك ١٦٠ برميلاً وفي الولايات المتحدة إلى ١١ برميلاً .

معدلات الإنتاج للبئر الواحد في أنحاء العالم في ١/١/١٩٦٠

البلد	عدد الآبار المنتجة	مجموع معدل الإنتاج	معدل إنتاج البئر
		آلاف برميل يومياً	برميل يومياً
الجزائر	٢٤٦	١٧٤٠	٧٠٧٢
الجمهورية العربية	٢٤٨	٦٢٠	٢٦٦١
الولايات المتحدة	٥٩.٠٠٠	٧.٠١٦	١١٩
كندا	١٧١٠٦	٥٣١٩	٣١٠
المكسيك	٣٢٢٤	٢٧٥٠	١٢٢٦
أنتونيسيا	٢٣٧٥	٤٢٥٠	١٧٨٩
البحرين	١٥٠	٤٥١	٣٠٠٧
إيران	١٢٥	١.٥٠٠	٨٥٤٨٢
العراق	٩٧	٩٧٥٠	١٠٠٥١٥
الكويت	٣٤٢	١٦٢٥٠	٤٧٥١٥
المنطقة المحيطة	١٥٧	١٣٢٠	٨٤٠٧
قطر	٣٤	٧١٢٧	٥٠٧٩٤
السعودية	٢٠١	١٢٤٠٠	٦١٦٩٢

والمعامل الثاني الذي يؤدي بدوره الى خفض تكاليف النفقات هو عمق الآبار عن سطح الارض اذ أنه في أكثر الحقول العربية قليل نسبياً ، فكثر من الآبار يقل عمقها عن ٥٠٠٠ قدم وعدد كبير من الآبار يقل عمقها عن ١٠٠٠ قدم ولا يقلل من أهمية هذه الظاهرة كون بعض الآبار قد يصل عمقها الى ١٠ آلاف قدم فهي قلة في الواقع اذا ما قورنت بمجموع الآبار يضاف الى ذلك انخفاض مستوى أجور الأيدي العاملة العربية فان العمل وان كان ثانوياً في انتاج البترول بالنسبة لرأس المال الذي يعتبر المعامل الأساسي الا أنه مع ذلك يكون نسبة مهمة من مجموع تكاليف الانتاج تترواح ما بين (١٠-١٥ في المائة) ولهذا فان انخفاض مستوى الاجور يؤثر تأثيراً ملحوساً على متوسط تكاليف الانتاج والواقع ان مستوى الاجور في البلدان العربية منخفض جداً اذا ما قورن بما هو عليه في الدول الغربية وكذلك الأمر بالنسبة للمسافة التي يقطعها البترول العربي الى أوروبا فهي أقل بكثير من المسافة التي على البترول الأمريكي ان يقطعها الى القارة نفسها فالمسافة بين الخليج الأمريكي وبريطانيا مثلاً تبلغ ٤٥٠٠ ميل ، اما المسافة من كركوك الى بريطانيا فتتحدد بحوالي ٣٥٥٠ ميلاً والمسافة من حقول الحسا الى بريطانيا حوالي ٤٠٦٨ ميلاً يضاف الى ذلك ان جزءاً كبيراً من المسافة التي يقطعها البترول السعودي والعراقي في طريقه الى أوروبا إنما يقطعها بواسطة الانابيب وهذا عامل آخر من عوامل انخفاض تكاليف النقل لهذا البترول وازاء هذه العوامل مجتمعة فان انخفاض تكاليف الانتاج ورأس المال اللازم لهذا الانتاج في الحقول العربية أصبح حقيقة واقعة ففي سنة ١٩٤٥ بلغ معدل نفقات رأس المال اللازمة لانتاج برميل واحد من البترول في الولايات المتحدة ٧٨ سنتاً وفي خارجها ولا سيما في البلاد العربية انخفض هذا المعدل الى حوالي ٤٣ سنتاً وفي الولايات المتحدة يلزم طن واحد من الفولاذ من أجل زيادة الانتاج السنوي من البترول بمقدار ٢٥٠ برميلاً اما في المملكة السعودية فان هذا الطن يؤدي الى زيادة الانتاج بمقدار عشرة اضعاف هذه الكمية ويقدر متوسط التكاليف اللازمة لاكتشاف البترول بحوالي ١٠ سنتات للبرميل الواحد في البلاد العربية وهو متوسط يقل عن مقدار التكاليف في الولايات المتحدة الأمريكية وفي سنة ١٩٤٦ بلغت تكاليف انتاج البرميل الواحد من البترول

المستلزمات ابعبا في ذلك الضرائب والعائدات المباشرة التي تدفعها الشركات الى الحكومة ١٨٨٥ من الدولار في الولايات المتحدة الامريكية في المتوسط و ٨٥ دولارا في فنزويلا وفي المملكة السعودية لم يتجاوز هذا المتوسط ٤٠ دولارا وينتفض عن ذلك كثيرا في الكويت والبحرين فيصل الى ٢٧ دولارا في الاول و ٥٥ في الثانية ومن هنا يتضح أن تكاليف الانتاج للبرميل الواحد تختلف من منطقة الى اخرى اختلافا كبيرا باختلاف ظروفها الجيولوجية والاجتماعية والسياسية والجغرافية . وهذه الظروف ترفع تكاليف الانتاج في بعض المناطق الى مستوى مرتفع جدا وتخفضها في مناطق اخرى الى مستوى منخفض جدا وفي مناطق ثالثة تحددها بمستوى بسيط بين الاثنين وقد كان من حظ البترول العربي أن انخفضت تكاليف انتاجه الى حد كبير مما أدى الى توسع هذا الانتاج من ناحية كما أدى الى التسابق المجنون من جانب الاحتكارات الغربية للسيطرة عليه من ناحية أخرى .

ثالثا - أهمية البترول العربي بالنسبة لسهولة تصديره :

أشرنا فيما سبق اشارة عابرة الى انخفاض تكاليف النقل للانتاج البترولي في الشرق الأوسط مما أدى الى انخفاض تكاليف الانتاج ، والى انخفاض سعر البترول العربي بالنسبة لأسعار البترول العالمي والى تنافس الشركات الاجنبية على احتكار هذا البترول . ولولا أن هذه الشركات تحدد أسعار البترول العربي على أساس أسعار البترول المنتج من المناطق الاخرى لأن مصالح هذه الشركات ممتدة في أنحاء العالم - لولا ذلك لأثر الانتاج العربي الوافر من البترول المنخفض التكاليف في أسعار بترول المناطق الاخرى وجعل عمليات استخراجه عمليات غير مربحة . ويبدو هنا أن نفصل قليلا ما أشرنا اليه سابقا .

ففي سنة ١٩٤٧ قدرت تكاليف نقل البرميل الواحد من منطقة الخليج العربي الى نيويورك (حول الجزيرة العربية بما في ذلك رسوم المرور في قناة السويس وقدرها ١٨ دولارا) بحوالي ٢٧ دولار من الدولار . ومعنى ذلك أن تكاليف البرميل الواحد من البترول

السعودي واصلا الى نيويورك لا تتجاوز ٠.٦٧ من الدولار وهي اقل من تكاليف انتاج البرميل في الولايات المتحدة نفسها بمقدار ١.٨٠ من الدولار ، وتكاليف البرميل الواحد من البترول الكويتي والبحرين واصلا الى نيويورك ايضا (عن الطريق نفسه) لا تتجاوز ١.٥٦ و ١.٥٢ من الدولار على التوالي أي اقل من تكاليف انتاج البرميل في الولايات المتحدة الامريكية نفسها بمقدار ٣.١ و ٣.٤ ، من الدولار على التوالي ويتضح من هذا انه حتى باضافة تكاليف النقل التي كانت حتى عهد قريب تنقل على تكاليف البترول السعودي (كما كانت حتى الوقت الحاضر تنقل على تكاليف البترول الكويتي والبحرين والعراقي المستخرج من منطقة البصرة) وذلك لبعده المسافة بين هذه المناطق ومراكز التسويق في أوروبا الغربية ولا ارتفاع الرسوم المفروضة على المرور في قناة السويس، فان تكاليف البرميل الواحد تبقى مع ذلك منخفضة عن مستواها في الولايات المتحدة الامريكية .

هذا مع انه يجب أن نلاحظ أن تكاليف النقل هذه قد مبطت بنسبة كبيرة في الواقع بعد انشاء الأنابيب التي تنقل البترول السعودي من حقول انتاجه الى شاطئ البحر المتوسط ، وغنى عن الذكر أن سهولة التصريف هذه ترجع أول ما ترجع الى ممتازة الحقول العربية من موقع ممتاز فهي تقع عند ملتقى قارات ثلاث - أوروبا وافريقية وآسيا - وهذا العامل قد سهل الى حد كبير توزيع البترول العربي على هذه القارات بتكاليف منخفضة نسبيا ولا سيما بعد انشاء أنابيب النقل الضخمة من حقول كركوك ، والحسا ، الى شاطئ البحر المتوسط .

وبعد أن تحدثنا عن الأوجه المختلفة لأهمية البترول العربي نرى لزاما علينا أن نعرض بشيء من التفصيل لكل دولة عربية منتجة للبترول مع محاولة تبين اثر البترول في اقتصاديات كل من هذه الدول :

العراق

بدأ التنقيب عن البترول في العراق في مناطق الموصل وبغداد والبصرة بواسطة شركة سكة حديد بغداد في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وذلك حين منحت الحكومة التركية هذه الشركة حق التصرف والبحث في مائتي كيلومتر على جانبي خطوطها وتوالت الأبحاث بواسطة شركات متباينة الى أن اكتشف حقل كركوك في سنة ١٩٢٧ ، وتستغل البترول في العراق شركة البترول العراقية والمساهمون الرئيسيون فيها هم : الشركة الإيرانية الانجليزية وشركة شل الهولندية للملكية ، وشركة تمثيل شركتي استاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، وسكوني فاكوم ، ثم الشركة الفرنسية للبترول ، ويشمل امتياز شركة البترول العراقية ، التي يمتد الى سنة ٢٠٠٠ ، رقعة من الأرض تبلغ مساحتها ١٣٢ الف هكتار مربع ، ويأتي العراق في المركز الرابع من حيث الانتاج البترولي بين الدول المنتجة في الشرق الأوسط (بما فيها إيران) ، وفي المركز الثالث بين الدول العربية المنتجة بعد الكويت والمملكة السعودية .

وللاكتشافات البترولية في العراق تاريخ طويل ، ولكن مما يجدر ذكره الآن أن شركة بترول العراق قد تخلت عن حقوقها في المنطقة البحرية المطلة على الخليج العربي ، فأعلنت الحكومة العراقية في ٢/٨/١٩٦٠ من دعوتها لشركات البترول لتقديم عروضها في غضون ستة أشهر للبحث عن البترول في مياه العراق الإقليمية والمياه المتاخمة لسواحلها ، ويوجد بالعراق ثمانية حقول بها ٩٥ بشرا منتجة زاد اجمالي انتاجها حتى عام ١٩٦٠ عن ٢٥٠ مليون برميل وكان أول هذه الحقول هو حقل كركوك ، الذي بلغ مجموع انتاجه حتى آخر سنة ١٩٦٠ - ١٠٠٠٠٠٠ ١٩١٨ مليون برميل ، وقد حصل العراق الى حد كبير مشككة نقل انتاجه البالغ ٥٩ مليون طن في سنة ١٩٦١ م (جدول انتاج البترول في الشرق الأوسط لعام ١٩٦١) عن طريق هذه خطوط الأنابيب ، بالإضافة الى الجزء الذي تنقله ناقلات

البتترول عبر قناة السويس ، وقد مساهمت كفاية خط اتانيب
كركوك - البحر المتوسط على ارتفاع معدل انتاج العراق الى ٤٧٥
مليون طن سنوياً منذ بداية سنة ١٩٦١ مقابل ٤٢ مليون طن عام
١٩٥٩ ، ويتبين لنا من الجدول التالي زيادة بتروال العراق المصدر
الى غربي أوروبا بصورة كبيرة ، وذلك نتيجة لارتفاع تدفيع الخام فيه
اتانيب البتترول الى ساحل البحر المتوسط ، كما يلي :

١٩٥٨	٤٧٠٠٨٠	برميلا في اليوم
١٩٥٩	٥٦٧٤٣	" " "
١٩٦٠	٧٠٠٩٦٠	" " "
	٧٥١٢٣٧	النصف الاول من ٦١

واذا اخذنا العراق كنموذج لتبيين تأثير المصالح الاقتصادية
للاحتكارات البتروولية في مجريات الامور في الدول العربية المنتجة،
فاننا سنجد الكثير مما يدل على هذا التأثير ، بل وعلى رسم البتترول
لسياسة الدول ومقدرات الشعوب فقد دفع الاستعمار الغربي المسيطر
على بتروال العراق الحكومة الى المزيد من الارتقاء في احضانه
وبوساطة حلف بغداد الذي تم عقده في عام ١٩٥٥ يند على الحاح
حكومة بغداد ، ربط العراق بالغرب الانجلو مكسوني وبطاً كاملاً ،
وظن حكام العراق ان حلف بغداد سيؤيد من نفوذهم وقوتهم ،
ولكن الواقع كان عكس ذلك اذ ان العراق بدخوله حلف بغداد عزل
نفعه عن العالم العربي الذي هو عضوية وربما كانت حكومة
العراق تستخدم بالفعل عائدات البتترول التي تمتصها من شركة
البتروال العراقية في مجالات حيوية ، ولكن هذا التصميم تجاهل
الظفر الانساني والنفسي والاجتماعي للشعب العراقي والمشكلات
التي تقض مضجعه ، فما نفع المشروعات الزراعية بدون اصلاح
زراعي ، اذا كان الاقطاعيون وحدهم هم الذين سيستفيدون ، واذا
كانت مكاسب التطوير الصناعي منتزعة الى جيوبهم وكانت حكومة
العراق تعتقد ان الازدهار الناتج عن العوائد البتروولية سيصيب على
المدى مجموع الشعب العراقي ، ولذلك لم تشرك الشعب في الاعمال
واعتمدت على الزمن كأنها باقية الى الابد .

ويرى الكاتب الفرنسي «بيير روندو» ان بغداد غالباً ما تنصرف

بوحى من سياستها البترولية فى المجالين العربى والخارجى وانه من غير الضرورى الاشارة الى أن قلق بغداد تكمن وراءه مخاوف بترولية . وان هذه المخاوف هى التى حلت بتورى السعيد ، الى المطالبة باقرار تقسيم فلسطين وفتح طريق بحرية للعراق عبر الاردن الى عكا وقد أدى اهتمام العراق بالمحافظة على عوائله البترولية الى أن الحكومة التى جاءت بعد ثورة ١٤ يولية فى بغداد عملت كل ما تستطيعه من جهد للحد من الاندفاع الثورى للشعب وحصره حتى لا تستفله المناصر الوطنية وراح اعضاؤها يطمثون الجاليات الاجنبية ويضعون مراقبة شديدة على منشآت نفط العراق للمحافظة عليها كمورد رئيسى لتغذية الخزانة بما تعطيه من عوائد بترولية .

الكويت

تعتبر الكويت رابعة بلاد العالم فى انتاج البترول اذ تاتى بعد الولايات المتحدة وفنزويلا وروسيا ، وتقدم الكويت الدول المنتجة فى الشرق الاوسط ، وتليها السعودية ، فالعراق ، كما تعتبر ثانياً بلاد الشرق الاوسط بالنسبة للاحتياطى المخزون فى باطن ارضها وتاتى فى ذلك بعد المملكة العربية السعودية ، فاحتياطى السعودية يقدر بـ ٣٦ بليوناً من البراميل ، واحتياطى الكويت يقدر بـ ٣٤ بليوناً من البراميل ، وقد كان انتاج الكويت فى عام ١٩٤٧ - مليونين و ١٨٥ الف طن وكان نمو انتاجها اسرع ما حلت من نوعه فى الشرق الاوسط وربما لا يكون له نظير فى أى مكان آخر ، واستمر هذا النمو حتى أصبحت الكويت فى سنة ١٩٥٥ اولى بلاد الشرق الاوسط المنتجة للبترول بكميات هائلة ، وبلغ انتاجها فى سنة ١٩٥٩ - ٧٠ مليون طن ، بحصيلة مقدارها ١٣٠ مليوناً امترلينياً ، وهى تزود بريطانيا بنحو ٤٠ ٪ من احتياجاتها البترولية ، وللبترول المنتج فى الكويت خاصية يتميز بها فلا تستعمل المضخات فى رفعه ، من الآبار وانما يستخرج على بعد ٣٥ قدماً من سطح الارض ويتدفق طبيعياً ، وحوله فى البرقان والموقع على مقربة من ميناء الاحمدى الذى يعتبر اكبر ميناء من نوعه

في العالم ! وينتج حقل البرقان وحده ثلاثة أرباع بترول الكويت وآباره وتعتبر أكبر آبار البترول في العالم انتاجاً .

وينحصر النشاط البترولي بالكويت في شركة بترول الكويت التي تمتلكها مناصفة كل من شركة البترول البريطانية ، « بريتيش بتروليوم » وشركة بترول الخليج « الأمريكية » . وقد حققت شركة بترول الكويت منذ أن منحت عقد امتيازها في سنة ١٩٣٤ حتى الآن كشوراً هائلة كلن من نتيجتها أن أصبحت الكويت وحدها أكبر دولة مصدرة للبترول في نصف الكرة الشرقي ، وقد بلغ عدد الآبار المنتجة في الكويت آخر عام ١٩٦٠ : ٣٦٧ بئراً مقابل ٨ آبار فقط في آخر عام ١٩٤٦ . أنتجت ٧٩٧٣٥ طناً في ذلك الوقت مقسابل ٦٦٧٣٨٠٠٠ طناً في عام ١٩٦٠ ، وهذا معناه أن عدد الآبار المنتجة قد ارتفع في خلال ١٥ عاماً ٤٦ ضعفاً ، كما أن الانتاج زاد أكثر من مائة ضعف بقليل خلال المدة نفسها ، هذا وينضح لنا نفوق الكويت وتصدرها قائمة الدول المنتجة في الشرق الأوسط من الإحصائية التالية ، التي تبين انتاج البترول الكويتي في ١٩٥٩ ، مقارناً بانتاج البترول في السعودية والعراق وفطر ومقارناً بالآلاف الاطنان المترية

الشهر	الكويت	السعودية	العراق	قطر
يناير	٥٩٧٧	٤١٧٠	٣٣٥٧	٦٦٨
فبراير	٥١٦٠	٤٢١٣	٣٠٢٢	٦٣٨
مارس	٥٨١٢	٤٨٦٣	٣٢٨٦	٧١١
أبريل	٦٥٤٠	٤٢٣٤	٣٢٦٧	٦٧٣
مايو	٦١٦٠	٤٤١٢	٣٣٢٨	٦٨٠
يونيو	٥٢٤٨	٤٤٠٣	٣٣٠٢	٦٥٣
يوليو	٥٩٤٦	٤٤٥٨	٣٤٣٠	٦٧٤
أغسطس	٦١٠٢	٤٦٠٠	٣٧٢٧	٦٨٧
سبتمبر	٥٢٦٣	٤٢٦٨	٣٦٧٥	٧٠٢
أكتوبر	٦٠٢٧	٤٤٨٥	٣٧٦٠	٦٧٣
نوفمبر	٥٦٥٥	٤٩١٣	٣٩٣٨	٦١٩
ديسمبر	٥٥٤٨	٥٠٧٤	٣٧٣١	٦١٥
المجموع	٦٦٥٢٨	٥٤١١١	٤١٥٥٣	٧٢٩٩٣

وإذا كان انتاج الكويت في سنة ١٩٥٩ قد بلغ أكثر قليلا من ٦٩٥ مليون طن فإنه في سنة ١٩٦٠ بلغ أقل قليلا من ٨٢ مليون طن ، بزيادة حوالي ١٧٪ في حين وصل في سنة ١٩٦١ الى ٨٣ مليون طن ، وتقدر الزيادة السنوية في الانتاج الكويتي بمعدل ٨.٨٪ هذا بالمقارنة الى الزيادة السنوية في انتاج البترول في الشرق الاوسط التي يبلغ معدلها ١٠٪ في الفترة نفسها والزيادة العالمية التي بلغ معدلها في الفترة ذاتها ٦.٥٪ .

ونتيجة لهذا الانتاج الضخم فقد أصبحت الكويت أولى الدول المصدرة للبترول كما سبق ان ذكرنا ، ويتضح ذلك من الجدول التالي ، الذي يبين كميات الخام المصدرة الى غربي أوروبا من الكويت :

١٩٥٨	٣٠٢٢٠٠٠٠٠ برميل
١٩٥٩	٢٨٩٤٠٠٠٠٠ برميل
١٩٦٠	٢٤٥٥٠٠٠٠٠ برميل

وتتلاحق الاحداث البترولية في الكويت فقد كان أهم حدث في الشرق الاوسط في اواخر عام ١٩٦٠ واول ١٩٦١ هو حصول شركة شل على عقد امتياز من حكومة الكويت في منطقة تبلغ مساحتها ١٥٠٠ ميل مربع ويبدو أن هذا العقد سيكون مصدرا لانتاج ضخم من الزيت الخام لشركة شل فالمعروف أن احتياطي الخام بالكويت وحدها أخذ يغارب ربح احتياطي العالم .

والآن ، وبعد أن تحدثنا بتفصيل عن الانتاج البترولي في الكويت فقد آن لنا أن نتحدث عن أثر هذا الانتاج بعرائته الضخمة على مجريات الحياة في هذه الدولة التي كانت من قبل قطعة صغيرة من صحراء الجزيرة العربية ، وغنى عن البيان أن دولة مثل الكويت تعتمد اعتمادا أساسيا على مصدر واحد هو البترول لا مفر أمامها من الاهتمام بتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية لان في ذلك حماية لها من تقلبات المستقبل ، ويقول الدكتور سيد نوفل : « ان حركة المعمران والتطور في الكويت سائرة في طريقها . »

والزمن يستطيع في أكثر الاحيان أن يأتي بما يقصر عليه الانسان ، والاجماع منعقد على أن الكويت ينعم أهلها بمستوى من

العيش وباصلاح اجتماعي لايتوافران في اى من بلاد الخليج العربى .
وان لم يكن لغير الكويت ما له من امكانيات ، ويضى الدكتور سيد
نوفل فيذكر ما يجب على الكويت عمله لتتغادى من الاعتماد الدائم
على مصدر واحد فيقول : « واما الشيء الجدير بالنظر حقا فهو اعتماد
الكويت الكلى على مصدر واحد هو حصة البترول ورصد مبالغ
ضخمة للإنشاءات الجديدة غير الانتاجية ، والمباني والدور الفضة
وعلم العناية بالمشروعات الاستثمارية وبالإصلاحات الجسرية
للؤدية الى تطوير جميع الوطنيين وتحريرهم من التواكل والاعتماد
على الغير وتنمية ملكة العمل والانتاج فى نفوسهم » .

وان من ينظر الى اتجاه المشروعات المتصلة التى تقوم بها
الكويت يجد انها تتجه الى خدمة المرافق العامة فىالنسبة للتعليم
كان بالكويت فى عام ١٩٣٦ مدرستان للبنين فقط وتمازسان
التعليم بطريقة بدائية فأصبح بها الآن ٧٥ مدرسة على أحدث طراز
تضم ٣٠٥٠٠ تلميذ ، ومن بينهم ١١٠٠٠ تلميذة ، كما تضم
١٤٥٠ مدرسة ومدرسة ، وبلغت ميزانية التعليم نحو ١٧٠ مليون
روبية الاتفاق على تعليم النشء والقضاء على الأمية بين الكبار
والتعليم فى جميع مراحلها بالمجان كما يقدم فيه مجاناً كذلك الغذاء
والكساء والكتب ووسائل النقل والخدمات الطبية ، وهناك أيضا
مشروع جامعة الكويت التى تم افتتاحها أخيراً .

وكذلك اهتمت حكومة الكويت بإرسال الطلاب فى بعثات وقد
بلغ عدد البعثين ٣٨٨ طالباً وطالبة يدرسون فى الجمهورية العربية
المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمانيا الغربية
والعراق ولبنان ، وفى القاهرة بيت الكويت وفى كل من المملكة
المتحدة والولايات المتحدة مركز للإشراف على الطلاب الكويتيين
وتوفير المطالب لهم ، ومثل ذلك يمكن أن يقال أيضا عن الاهتمام
بوسائل الاعلام ، فقد كان فى الكويت محطة للإذاعة أنشئت عام
١٩٥٢ ، وفى فبراير سنة ١٩٦٠ تم إنشاء محطة كبيرة بجهاز
قوى جديد ، وقاعة للاحتفالات تتسع لـ ٥٠٠ مشاهد ، كما أن بها
صحفاً يومية ومجلات يشرف عليها ويعمل بها عدد من الكتاب من
الجمهورية العربية المتحدة وهناك أيضا مطبعة كبيرة حديثة تقي

باغراض الطباعة المتقنة على خير وجه ، ومن الشروط الهامة ايضا :
 انشاء مدينة الاحمدى فى عام ١٩٤٦ وهى مدينة جديدة تبعد عن
 العاصمة بنحو ٣٦ كيلو مترا ، انشئت عندما بدأ انتاج النفط فى
 منطقة البرقان ، وكذلك مشروع تقطير مياه البحر التى نفذ على عدة
 مراحل انتهت فى مارس ١٩٥٨ واصبح يوفر أربعة ملايين جالون
 من الماء العذب يوميا .

تلك اهم اوجه التقدم فى دولة الكويت الحديثة ، وان كان
 الاهتمام فيها منصبا على المشروعات غير الانتاجية الا ان لنا حديثا
 فى مكان آخر من هذا البحث عن الوسائل التى يجب على الدول
 العربية المنتجة للبترول ان تتبعها حتى تؤمن مستقبل شعوبها .

• المملكة العربية السعودية •

تحتل السعودية المركز الثانى بين الدول العربية المنتجة
 للبترول بعد الكويت اذ بلغ انتاجها عام ١٩٦٠ حوالى ٦٢ مليون طن
 مقابل ٥٤ مليون طن سنة ١٩٥٩ كما بلغ انتاجها عام ١٩٦١ ، ٦٨
 مليون طن (جمول انتاج البترول فى الشرق الاوسط لعام ١٩٦١)
 وقد نما انتاج البترول الخام فى السعودية بسرعة من ١٨٠٧٥ مليون
 طن عام ١٩٤٨ الى ٤٨ مليون طن فى عام ١٩٥٦ ، ثم قفز قفزة
 اخرى عام ١٩٦٠ فبلغ اكثر من ٦١ مليون طن وقد بلغ معدل الانتاج
 السنوى فى السعودية فى سنة ١٩٦٠ : ٤٥٦٣١٧٣ برميلا
 (١٠٨٧٩٣١ طن) مقابل ٣٩٩٨٢٠٥٩٠ برميلا عام ١٩٥٩
 أى بزيادة قدرها ٥٨٣٠٦٣٢٢٤ برميلا (٧٧٨٠٥٤١ طن) عن
 عام ١٩٥٩ .

هذا وتتميز السعودية بمركز ممتاز من حيث الاحتياطي الكامن
 فى أرضها اذ قدر حتى آخر عام ١٩٦٠ بحوالى ٥٠ بليون برميل ،
 ويبلغ الاحتياطي الثابت ٤٥٦ بليون برميل ، حسب تقدير

شركة أرامكو . ومن الجندول التالي يبين لها مقدار صادرات
السعودية من البترول الخام في السنوات الثلاث الأخيرة :

السنة	بالبرميل في السنة
١٩٥٨	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠
١٩٥٩	١٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠
١٩٦٠	١٧٤٠٠٠٠٠٠٠٠
النصف الأول من عام ١٩٦١ ٩٢٠٠٠٠٠٠٠٠	

ويتضح من هذا الجدول زيادة الصادرات البترولية عاما بعد
آخر ، ومن المعروف أن الشركة التي تتولى استخراج البترول هي
شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) وما سبق أن قيل عن
أثر البترول في الدول التي تكاد تعتمد عليه اعتمادا كليا في
اقتصادياتها يمكن أن يقال هنا أيضا بالنسبة للسعودية ، فالمشروعات
هناك غير انتاجية ، ويتحدث الكاتب الفرنسي ، « بيير روندر » في
كتابه « مستقبل الشرق الأوسط » فيقول : « من المعروف في
السعودية أن عائدات البترول لا تنهب إلى المشروعات الاقتصادية
والإنمائية التي ترفع مستوى الشعب ، بل تنهب إلى مخصصات
العائلة المالكة والمصروفات الخارجية ، وكثيرا ما خوت الخزائن ،
فاقتضت الدولة على حساب الشعب » .

وهكذا يمكن أن نرى المسألة من وجهيها ، وإن نتحقق من أن
السياسة البترولية العربية في حاجة إلى تخطيط جيد بحيث
تستخدم العائدات البترولية في إنشاء مشروعات انتاجية يمكن أن
تؤدي إلى تأمين المستقبل الاقتصادي للشعوب العربية .

المنطقة المحيطة

بعد أن تحدثنا عن كل من الكويت والسعودية باعتبارهما أكثر الدول العربية إنتاجا للبتروول « نرغبنا أن نتحدث عن المنطقة المحيطة باعتبارها ملكا للقوتين معا ، فالسعودية والكويت يمتلكان المنطقة المحيطة دون تقسيم بمقتضى معاهدة وقست عام ١٩٢٢ وتقوم الحكومتان في الوقت الحاضر ببحث تقسيم المنطقة بينهما ويجرى النشاط البتروولي في المنطقة المحيطة في منطقتين احدها برية وتقوم بالعمل فيها شركة جتتي للبتروول (كان اسمها شركة الباسفيك الغربي عند منح الامتياز) والشركة الامريكية المستقلة للبتروول (امينويل) .

وقد ظلت الشركتان حتى عام ١٩٥٣ تعاوان العثور على البتروول دون أن تصيبا شيئا من القويق حتى تمكنت شركة امينويل من اكتشاف حقول وافرة عام ١٩٥٣ أما المنطقة البحرية فقد منحت شركة الزيت العربية (يابانية) عقدى استقلال فيها في سنة ١٩٥٧ احدهما « مع السعودية » وتحصل السعودية بمقتضاه على ٥٧٪ من الارباح والاخر مع الكويت وتحصل بمقتضاه على ٥٦٪ من الارباح وستحدث عن هذين العقدتين بالتفصيل لما لهما من الأهمية عند الحديث عن عقود الامتياز وشروطها وقد اتمت الشركة في عام ١٩٦٠ حفر ثمانية آبار بحرية منتجة في حقل خاقجي في الرصيف القاري للمنطقة المحيطة ، وقدرت الشركة انتاجها بـ ١٤٠ ألف برميل في اليوم على الاقل في عام ١٩٦١ و ١٦٠ ألفا في عام ١٩٦٣ على أن يرتفع المعدل الى أن يصل ١٧٢٠٠٠ برميل يوميا في سنة ١٩٦٤ .

هذا والمنطقة المحيطة تنافس الآن امارة قطر على المركز الخامس في الشرق الاوسط فقد بلغ انتاج حقولها البرية عام ١٩٦٠ « ٧٣ مليون طن » مقابل « ٨٢ مليون طن » لقطر امسا انتاج هذه الحقول في النصف الاول من عام ١٩٦١ فقد سجل ٤ ملايين طن مقابل ١٦٦٠ مليون لقطر (انتاج المنطقة المحيطة لاصنام ١٩٦١ - ٩ ملايين طن مقابل ٨ ملايين طن لقطر حسب جدول انتاج

البتروك فى الشرق الاوسط لعام ١٩٦٦) واذا ادخلنا فى اعتبارنا الحقل البكرى الضخم الذى وقفت الى اكتشافه الشركة اليابانية فى مياه المنطقة المحايدة نجد انها لن تلبث ان تزيج قطر نهائيا عن مكانها فى القائمة ولكن للمشكلة تكمن فى الوضع السيسى للمنطقة المحايدة والى اى حد سوف يؤثر هذا الوضع على مكانتها البترولية ! وخاصة ان حكومتى الكويت والسعودية تقومان حاليا ببحث تقسيم المنطقة بينهما مما اثار مخاوف شركات البترول العاملة هناك لما قد يصيب عملياتها نتيجة لهذا التقسيم .

البحرين وامارات الخليج الاخرى

تستمد لمارة البحرين اهميتها كمضمو فى اسرة صناعة البترول العربية من كونها مركزا هاما لصناعة التكرير فضلا عن انها اقدم الدول العربية المنتجة للبترول فى الخليج العربى حيث اكتشفت البترول فى اراضيها عام ١٩٣٢ ويقوم بالعمل اآن فى البحرين شركة البحرين للبترول وتمتلكها مناصفة شركة كالتكس احدى شركات ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا وتكساكو ويشمل عقد الاستغلال اراضى البحرين بأكملها ويبلغ عدد الآبار المنتجة فى البحرين ١٥٠ بئرا بسعة قدره ٤٥٠٦٣ من البرميل فى اليوم خلال عام ١٩٦٠ وانتاج البحرين من البترول وان كان محدودا بالنسبة للانتاج فى غيرها من البلدان العربية الا انه قد مضاعف على الرغم من ذلك ويدلنا على هذا مقدار الكميات التى قام بعمل التكرير بتكريرها فى السنوات ما بين ١٩٣٦ - ١٩٤٩ .

السنة	برميل يوميا
١٩٣٦	١٠٠٠
١٩٣٧	٣٩٠٠٠
١٩٤٠	٣٥٠٠٠
١٩٤٩	١٤٩٠٠٠

ولكن البحرين تقوم اقتصادياتها قبل كل شىء على عملية

تكرير بترونها وبحص الانتاج البترولى للبلدان العربية المجاورة
ولعل الحديث عن ذلك يكون أكثر مناسبة عندما نتحدث عن
الصناعات البترولية العربية .

قطر :

منح الشيخ عبد الله قاسم آل ثاني حاكم قطر فى عام ١٩٣٢
امتيازاً لشركة البترول الانجليزية الايرانية للبحث عن البترول فى
مساحة قوامها ٤٠٠٠ ميل لمدة ٧٥ عاماً تبدأ فى ١٧ من مايو سنة
١٩٣٥ وفى عام ١٩٣٦ تسألت الشركة عن هذا العقد لشركة
استقلال نفط الكويت وتملكها شركة بترول العراق وقد أدخلت
تعديلات كثيرة على هذا العقد فى ١٩٥٢ و ١٩٥٥ و ١٩٥٨ كان أهمها
حصول حاكم قطر على ٥٠٪ من الارباح وتغير اسم الشركة الى شركة
قطر للبترول وللشركة حقل واحد هو حقل الفخان الذى اكتشف فى
عام ١٩٤٠ وبه ٣٤ بئراً كلها منتجة بالتدفق عن متوسط عمق قدره
٦٥٥٠ قدماً ويمتد حقل الفخان مسافة ٢٠ ميلاً وهو من الحقول
الكبيرة نسبياً وان كان لا يقاس بحقل الفوار (السعودية) والبرقان
(الكويت) اما بالنسبة للانتاج البترولى فى قطر فقد كان معدله
حلال عام ١٩٦٠ - ١٧٣٦٢٩ برميلاً فى اليوم مقابل ٤٠٣ و ١٧٠
برميلاً فى اليوم عام ١٩٥٦ و ١٧٥٠٩٦ عام ١٩٥٨ وقد حصلت
شركة شل لقطر على امتياز بحرى للتقيب فى الرصيف القارى لقطر
وإدى تحطم الرصيف البحرى الذى كانت تستخدمه الشركة فى
الحفر عام ١٩٥٦ الى تعطيل نشاط الشركة ولكنها استأنفت نشاطها
ابتداء من عام ١٩٦٠ برصيف بحرى جديد ولم يضر وقت طويل
حتى أعلنت الشركة أنها عثرت على البترول فى بئرها الكشفية
الثالثة .

ولا يقتصر النشاط البترولى فى امارات الخليج العربى على
الكويت وامارتى قطر والبحرين اذ أن كل التقديرات تجمع على أن
الخليج العربى بأكمله يسبع على بحر من الزيت ، وهناك استعمالات
قائمة فعلاً فى كل امارات الخليج لاستخراج البترول من الامارات
التي لم ينتج بترونها بعد فأبو ظبى مثلاً وهى ضمن ساحل المحيطات

تعمل فيها شركة مناطق أبو ظبي البحرية ليمتد (تملك ثلثها شركة البترول البريطانية «بريتش بتروليم» (والثلث الثاني تملكه شركة البترول الفرنسية) وقد وقعت الشركة عام ١٩٥٨ الى اكتشاف حقل بحري في أم شاييف وتفجرت البئر الأولى بمعدل ٢٤٠٠ برميل في اليوم ويبلغ عدد الآبار التي حطرت حتى آخر سنة ١٩٦٠ أربع آبار كلها منتجة وبرغم عدم اعلان الشركة عن حجم اكتشافها فانها ستقوم بمد خط أنابيب قطره ١٨ بوصة لنقل بترول أم شاييف الى جزيرة داس حيث يشحن بالنافلات مما يثبت أن الكشف له قيمته .

وللصراع الاستعماري في منطقة الخليج من أجل ثروتها البترولية المستخرجة أو المتوقفة قصة طويلة ولنا حديث عنها فيما بعد .

الجمهورية العربية المتحدة :

تعتبر الجمهورية العربية المتحدة من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط ولكنها ليست من بين الدول المصدرة إذ أنها تستهلك كل انتاجها تقريباً في صناعاتها التابعة بل وكانت تضطر الى الاستيراد وتوجه السياسة البترولية الحالية في الجمهورية العربية المتحدة الى تحقيق الكفاية الذاتية من البترول ثم تصدير الفائض من الانتاج بعد التوسع المنتظر في أعمال البحث والتنقيب والانتاج .

ويمكننا أن نقلق على نحو الثروة البترولية في مصر من الجدول التالي الذي يبين الانتاج والاحتياطي فيها فيما بين ١٩٥٢ - ١٩٦٠ .

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٢	عدد الحقول المنتجة
١١	٩	٤	الانتاج (ألف م ^٣)
٣٦٢٢	٣٤٠١	٢٦٢٨	الانتاج المجمع مليون م ^٣
٥٢٤	٤٧٨	٢٩٥	الاحتياطي المتبقى مليون م ^٣
٦٢٩	٥٦٥	٢٤٢	الاحتياطي الأصلي مليون م ^٣
١١٤٢٣	١٠٧٢	٥٢٧	

ومن هذا الجدول يتضح لنا بالفعل النقص الحقيقي لكل من الانتاج والاحتياطى فى الجمهورية العربية المتحدة باستمرار اعمال الكشف التى توصفت فيها الدولة فى الآونة الأخيرة .

وبدأت اعمال البحث عن الزيت فى مصر مبكرة اذ ترجع الى عام ١٨٦٠ وأول بئر حفرت فيها كانت فى منطقة جمسة على ساحل البحر الاحمر سنة ١٨٨٤ وفى الوقت نفسه كانت شركة شل ترافب عن كئيب اعمال التنقيب فى مصر وما ان تأكد لها وجود البترول فى الاراضى المصرية بكميات تجارية حتى أسرع بتأسيس شركة فرعية هى « شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية » سنة ١٩١١ وقامت بشراء املاك وحقوق الشركات الثلاث التى نجحت الى حصد ما فى اعمالها فى مصر واعطت شل للحكومة المصرية حصصا مجسانية فى رأس مال هذه الشركة مقدارها ١٠٪ وقد بدأت الشركة ابحاثها فى منطقة جمسة واستخرجت من آبارها زيوتا على أعظم درجة من النقاء تكاد تخلو من الكبريت والمواد الغريبة بيد ان آبارها نضب معينها ولم يتصل انتاجها لاكثر من خمس سنوات وظلت الشركة تحتكر احتكارا مطلقا انتاج البترول فى مصر مدة طويلة من الزمن ومنسدة ١٩٣٧ بدأت تنافسها شركات اخرى تقلعت بطلب الترخيص لها للكشف عن البترول فى مصر غير أنها لم تكن موفقة فيما عدا شركة بيو جرسى التى عثرت على حقل غزير نسبيا سنة ١٩٤٨ فى وادى فيران ولكن تنافس الشركات الاجنبية لم يطل اذ حصد كثيرا من هذه المنافسة تغير موقف الحكومة المصرية من الشركات الاجنبية ودعوس الاموال الاجنبية كما اثر فيها صدور قانون يحدد كثيرا من نشاط الشركات الباحثة عن البترول والمعادن .

وبهذا هنا أن نبين أن موقف الحكومة المصرية من الشركات الاحتكارية المتنافسة انما هو موقف جدير بالاهتمام اذ يبين اتجاه الدولة الى الاعتماد على امكانياتها فى تنمية انتاجها البترولى واتجاهها ايضا الى المشاورة بنصيب كبر فى دعوس الاموال المستثمرة فى هذا الميدان والقوانين الكثيرة التى صدرت كانت كلها تتجه الى الاتجاه نفسه والآن نجد أن القطاع العام للجمهورية المصرية المتحدة هو المسيطر على معظم النشاط البترولى فى البلاد وقد أدى

الاهتمام بتحقيق الاكتفاء الذاتي الى الاستفادة من الخامات الوطنية المتزايدة عاما بعد عام فكان لابد من الاهتمام بالصناعات البترولية وكان لابد ايضا من اتباع طرق حديثة في معالجة الخام الوطني تؤدي في النهاية الى الحصول من امازوت الموجود بوفرة في الحامات المحلية على كثير من المشتقات الوسطى كالكبروسين والسولار والديزل التي يتزايد استهلاك البلاد منها وعلاوة على ذلك ينتج عن هذه العملية كميات كبيرة من الغازات يمكن ان تكون فوارة للصناعات البترولية كيميائية . ومنتناول ذلك عند الحديث عن الصناعات البترولية في الدول العربية .

ولكن يهنا الآن ان نبين مدى التوسع في القطاع البترولي في الجمهورية العربية المتحدة فيبلغ عدد المستثمرين في القطاع البترولي ١٨٩٢٨ موظفا وعاملا ويبلغ متوسط الدخل السنوي للموظف ٧٨٢ جنيهًا وللعامل ٢٩٩ جنيهًا وبلغ ما سدته الشركات للحكومة المصرية في شكل ضرائب دخل على الأجور والمبيعات لعام ١٩٦٠ حوالي ٣٠٠.٠٠٠ جنيهًا ومن ناحية أخرى فان الاحصاءات تدل كما سبق ان ذكرنا على التوسع الكبير في الاعمال البترولية في الجمهورية وهذه الاحصائية تبين تطور أعمال الكشف والتنقيب فيها .

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٢	
٨٣٧٨	٦٣٧٨	٣٠٧٤	مساحة مناطق الاستغلال كم ^٢
٦٠٦٩	٧٦٧٠	١٤٩٠	مساحة مناطق البحث كم ^٢
٥٨	٣٢	—	عدد فرق البحث في الشهر
٧	٢	—	عدد الآبار الاستكشافية
٤٤	٣١	١٠	عدد الآبار الانتاجية المحفورة

هنا وتتناول الانباء باستمرار عن كشافات جديدة في الجمهورية العربية المتحدة ويتوقع الكثيرون ان تأخذ الجمهورية مكانها بين الدول المصنفة في وقت قريب .

وبعد ان مررنا للدول العربية المنتجة في المشرق العربي فان

لزاما، علينا ان ننظر الى الجناح الشرقى من العالم العربى ، ذلك الجناح الممتد فى شمال افريقية ويضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب ، فقد برز هذا الجناح العربى كممنطقة منتجة للبترول يمكن ان تصافى - ولو على المدى - أختها العربية الأخرى الى الشرق وبرزت من بين دول هذه المنطقة بالذات فى هذا المجال دولتان هما الجزائر وليبيا ، وهما على استعداد ان تعرف على بعض الحقائق فى الانتاج البترولى هناك ، وان نلوك الى أى مدى يمكن ان يؤثر هذا الانتاج فى إنتاج البترول العربية الأخرى -

الجزائر

والجزائر هى ذلك الجزء البطل من الوطن العربى والذي كشفت الحقائق عن وجود ثروة بترولية عظيمة فى جزء شامع منه يعرف بالصحراء الكبرى ثم تكتشفت الحقائق بعد ذلك عن خطة استثمارية خطيرة تهدف الى تقسيم الوطن الجزائرى بضية الاستثمار بهذه الثروة العظيمة وقد نما انتاج البترول الجزائرى فى السنوات القليلة الماضية ، وبلغ عدد الآبار المنتجة فى الجزائر عام ١٩٦٠ حوالى ٤١ بئرا وقد ان يبلغ عددها فى نهاية العام نفسه ٥٠ بئرا تنتج بمعدل ١٩٠ ألف برميل فى اليوم الواحد ، ولكنه بلغ فى مارس سنة ١٩٦٠ - ٥٤ بئرا منتجا فى مربع طول جوانبه ٩٠ كيلو مترا ويقدر ان يرتفع عدد الآبار الى ١٠٠ بئر سنة ١٩٦٢ تنتج ٢٨٠ ألف برميل يوميا ، وتبلغ كمية الزيت الموجود فى هذا الحقل ١٥٣ بليون برميل ، منها ٣٠ من البليون قابلة للاستخراج بوسائل الانتاج الأولية ، وهذا وفقا للتقدير الرسمى الذى أعلنه المسئولون الفرنسيون ، أما خبراء الشركات المالكين للحقل فيقدرون أن نسبة ما يمكن انتاجه من الاحتياطي الكلى بوسائل أولية ١٧٪ وعليه يكون الاحتياطي القابل للاستخراج ٦٤ من البليون ويقرون أنه من الممكن رفع النسبة الى - ٣٠٪ بتنفيذ برنامج الحقن بالفلاز ويعتبر حقل حاسى مسعود أعظم الحقول البترولية فى الصحراء الجزائرية ، ويرجع

اكتشافه الى منتصف عام ١٩٥٦ ويقع في منطقة اوارنجل ، وتوزع ملكية هذا الحقل مناصفة بين الشركتين وهما شركة البترول الفرنسية (الجزائر) وتمتلك الحكومة الفرنسية ٢٥٪ من رأس مالها والشركة الاهلية للبحث عن البترول في الجزائر واستغلاله ، ومعظم رأس مالها ملك للأفراد .

ونظرا لان التقديرات الحقيقية للبترول الجزائري ما زالت معرضة للخطأ والصواب ، وما زالت معرضة ايضا للتغيير حسب المصالح المتصاربة سواء للحكومة الفرنسية أو للشركات المستقلة ، فان علينا ان نتلمس طريقنا بين الاقوال المتصاربة حتى نصل الى الحقيقة ، والجداول التالية يوضح الانتاج الفعلي والمقدر بملايين الاطنان مع تقدير حدود الخطأ والصواب :

السنة	الانتاج	حدود الخطأ والصواب
١٩٥٩	٢	١٥ - ٢
١٩٦٠	١٠	٩ - ١٠
١٩٦١	١٧	١٧ - ٢٢
١٩٦٢	٢٥	٢٥ - ٣٦
١٩٦٣	-	٣١ - ٣٩
١٩٦٤	-	٣٩ - ٤٦
١٩٦٥	-	٤٢ - ٥٢
١٩٧٥	١٠٠٠	-

ويتوقع خبراء البترول العالميون ان يبلغ الانتاج البترول في الصحراء الجزائرية عام ١٩٦٥ ما بين ٥٠٠ ألف و ٦٠٠ ألف برميل يوميا . وكان التقدير الفرنسي يقول ان الانتاج سيبلغ نحو ١٠ ملايين برميل يوميا . وقد بلغ في العام الماضي (١٩٦٠) - ١٣٠ ألف برميل.

ويرجع النقص الذي يشوب معظم التقديرات الخاصة بالانتاج الجزائري من البترول الى ان هناك أكثر من مصدر له ارقامه الخاصة التي تعكس رغبة معينة في اظهارها ، فعلا هناك المصالح الفرنسية والتي يلوح انها تبالغ في ارقامها وهذا يرجع اول ما يرجع الى رغبة

السلطات الفرنسية في اظهار أهمية الحركة التي خاضتها فرنسا في الجزائر فتستدر بذلك عطف الدول الكبرى بتأييدها ماديا ومعنويا وذلك الى جانب رغبتها في جذب رؤوس الاموال الاجنبية لتمويل المشروعات البترولية في صحراء الجزائر ، وهناك مصادر الشركات التي تستثمر أموالها في البترول الجزائري وهي وان كانت اقرب الى الحقيقة والحق الا انها تعكس رغبتها في الاستثمار باكبر قدر من انتاج الجزائر للبترول وهي ازاء هذه الرغبة تحاول أن تقلل من تقديرها للكميات وانحاز هناك للمصادر الوطنية الجزائرية وهي وسط بين ارقام المصادر الاخرى .

ولذا رجعنا الى الجدول السابق للانتاج الفعلي والمقدر للبترول الجزائري ثم نظرنا الى ارقام انتاج اكبر دول العالم التاجا للبترول (بشكل تقديري) ومقارنة بعضها ببعض .

البلد	الانتاج
الولايات المتحدة	٢٣٠ مليون طن
فرنسا	١٤٠ " "
الاتحاد السوفيتي	١٣٠ " "
الكويت	٧٠ " "

فيمكننا ان نستنتج ان الجزائر ستكون بعد الكويت من حيث انتاج البترول العالمي وكذلك الامر بالنسبة للتصدير ، والجدول التالي يبين التقديرات الفرنسية لعدد الانتاج من حقول الجزائر حتى عام ١٩٦٢ بملايين الاطنان :

الحقل	عام ١٩٥٩	عام ١٩٦١	عام ١٩٦٢
حاسي مسعود	١ - ١٥	١٢ - ١٤	٢٠ - ٢٥
منطقة عجيل	لا شيء	٧ - ٨	١٤ - ١٥
المجسوع	١ - ١٥	١٩ - ٢٢	٤٤ - ٥٠
تقدير الاسميلاك	٢٥	اكثر من ٢٢	اكثر من ٤٠
الفرنسي			

وبالنسبة لتوزيع الانتاج الجزائري حسب مناطق الانتاج في الجزائر فيمكن أن نتبينه من الجدول التالي : -

الانتاج الفعلي والقدرة للسنتين ١٩٦٠ ، ١٩٦١ حسب مناطق الانتاج بملايين الاطنان :

المنطقة	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١	الاحتياطي
حاسي مسعود	٦٥	٨	١٠ ملايين طن سنويا لمدة خمس سنوات
منطقة حقو بولينياك وايجيبيلى وزورزين ونيفتورين وتينفوساي	١٥	٨	

ومن هذا الجدول نتضح المركز الكبير الذى يشغله حقل حاسي مسعود بين حقول الجزائر للنتيجة ، ويضاف الى هذه الاهمية التى نالتها الجزائر بالنسبة لانتاجها البترول اهميتها كمصدر هام من مصادر الغاز الطبيعى الذى ثباته متواتر تحت رمالها بصورة لم يسبق لها مثيل ومن الجدول التالى نتضح لنا قيمة احتياطي الغاز الطبيعى الموجود في واحد من حقول الجزائر وهو حقل حاسي رميل

احتياطي الغاز الطبيعى بمليارات الامتار الكعبة

المنطقة	الاحتياطي
حاسي رميل	١٠٠٠
الولايات المتحدة الامريكية	١٠٠٠
لاك (الفرنسية)	١٥٠ - ٢٠٠

بل ان حقل رميل يعتبر اعظم حقول الغاز الطبيعى لا في الجزائر فقط بل في العالم اجمع ويقدر احتياطيه بنحو مليون متر مكعب من الغاز الثابت وجوده فعلا والذي يمكن استخراجه ، وتعادل هذه الكمية اربعة اثمان الكمية التى تحتويها منطقة لاك الفرنسية

المعروفة بمرونتها الهائلة من الغاز الطبيعي . وتوجد بمنطقة حاسي مسعود ٨ أبار جميعها منتجة . وإن هذا المقدار من الغاز الطبيعي الموجود في الجزائر والذي يعتبر أكبر مصدر لهذا الغاز في العالم سينقل عن طريق خط من الأنابيب إلى البحر المتوسط وفي النهاية سينقله خط آخر تحت البحر إلى أوروبا ، وقد سبق أن اشرنا إلى بعض الأقوال التي تتردد من منافسة بترول الجزائر لبترول الشرق الأوسط في أسواق أوروبا الغربية ، وذلك باعتبار أن بترول الجزائر سوف يكفي احتياجات المنطقة الحرة ابتداء من ١٩٦١ - ١٩٦٢ وفي عام ١٩٦٥ يوجد في المنطقة الحرة فائض من البترول للبيع ويقدر بمليون طن واعتبار أن المركز الجغرافي للمناز للجزائر عامل مساعد له وزنه في المنافسة المتوقعة بين مصادر الزيت المختلفة وحيث يمكن للدول غربي أوروبا استيراد الكميات اللازمة في أسرع وقت . ومن الجدول التالي يتضح لنا مدى قرب البترول الجزائري من أسواق البترول في قسري أوروبا ، مما يحتمل معه أن يؤدي إلى منافسة الخام المنتج من الشرق الأوسط منافسة شديدة نظرا لانخفاض تكاليف نقل الخام الجزائري .

المسافة التي يقطعها الخام إلى ميناء الوصول .

من / إلى	مرسيليا	روتردام بالاميسال
بوجسي	٤٠٠	١٩٠٠
طرابلس أو باتياس	١٦٠٠	٣٤٠٠
الاحمدى (الخليج العربى)	١٨٠٠	٦٦٠٠

ولكن هذه النظرة إلى بترول الجزائر كمنافس خطير للبترول العربى في الشرق الأوسط تتجاهل حقائق متعددة وغالبا ماتكون هذه الدعوى صادرة عن مصادر مفروضة يهملها أن تلوح للدول العربية المنتجة مهددة بهذه المنافسة المفتعلة حتى ترتضى هذه الدول في أحضان الاحتكار الغربى أكثر باطراد فالذين يروجون له هذه الدعوى يتناسون أنه مهما بلغ إنتاج الجزائر من الضخامة فهناك فارق كبير بين احتياطي البترول في كل من الجزائر والشرق الأوسط كما يتضح من الجدول التالي : -

احتياطي البترول في الجزائر والشرق الأوسط

المنطقة	الاحتياطي المحتمل مستخرجا
صحراء الجزائر الشرق الأوسط	٤ مليارات طن ٢٠ مليار طن

وإذا كان احتياطي البترول في الجزائر ٢٨ من البليون
٢٧٧٤١ (من المليون)

وكان احتياطي ليبيا بليون برميل مبدئيا أي أقل من ٥ بلايين
برميل للجزائر وليبيا معا فإن هذا الرقم لا يعدو أن يكون مجرّد
تسبف احتياطي قطر وحدها ويبلغ ٢٥٠ عن البليون .

وهم يتجاهلون أيضا أن هناك اختلافا في تركيب كل من
بترول الجزائر وبترول الشرق الأوسط فمن المعروف أن بترول
الجزائر من النوع الخفيف ، فضلا خام حاسي مسعود كافتة
٨٠٥ د. وهو غني بالمنتجات الخفيفة والسولار كما يحتوي على مقادير
وافرة من الميثين والايثين والبروبين ، بالإضافة الى انخفاض نسبة
الكبريت فيه الى ١٤٪ في حين تصل في خام الشرق الأوسط الى
٢٥٪ ولعل هذا الاختلاف يمكن أن يبدو في صورة أكثر وضوحا
في الجدول التالي :

مقارنة خام الجزائر بخام الشرق الأوسط من حيث التركيب

البيسان	حاسي مسعود	الIraq	الكويت
بنزين	٢٠	١٧	١٥
سولار وزيت	٤٣	٢٢	٢٢
مازوت	١٢	٢٧	٥٢
منتجات أخرى خاصة	٢٥	١٣	١١

وعني عن البيان أن كلا من البترول الجزائري (الخفيف) والبترول
الغربي (الثقيل) له استخدماته الخاصة التي لا يفتني فيها أحدهما
عن الآخر حسب التركيب الكيميائي لكل منهما بل أن الحقيقة التي

يجب الوقوف عندها طويلا لنخص هذه الدعوى ، هي ان البترول الجزائري برغم كل المميزات التي يتمتع بها وبرغم قربها من أسواق أوروبا الغربية إلا أن تكاليف انتاج بترول الشرق الأوسط ما زالت اقل من تكاليف انتاج بترول الجزائر ، ويتضح ذلك من الجدول التالي :

جهة الانتاج	كثافة الخام	جهة الوصول	السعر
حاسي مسعود	٤٠ فاكثر	ميناء فيليب فيل	٢٧٧ر من الدولار للبرميل
العراق	٣٦ - ٣٦ر	طرابلس او بنغازي	٢٣٧ر من الدولار للبرميل
الخام العربي	٢٤ - ٣٤ر	ميناء	٢٢٧ر من الدولار للبرميل

وقبل ان نختم هذه المناقشة حول المنافسة التي يتوقعها خبراء البترول بين مركزي الانتاج البترولي في الشرق الأوسط والجزائر ، نود ان نسجل ان بترول الشرق الأوسط والبترول الناتج من الجزائر كلاهما بترول عربي قبل كل شيء وأن الثروة البترولية المتدفقة في كل من الشرق والغرب العربيين هي ملك للشعب العربي الذي يجب ان تستخدم هذه الثروة لمصلحته سواء بالنسبة لاجياله الحاضرة او المستقبلية ، ولعله مما يثلج الصدور العربية في كل مكان ان الجزائر العربية وهي تتمتع الآن بحريتها وتمارس استقلالها بعد كفاحها البطولي ستكون هي المسؤولة عن تدبير ثروتها هذه لمصلحة شعبها وان الاحتكار الاستعماري للبترول العربي في كل البلدان العربية المنتجة قد آن له ان يذهب الى غير وجهه ليتسنى للعرب ان يديروا مصالحهم الاقتصادية بأنفسهم .

ليبيا

والدولة العربية الثانية من الجناح العربي في شمال أفريقيا التي بدأ فيها الانتاج البترول بالفضل هي ليبيا .

وعلى الرغم من أن الدولة الليبية للصناعة المستقلة تكونت عام ١٩٥١ ، ولم تبدأ أعمال الاستطلاع الجيولوجي بها إلا بعد صدور قانون المناجم لعام ١٩٥٣ حين قامت تسع من شركات البترول الدولية بعمليات الاستطلاع ، إلا أن ليبيا لم تأخذ مكانها بعد في قائمة الدول العربية المصدرة للبترول نظرا لان الموارد الوفيرة التي لم اكتشافها ، مازالت في طور الاعداد للاستغلال ، وقد تم انشاء حقلين من الانابيب مجموع طاقتيهما ٣٠ مليون طن سنويا ، ولكن الانتاج سيظل دون هذا المعدل بكثير لبضع سنوات مقبلة حتى يتم اعداد الحقول ومنشآت الشحن ، هذا ومن المتوقع أن يبدأ الانتاج المنتظم قبل نهاية العام الحالي .

وقد تهاققت الشركات الاجنبية على البحث في الاراضي الليبية الشاسعة للدرجة انه يوجد الآن في ليبيا ٨٢ عقد امتياز تملكها عشرون شركة أو مجموعة شركات للبترول . وكانت هذه العقود تغطي ٦٥٪ من مساحة ليبيا الكلية ، فأصبحت الآن ٥٧٪ بعد أن تخلت بعض الشركات عن اجزاء من مناطق الامتياز الممنوحة لها ، إذ تنص العقود على أن تنزل الشركات عن ٢٥٪ من مساحة الامتياز بعد ٥ سنوات من تاريخ منحه .

هذا وقد حققت شركة «أمسو» أول كشف في ليبيا في حقل عطشان في أقصى الركن الجنوبي من ولاية فزان - عجيلة . بيد أن انتاجه غير تجاري فهو فضلا عن أنه لم يتجاوز ١٠٠ برميل في اليوم ، فهو بعيد عن ساحل البحر المتوسط . وكان أكبر كشف قامت به شركة «أمسو» هو حقل مزلقنة الكبير ، الذي يبلغ معدل انتاجه ٦٦٣٠٠ برميل في اليوم . وليس أدل على غزارة انتاج هذا الحقل من أن شركة أمسو بدأت في أوائل عام ١٩٦٠ في مد خط الانابيب من الحقل الى ساحل البحر المتوسط عند مرسى البريقة وقد بدأ تشغيل الخط في أكتوبر سنة ١٩٦١ .

وقد بلغ مجموع ما انفقته شركات البترول حتى منتصف عام ١٩٦١ - ٦٠٤٨٠٠٠٠ دولار ، وتستغرم صناعة البترول ١١٩٦٠٠ شخص منهم ٨٤٠٠ من أبناء ليبيا أى أكثر من ٧٠٪ من العاملين في صناعة البترول .

وينتظر ليبيا مستقبل بترولى وافر وذلك حسب ما توقعه خبراء البترول العالميون ، وما يدل عليه هذا التهاافت المتقطع النظير للشركات الأجنبية للبحث والتنقيب عن البترول في أراضيها .

المغرب

اكتشف البترول في المغرب عام ١٩١٨ في حقل العين الحمراء وقد توقف الحقل عن الإنتاج بعد أن أعطى مجموع انتاجه ١٣٧٧٢ برميلا وكان آخر كشف في جرشه عام ١٩٥٧ ومعدل انتاج الحقل ١٤٤٥ برميلا في اليوم من ٢١ بئرا وهو أكبر انتاج في المغرب ويتراوح باقى الحقول بين ١٨٠ برميلا و ٤ برميل في اليوم .

وقد اهتمت الحكومة المغربية بتشجيع الشركات الأجنبية على البحث عن البترول في المغرب فاصدرت قانونا جديدا للبترول عام ١٩٥٨ يشجع لاشتراك الشركات الأجنبية مع الدولة في الاعمال البترولية على أساس مبدأ مناصفة الارباح .

هذا وقد بلغ معدل الانتاج في عام ١٩٦٠ مقدرا بـ ٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم وانتاج حقول المغرب ضئيل بالمقاييس العالمية .

تونس

حسرت الظروف تونس أية اكتشافات بترولية حتى الآن عدا حقل واحد للغاز الطبيعي في كاب بون بلغ انتاجه في عام ١٩٦٠ ٦٧ مليون متر مكعب من الغاز وقد تعاقبت الحكومة التونسية

مع شركة ايطالية على بناء معمل لتكرير البترول طاقته ٢٠ ألف برميل يوميا بحيث تمتلكه الشركة الايطالية والحكومة التونسية مناصفة على أن يحصل المعمل على الخام من خط أنابيب عجيلة الجزائرى إلا اذا أمكن الحصول على الخام بأسعار أقل من جهات أخرى .

والآن وبعد أن انتهينا من الحديث عن الدول العربية المنتجة للبترول وعن امكانيات كل منها الانتاجية يهنا الآن ان تلقى نظرة على الصناعات البترولية في العالم العربى وان نحاول أن نعرف اذا كانت هذه الصناعات قد بلغت حدا من التقدم يتناسب مع الاعمية الكبرى التى يشغلها البترول بالنسبة للاقتصاديات العربية .

الصناعات البترولية في العالم العربى

صناعة تكرير البترول :

كانت سياسة شركات البترول حتى قيام الحرب العالمية الثانية تفضل اقامة معامل التكرير على مقربة من حقول البترول في اقليم الشرق الاوسط ولكن الاتجاه الذى ظهر بعد الحرب هو انشاء معامل التكرير قرب مراكز الاستهلاك وبميدا عن مصادر الانتاج وازداد هذا الاتجاه قوة بعد عام ١٩٥١ أى بعد تأميم البترول في ايران واغلاق معامل التكرير فيها ولسنا في حاجة الى أن نؤكد أن هذا الاتجاه الأوربي يصطدم بمشروعات التنمية البترولية في الشرق الاوسط فلاد هذه المنطقة تسعى الى التصنيع والتخص من وضعها الحاضر باعتبارها بلادا تعتمد على اقتصاد أسامة انتاج الحامات وهو اقتصاد استعمارى لم تعد تحتله بلاد الشرق الاوسط وهى تلج في زيادة انشاء معامل التكرير قرب مصادر الانتاج وقبل أن نمضى في بيان مدى تقدم صناعة البترول في العالم العربى وحظ كل دولة من الدول العربية من مشروعات هذه الصناعة يهنا أن تلقى نظرة عاجلة على الطاقة التكريرية في العالم حتى يمكننا أن نلوك مدى توفيقنا في هذا المجال بالنسبة للدول الاخرى فقد بلغت طاقة

التكرير العالمية في عام ١٩٦٠ ~ ٢٣٤١٩٤٠٠ برميل يوميا في حين بلغ الاستهلاك العالمي من المنتجات المكررة ٢١٩٣٦٠٠٠ برميل في اليوم .

وبمقارنة طاقة التكرير العالمية بالطلب العالمي على المنتجات المكررة نجد أن هناك قائصا في طاقة التكرير يولذي ١٩١٨٣٤٠٠ برميل في اليوم ، ويمكن القول بصفة عامة أن طاقة التكرير في كل منطقة من مناطق العالم تزيد على حجم الاستهلاك فيها أو على الأقل توازيها وذلك باستثناء أفريقيا حيث يبلغ الاستهلاك منه أضعاف طاقة معامل التكرير الموجودة في القارة .

ومن الجدول التالي يمكن أنه يتضح لنا توزيع طاقة التكرير بين مختلف مناطق العالم ،

برميل يوميا	
١٠٠٠-١٠٠٠٠	أمريكا الشمالية
٣٠٠٠-٤٠٠٠	أمريكا الوسطى والجنوبية
١٠٠٠-٢٠٠٠	الشرق الأوسط
٤٠٠٠-١٠٠٠٠	أوروبا الغربية
٣٠٠٠-٤٠٠٠	أفريقية
٢٠٠٠-٣٠٠٠	الشرق الأقصى
٢٣٤١٩٤٠٠	

ويتضح لنا من الجدول السابق قلة الطاقة التكريرية في المناطق الواقعة الانتاج مثل الشرق الأوسط وشرق الأقصى بمقارنتها بالطاقة التكريرية في أمريكا الشمالية وغربي أوروبا وقد اقترن ازدياد حاجة أوروبا الى استهلاك البترول بزيادة كبيرة في وسائل التكرير ، ففي عام ١٩٤٨ كانت كميات الزيت الخام التي تم تكريرها في أوروبا أقل من ٢٠ مليون طن وفي ١٩٥٥ بلغ ١٠٣ ملايين طن أي نحو ٩٠ ٪ من حاجة أوروبا منه وتبلغ طاقة التكرير الأوروبية حاليا ١٢٠ مليون طن وقد بلغ مقدار ما تكررت فرنسا من البترول في منتصف العقد السادس من القرن الحالي ٣٣ مليون طن وطليها بريطانيا حيث بلغت طاقتها ٣١ مليون طن ومما زاد من قلة

بريطانيا انشاء معمل للتكرير في عدن وتلى بريطانيا ايطاليا حيث تبلغ طاقة التكرير بها ٢٦ مليون طن ويليهما المانيا الغربية وهولندا وطاقتهما ١٦٥ و ١٤ مليون طن على الترتيب .

واذا نظرنا الى موقفنا في البلاد العربية فاننا نرى ان البترول يعتبر عاملا حاسما في مستقبل الشرق الاوسط من الناحيتين الاجتماعية والسياسية فهو اهم الصناعات في بعض بلاد الشرق الاوسط وهو الصناعة الوحيدة الهامة في بعضها الاخر واذن فهو الاساس الذي يقوم عليه التصنيع وباعتبار التكرير من اهم الصناعات المتعلقة بالانتاج البترولي فاننا لو نظرنا الى توزيع طاقة التكرير من زارتنا العربية لوجدناه مناقضا لمنطق الاقتصاد السليم فالبحرول شأنه في ذلك شأن القطن وغيره من الخامات يحقق لرباحا مضاعفة لو صدر في شكل منتجات تامة الصنع والتكرير وهي لرباح تجنيها الدول للنتيجة والشركات العاملة في اراضيها على السواء فكيف نفسر اذن ان طاقة التكرير في منطقة الشرق الاوسط في مجموعها لا تزيد من ٢٦ ٪ من انتاج الزيت الخام في المنطقة اما بالنسبة للدول الرئيسية المصدرة فالنسبة تقف عند ٢١ ٪ بما في ذلك معامل التكرير بالكويت المخصصة اصلا لعمليات تموين السفن وتبلغ طاقتها نحو ٨٥ مليون طن سنويا .

ومن الجدول التالي يمكننا ان نفلرن الانتاج وطاقة التكرير في الدول المصدرة للبترول في الشرق الاوسط سنة ١٩٦٠ .

الدول	الانتاج بملايين الاطنات	طاقة التكرير بملايين الاطنان	الفرق بملايين الاطنات
البحرين	٢٢٥٠	٩٣٣	٧٠٨
ايران	٥١٧٧	٢١٨٨	٢٩٧٩
العراق	٤٧٣٠	٣١١	٤٤١٩
الكويت	٨١٦٥	٨٥٥	٧٣١٠
المنطقة المحيطة	٧١٨	٤	٣١٨
قطر	٨٢٦	٣٠٣	٨١٨
السعودية	٦١٦٠	٩٤٥	٥٢١٥

وعلى الرغم من أن هناك معامل للتكرير في معظم البلدان العربية إلا أن طاقة هذه المعامل لا تتناسب بأي حال مع ضخامة انتاج البترول العربي ويمكننا أن نتبع امكانيات التكرير في كل هذه البلاد على حدة ، فيوجد بالسعودية معمل واحد للتكرير هو معمل رأس تنورة تبلغ طاقته ١٨٩٠٠٠ برميل يوميا (٢٧٠٠٠ طن) ومن المقرر اقامة معمل للتكرير بالقرب من جدة قبل نهاية عام ١٩٦٢ طاقته اليومية ٢٠٠٠ برميل وتبلغ تكاليف انشائه ٢٠ مليون دولار وقد اهتمت الكويت الى حد كبير نسبيا بعمليات تكرير بترولها ومن الجدول التالي تتضح هذه الحقيقة :

معمل الخام المكرر في الكويت بالبرميل

السنة	يومية	في السنة
١٩٥٥	٤٩٤٠٠	١٠٧٣١٠٠٠
١٩٥٦	٢٨٨٠٠	١٠٥١٢٠٠٠
١٩٥٧	٢٧٣٠٠	٩٩٦٤٥٠٠
١٩٥٨	١١٩٩٠٠	٤٣٧٦٣٥٠٠
١٩٥٩	١٤٣٠٠٠	٥٢١٩٥٠٠٠
١٩٦٠	١٧٧٠٠٠	٦٤٦١٠٥٠٠

وفي قطر يوجد معمل واحد للتكرير تمتلكه شركة بترول قطر في أم سعيد طاقته ٦٠٠ برميل من الخام يوميا لتوفير الاحتياطات المحلية ومن المقرر زيادة طاقة المعمل الى ١٨٠٠ برميل في اليوم الواحد قبل عام ١٩٦٣ .

ويوجد بالبحرين معمل واحد للتكرير قامت بانشائه شركة بابكو تشيميك عام ١٩٣٥ بطاقة قدرها ٣٥ مليون برميل في العام وقد زادت طاقته الآن على ٧٠ مليون برميل بعد التوسيعات التي ادخلت عليه ويقوم المعمل بتكرير خام البحرين كما تصطفه كميات كبيرة من الخام السعودي عن طريق خط أنابيب مزدوج يمتد عبر الخليج العربي قطر - برصة وقد بلغ معدل الخام المنقول من السعودية الى المعمل ١٦٠٢٠٠ برميل يوميا خلال عام ١٩٦٠ .

ولم يكن بالجزائر معمل للتكرير حتى آخر عام ١٩٦٠ وسوف يبدأ تشغيل معمل للتكرير طاقته ٤٤ ألف برميل في اليوم خلال عام ١٩٦٢ في مدينة الجزائر وستقوم سبع شركات بإقامة هذا المعمل . ومن الظواهر المسترجية للتطور أن بعض البلاد العربية غير المنتجة للبترول أنشئت بها معامل للتكرير قبل الرغم من عدم وجود أي حقول للبترول بطنق فان في ديتا عن معصلا واحدا للتكرير تملكه شركة بريتش بتروليم طاقته ١٢٠ ألف برميل من الخام يوميا ويعتمد المعمل على الخام الكويتي ويصلو منجاته الى موانئ شرفي وجنوبي افريقية والبحر الاحمر ويوجد بالميناء محطة كبيرة لتحميل السفن .

وكذلك الامر بالنسبة للاردن فيوجد هناك معمل واحد للتكرير طاقته ٦٤٠٠ برميل من الخام يوميا وللاردن الحق بمقتضى اتفاقه مع النابلاين في ١٩٥٢ تعرف باسم اتفاقية الخام في الحصول على ٢٠٠ ألف طن من الخام سنويا من النابلاين (لسورية ولبنان الحق في الحصول على الكمية نفسها) من الخام سنويا من النابلاين بمقتضى اتفاقية جماعية .

ويوجد بلبنان معملان للتكرير معمل طرابلس وتملكه شركة بترول العربي وطاقته ١١٥٥٠ برميلا من الخام يوميا وقد جرى تشغيل المعمل خلال عام ١٩٦٠ بحوالي نصف طاقته ومعمل صيدا وتملكه شركة البحر المتوسط للتكرير طاقته ١٢٥٠٠ برميل من الخام يوميا وقد جرى تشغيله سنة ١٩٦٠ بطاقته كاملة .

وفي المغرب التي لم تكتشف بعد مقدارها كافيا من البترول في اراضيها ، يجري العمل الآن في اقامة معمل للتكرير في مدينة المحمدية على مسافة ١٩ ميلا من الدار البيضاء وستبلغ طاقته ١٢٥ برميلا يوميا وينتظر تشغيله في اواخر ١٩٦٢ . ولكن برغم هذا كله وبرغم معامل التكرير المنتشرة في بلدان عربية كثيرة فان صناعة التكرير العربية لم تبلغ الحد المرجو لها من التقدم ، ومن الأمور المسلم بها أن الدول العربية المنتجة للبترول يمكن أن تضاعف إيراداتها

لو انها باعنت انتاجها على شكل مشتقات مكررة بأيدي عربية بدلا من بيعه في حالته الخام مما يتيح للدول المستهلكة الحصول عليه بأسعار منخفضة وتكريره في أراضيها ويمثل الدكتور محمد جواد طاهرة علم التوسع في اقامة الصناعات البترولية بالندرة الشديدة في رموس الأموال العربية ولا يقلل من أهمية هذه الظاهرة الاذدياد الحديث في دخول بعض هذه البلاد والناجح عن استغلال البترول فيها لاننا نأخذ الآن بنظر الاعتبار الفترة السابقة لهذا الاذدياد اذ يجب الا يغرب عن بالنا انما يعتمد البحث عن الاسس التي قامت عليها صناعة البترول في هذه البلاد وبناء عليه فمن الصعب جدا أن لم يكن مستحيلا انشاء صناعة ضخمة بالاستناد الى رموس الاموال الوطنية . وذلك بسبب العدم روح الاقدام والمغامرة لدى معظم المولدين في هذه البلاد ونسرة العمل العني او الماهر نسرة شديدة .

ولكن هذه الحقائق يجب ألا تتنى الدول العربية عن المحاولة الجادة للتوسع في الصناعات القائمة على البترول ، بل يجب عليها أن تنسق جهودها سواء منها الدول المنتجة والمصدرة التي لا تتوافر لديها الخبرات الفنية والدول غير المنتجة أو غير المصدرة التي تتوافر لديها تلك الخبرات حتى يمكن انشاء صناعات عربية بترولية ترفع الاقتصاد العربي خطوات كبيرة الى الامام وتقطع الطريق على الاحتكار العالمي الذي يود أن يبقى العالم العربي مجرد مصدر للبترول ينتظر العائد الذي تسمح له به الشركات المحكرة .

ورثة ناجية أخرى من نواحي تصنيع الانتاج البترولي العربي تتصل من قريب بصناعة التكرير وتمثل طاهرة جديدة في بلاد الشرق العربي هي الاهتمام بالاستفادة من الغاز الطبيعي الذي ينتج اذ يبلغ الفائض منه بعد استخدام جانب منه في توليد الطاقة وفي عمليات الحقن في الحقول ٨٧ و٨٧ بليون قدم مكعب ، في اليوم وتتحرق هذه الكمية في الهواء يوميا وبهذا تضيع الى الابد ولا يستفاد بها وفي الولايات المتحدة واليابان واوروبا امسواق نامية للغاز الطبيعي والغازات البترولية وسوف يتزايد الاقبال في المستقبل القريب والبعيد على هذين المنتجين لاستعمالهما كمصدر للطاقة وفي صناعة البتروكيماويات .

وينتج الشرق الأوسط ويستهلك ويعرق الكميات التالية من النفط

الاستخدام			الانتاج
انفاض	حقن	طاقة	بملايين الاقدام المكعبة يوميا
١٨٧٠	٧٠٠	٢٣٠	٢٨٠٠

مشروعات نقل البترول بالانابيب : ^{حليب} ^{قلم}

وقد سبق أن تحدثنا عن سهولة مجموع البترول العربي عن طريق التوسع في استخدام الانابيب. - نتحدث هنا من زاوية أخرى باعتبار أن مشروعات نقل البترول بالانابيب انحصار هي مشروعات صناعية متعلقة بانتاج البترول ، وتصريف البترول بهذه الطريقة يؤدي فضلا عن تخفيض تكاليف الانتاج الى تشغيل عدد من العمال في مد هذه الانابيب والمحافظة عليها ويزدى أيضا الى استفادة الدول التي تمر بها هذه الانابيب من الرسوم التي تتقاضاها من شركات الانابيب فمثلا تحصل سورية بمقتضى اتفاقها مع شركة التابلاين على ٥٠ ألف جنيه سنويا عدا رسوم قدرها ٣٠ شلنًا عن كل ألف طن من الزيت الخام تنقل بواسطة خط - الانابيب مقابل الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة السورية على الا يقل مجموع الرسوم عن ٢٠ ألف جنيه سنويا وكذلك بالنسبة للبنان وقد تم توقيع هذا الاتفاق في سنة ١٩٤٩ على أنه تتردد كمية البترول المنقولة بواسطة خط الانابيب بين ١٥ مليونا او ٢٠ مليون طن سنويا .

ولا غر من أن نؤكد هنا أهمية خطوط الانابيب لنقل البترول العربي الوافر المتدفق من السعودية والعراق وأقطار المرور العربية هي الاردن ولبنان وسورية والجمهورية العربية المتحدة وفي عام ١٩٥٨ تم نقل نحو ٢٠٪ من بترول الشرق الأوسط بواسطة الانابيب الى أوروبا وأمريكا أيضا ونحو ٤٥٪ بواسطة الناقلات عبر قناة السويس الى أوروبا وأمريكا أيضا ونحو ٣٥٪ من الناقلات من موانئ الخليج العربي الى الشرق الأقصى ويحتم نقل البترول استثمار دعوى أموال ضخمة استثمارا ثانيا وطبيعة البترول هي

التي تحتتم ذلك فلكونه سائلا يتحتتم تخصيص وسائل لنقله وهي وسائل في الغالب لا يمكن استخدامها لأغراض أخرى ويترتب على ذلك أن على صناعة البترول أن تعمل على ضمان وسائل نقل خاصة بها فيتحتتم عليها إذن تجميع كميات كبيرة من رؤوس الأموال في هذه الوسائل ولاسيما الانابيب ولا يقلل من أهمية ذلك ما لوحظ من انخفاض الكميات التي تم نقلها عن طريق خط التابلاين وهو أكبر خطوط الانابيب في العالم في سنة ١٩٦٠ بحوالي ٥٠٪ من كفاية تشغيله ويرجع ذلك إلى المنافسة الشديدة التي يلاقيها خط التابلاين من النافذة البديلة لشدة انخفاض فئات النولون البحري وقد خفضت صناعة التابلاين منشاتها في محطة الشحن نظرا لسهولة شحنات بترول إلى البحر المتوسط وهذه الحالة الطارئة لا يمكن التغلب عليها بالاتجاه القسوي إلى زيادة كفاية خطوط الانابيب فقد أصبحت شركة النفط العراقية وشركة تابلاين الخطوات اللازمة لزيادة خطوطها فشركة النفط العراقية تعمل على إنشاء خط جديد سعة ٢٤ بوصة يربط حمص مع باناس كما أن التابلاين أعلنت برنامجا لزيادة طاقتها من ١٦ مليون طن في السنة إلى ٢٢ مليون طن في السنة في عام ١٩٥٨ وقد توقفت شركة النفط العراقية بسبب أزمة السويس أما التابلاين فأكملت تنفيذ برنامجها في عام ١٩٥٨ .

ومن أهم خطوط أنابيب البترول في العالم العربي الخطوط التي تصل بين الحقول ومعمل التكرير في رأس التنورة بالسعودية ويرجع إنشاء أول هذه الخطوط إلى سنة ١٩٣٩ وعند ذلك الحين تمت هناك توسيعات متعددة وأنشئت خطوط جديدة لزيادة القدرة على نقل الانتاج المتزايد وبين المشروعات الهامة للنقل عن طريق الانابيب ، الخط الذي تم إنشاؤه بالجزائر بين حاسي مسعود/بوجي في أكتوبر سنة ١٩٥٦ وتكلف حوالي ٣٠ مليون جنيه وطوله ٤٢٠ ميلا ويصب في ميناء بوجي على ساحل البحر المتوسط ويبلغ المعدل المبدئي لتدفق الزيت الخام في هذا الخط نحو ٨٠ ألف برميل يوميا يمكن زيادتها بزيادة محطات الدفع المقامة على طول الخط وعندما اثنان زادت إلى أربع عام ١٩٦٠ وبذا ارتفعت كفاية الخط من ٥ ملايين إلى ١٤ مليون طن سنويا .

ومن أهم المشروعات التي بدأ تنفيذها عام ١٩٦٠ خط أنابيب مرسى البريقة (دلتن) ببيضا بين حقل دلتن ومطلة الشحن البحري في مرسى البريقة ويبلغ طوله ١٠٠ ميل وقطره ٣٠ بوصة وتكاليف المشروع ١٦ مليون دولار بل إن الجزائر أيضا مشروعات جديدة يجرى العمل فيها الآن فيمد خط أنابيب قطر ٢٤ بوصة لنقل ألفساز الطبيعي من حقل حاسي رميل إلى يون عبر البحر المتوسط ولا ننسى هنا أنه نذكر مشروعات الانابيب الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة فإن خط الانابيب الممتد من معمل التكرير بالسويس إلى القاهرة (٦ بوصة) قد قام في ١٩٦٠ بنقل كميات من البنزين والتربين والكروسين بلغ مجموعها ٤٩٥٨٠٠ طن مقابل ٤٦٢٥٠٠ طن في سنة ١٩٥٩ وكذلك فإن خط الانابيب الممتد من السويس إلى مسطرد وقد قام بنقل كميات من المشتقات يبلغ اجمالها في سنة ١٩٦٠ - ١٩٨٦ ١٩٨٦ ٣٠٠٠ طن مقابل ١٩٨٦ ٣١٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٩ .

الصناعات البتروكيميائية :

من أهم الصناعات الحديثة المتعلقة بالبتترول الصناعات البتروكيميائية وتقوم هذه الصناعة بإنتاج المصنوعات الحديثة التي يدخل البترول في تركيبها كيميائيا مثل المطاط الصناعي والمنظفات الصناعية وإنتاج المصنوعات والمنسوجات التي يدخل فيها الحيوط الصناعية واللدائن المستحضرة في التخليق وقد تطورت هذه الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية نظرا للاستهلاك الكبير لهذه المصنوعات هناك . وهنا في شرقنا العربي نجد أن هذه الصناعة في مراحلها البدائية ورغم توافر الخامات البتروولية الوفيرة ولكن الذي يحد من قيامها هو عدم وجود السوق المحلية المستهلكة على نطاق وافر وإنه كان إمكان تصدير مثل هذه المنتجات على نطاق واسع مما يشجع على إنشاء هذه الصناعات في الشرق الأوسط وقد تقدم الإنتاج العالمي للبتروكيميائيات ففيما عدا الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين نجد أن هذا الإنتاج قد تزايد إلى ثلاثة أضعافه خلال الفترة بين ١٩٥١ ، ١٩٥٩ ومن ١/٢ مليون طن إلى ٢٠ مليون طن في السنة) وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بالذات نجد أن الصناعات البتروكيميائية تقدمت

فيها حتى وصلت الى اطوار النضوج حتى أن ٧٠ ٪ من المطاط المستهلك في الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ كان مطاطا صناعيا وان المتطلبات الصناعية قد طفت فيها على ٧٥ ٪ من أسواق الصابون وانتشرت المنسوجات المشبعة بالحيوط الصناعية وكذلك احتلت اللدائن مجالات التغليف احتلالا ينادى يكون تاما وفي الوقت نفسه تقلص سوق التصدير بسبب انشاء مصانع بتروكيميائية في البلاد الأخرى وقد بلغ مجموع المنتجات البتروكيميائية في الولايات المتحدة (المركبات الدهنية والعطرية والمركبات غير العضوية) في سنة ١٩٦١ - ٢٦٣ مليون طن مقابل ٩٠.٨ مليون طن في سنة ١٩٤٥ ، مما يدل على التطور الكبير في هذه الصناعة ومن المنتظر أن يبلغ إنتاج هذه المركبات مجتمعة ٣٦٨٩ مليون طن في سنة ١٩٦٥ .

ولذا نظرنا الى هذه المسألة من زاويتنا العربية واحتمال النتائج الاقتصادية العظيمة التي منبوعه على العرب من انشاء هذه الصناعات فاننا نرى أن منطقة تنتج الكميات الضخمة التي تنتجها منطقة الشرق الأوسط من البترول ليجدر بها أن تستفيد من هذه الثروة الوطنية وخصوصا في قطاع ذي أهمية اقتصادية كالصناعات المنتجة من البترول كذلك فإن على الشركات صاحبة امتياز إنتاج البترول وتصديره أن تكون على استعداد لمساعدة مشروع عربي مشترك كهذا بالمساهمة فيه خصوصا وان اعظم هذه الشركات مصانع في مشروعات مماثلة في بقاع أخرى من العالم كما أنها تقوم هي نفسها في بعض الحالات بإنتاج البتروكيميائيات وتسويقها مما وفر لها تيمنا لذلك الاثام بالاصول الفنية والخبرة التسويقية والعالية مما يشكل هونا أساسيا وتكملة للمجهود العربي المشترك في هذا المجال وإزاء مشروعا كهذا يشكل بالنسبة لشركات البترول مجالا متقدما لاطهار حسن نواياها تجاه الاقتصاد العربي كما أنه يفتح أمام منتجات عمليات التكرير التي تجريها سوقا كبيرة متزايدة مما يؤدي في نهاية المطاف الى أن تلتقي مصلحة العرب بمصلحة شركات البترول في جو من التكامل والثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة .

وإذا نظرنا الى المسألة من زاوية الامكانيات الموجودة في البلاد العربية فاننا نجد أن مقادير الاستهلاك للمنتجات البتروكيميائية غير العضوية في كل من الدول العربية على حدة ما عدا الجمهورية

العربية التـمـنـحـة تنخفض بقدر قد لا يبرر انشاء صناعات بتروكيميائية على أساس الحاجة المحلية . وعلى هذا فإن الامر يتطلب مجودا عربيا جمليا في شكل سوق عربية مشتركة للمنتجات البتروكيميائية ووكالة عربية موحدة لتصديرها وانه قيام انكروت مؤخرا بتنفيذ مشروع من هذا النوع بلغت تكاليفه ١٦ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، يبدو اذا ما قيس بهذه الحقائق مجازفة أكثر منه مشروعاً مدروساً ، ومن ناحية المتطلبات الانمائية والاقتصادية للصناعات البتروكيميائية فانها لا تزال محدودة على الاخص في الدول التي تملك المواد الأولية لهذه الصناعة فاذا كانت المتطلبات الانمائية التي تبرر قيام هذه الصناعة هي اهم بكثير من وجود العناصر الطبيعية فان المتطلبات الانمائية وخصوصاً القدرة الاستهلاكية والخبرة الفنية متوافرة بشكل أولي لدى الدول العربية التي ليست لديها موارد بترولية مذكورة لذلك فاذا نحن نظرنا الى الدول العربية في هذا كوحدة مستقلة فان الامكانيات فيما يتعلق بالصناعات البتروكيميائية تبدو ضئيلة جداً والدلائل جميعها تشير الى ان مشروعاً كهذا لا يمكن ان يتحقق الا نتيجة لتكامل عناصر الانتاج وخروطه فموارد البلاد العربية ، كل دولة على حدة ليست كافية للنجاح ، فيجب ان تضاف هذه الموارد مع لتشر عمالوحدنا ولا يمكن ان تكون الصناعة البتروكيميائية في العالم العربي مجدية الا على أساس سوق عربية مشتركة وامكانيات تصدير ملحوظة من جهة أخرى فالحاجة ملحة اليوم لمعالجة هذا الامر على مستوى عربي جملي ويجب ان ينبثق مشروع كهذا بأكليته عن مساندة وتنظيم عربيين ، فهو للعرب امتحان لقدرةهم على المبادرة وبعد النظر ودليل على صحة ما يتردد من استمدادهم لانتاج سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية ويجب ان يهدف انشاء الصناعة البتروكيميائية العربية الى تصدير انتاجها الى الاسواق الخليجية وعلى الاخص الى اسواق جنوب شرقى آسيا وأسواق افريقية الشرقية افريقية الغربية وبالامكانيات العربية الواحدة يمكن غزو هذه الاسواق والحصول على اعظم المكاسب الاقتصادية التي تتناسب مع مركز العالم العربي القوي بالنسبة للانتاج البترولي العالمي ،

ويتصل من قريب بالصناعات البترولية في البلاد العربية

الايثى العربية العاملة فى هذه الصناعات فلا شك ان أعمال الحفر والتنقيب والاستخراج التى تقوم بها الشركات فى الدول العربية تستلزم تشغيل عدد كبير من العمال والموظفين العرب وقد ساعد وخص الايثى العاملة العربية الى حد كبير على تخصيص تكاليف الانشاج وان كان من الملاحظ ان الشركات الاجنبية فى العالم العربى تعتمد الى اسناد أعمالها الفنية الى الاجانب الذين تستوردتهم من الخارج وتوكل الأعمال غير الفنية الى العرب ، فمثلا نجد ان شركة نفط الكويت تستخدم ٢١٢٧ موظفا من بينهم ٢١١ عربيا فقط فى حين تستخدم فى الوقت نفسه ٤٤٩٠ عاملا من بينهم ٢٦٦١ عربيا ويتضح ذلك من الجدول التالى :-

عمال وموظفو شركة نفط الكويت

الجنسية	موظفون	مراتبون	عمال	خدم	المجموع
بريطانيون	٩٧٠	-	-	-	٩٧٠
أوربيون آخرون	٦	-	-	-	٦
أمريكيون	٧٥	-	-	-	٧٥
هنود	٧٧٧	٥٣	٤١١	٧٩٤	٢٠٣٥
باكستانيون	١٠٨	١٠٣	٧٢٦	٢٠٧	١١١٤
عرب	٢١١	٣٦٥	٣٢٦٣	١٢	٣٨٨١
المجموع	٢١٤٧	٥٢١	٤٤٣٠	١٠١٣	٨١١١

هذا على حين نجد حالة مباحنة لذلك فى الجمهورية العربية المتحدة وهى ان عدد العمال المصريين والعرب يزيد الى حد كبير عن عدد الاجانب المستخدمين فى الصناعات البترولية ومن الجدول التالى يتضح لنا التزايد المستمر فى عدد العمال المصريين والعرب يقابله تناقص مستمر ايضا فى عدد الاجانب العاملين فى الصناعات البترولية فى الجمهورية العربية المتحدة .

السنة	مصريون	عرب	اجانب	المجموع
١٩٥٢	١٢٤٠٠	٥٢	٧٠٨	١٣١٦٠
١٩٥٩	١٧٧٨٦	١٩١	٢٢١	١٨٢٩٨
١٩٦٠	١٨٥٤١	٢٦٨	٢٤٣	١٩٠٥٢

ويمكن أن نجد مثلا آخر في عدد العمال الجزائريين المستعملين في الاعمال البترولية بالجزائر ففي سنة ١٩٥٦ قدر مجموع العمال المأجورين في حقول الصحراء بـ ٦٠٠٠ عامل منهم ٢٥٠٠ - ٣٥٠٠ جزائري يعمل منهم في حقل حاسي سعد من ٨٠٠ - ١٠٠٠ عامل من الصحراويين البدو والمجيلة حوالي ٥٠٠ عامل وبحقول شركة س.ب.ر ٤٠٠ عامل وبحاسي الجاس حوالي ٦٠ عاملا فيكون المجموع ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ عامل صحراوي يضاف اليهم ٥٠٠ عامل بالكادر المتوسط (من مساعدي معمل وموافقي ٠٠٠ الخ) من الجزائريين الشماليين .

ويستخدم ايضا اثناء عملية الحفر من ٦٠ - ١٠٠ عامل على كل بئر علما بأن عملية الحفر تستغرق حوالي ستة اشهر وتترك الشركات بعدها هؤلاء العمال الى مصرهم .

والشيء الذي نخرج به أخيرا من هذا هو أن الشركات البترولية العاملة في البلاد العربية تجد نفسها بحاجة الى استخدام الايدي العاملة العربية التي لا تكلفها كثيرا ولكنها لا تعهد الى هذه الايدي العربية الا بالاعمال العادية في حين تستورد من الخارج الاجانب الذين تمنحهم المراتب الضخمة ليقوموا بالاعمال الفنية التي يمكن أن يوجد من يستطيع القيام بها في الدول العربية والتي يمكن أيضا أن يتقرب العرب على القيام بها . ولا شك أن العمال العرب الذين يستخرجون بترولهم ويقدمونه لهذه الشركات يحصلون بمزايا التفرقة بينهم وبين الاجنبي ، تلك التفرقة التي تشمل الاجور والعلاوات والبدلات والتمثيل وبهذا يحصل الاجنبي الذي يتساوى او يقل في الخبرة أو المؤهل مع الوطني تحت اسم خبير على اضعاف ما يحصل عليه الوطني ، وتمثل اجور العمال المستوردين النسبة العظمى من مصروفات باب الاجور .

والآن نرى أن على الدول العربية واجبا لا بد أن تلتزم القيام به الا وهو تحديد جزء من ارباح صناعة البترول وتوزيعه على العمال وصحو الفوارق جميعها ، بين العمال الوطنيين والعمال المستوردين

وتقرير حقهم في كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الاجنبي
في الوطن العربي .

والآن وبعد أن تحدثنا بالتفصيل عن جبروتنا العربي
ومرضنا أهميته من حيث انتاجه واحتياطة وظروف انتاجه وتصنيعه
في كل دولة من الدول العربية للنتيجة . يهمنا هنا أن نبدا فصلا
جديدا نتحدث فيه عن قصة الاحتكارات البترولية في الدول
العربية .

قصة الابتكارات البترولية في الشرق العربي

مما لا شك فيه أن البترول يؤلف المنادة الأولى للاقتصاد والحضارة ، كما يؤلف الدفعة الأولى للحرب وأن بترول البلاد العربية يمثل الكميات الضخمة لتموين العالم ، والاحتياطي الأعظم له ، وأن استراتيجيات الشرق الأوسط وبتروله هما مصدر المطامع الأجنبية في العالم العربي والصراع الدولي حوله .

ولقد احتفظت هذه المنطقة بأهميتها في استراتيجيات العالم ، وذلك لأنها ملتقى المواصلات إلى أوروبا وآسيا وأفريقية وأهم مورد زيت لبريطانيا وأوروبا الغربية ، ونقطة الوثوب القاتل على أوروبا ، وأدنى المراكز من المناطق الحيوية للاتحاد السوفييتي .

ولقد احتفظ الشرق الأوسط بهذه الأهمية منذ قديم الزمان فكان دائما جسرا للمعبر بين أوروبا وآسيا وما ذلك إلا لأن هذه المنطقة حوت في الماضي ولا تزال تحوى ثروات ضخمة تسترعى الأنظار وتستهوئ المغامرين وفي عصرنا الحاضر تدفقت من أحشاء هذه المنطقة ينابيع البترول عصب الحياة الحديثة ، وقد ينزل البترول عن عرشه غدا أو بعد غد ، ولكن الذي لا ريب فيه أنه اليوم سيد لامنازع له وليس في إمكان أي إنسان أن يقلل من أهمية البترول وما يفرضه من محططات لرسم المستقبل بالنسبة إلى آسيا وشعوب الشرق الأوسط نفسها .

وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط يشارك بقية مناساطق الاستعمار الأوربي السابقة في مشكلاتها الاستعمارية ، فإنه يختلف عنها جميعا في أن وضعه الجغرافي يجعل منه منطقة من أهم مناطق استراتيجيات النقل في العالم سواء في النقل الجوي أو البري أو البحري وفي أن به ثلاثة أرباع احتياطي البترول في العالم - ومن هنا كان الاندفاع الجنوني إلى وضع المنطقة بأكملها تحت سلطان

الاحتكارات البترولية العالمية ، فاندفعت الدول الأوروبية لوضع مناطق البترول في الشرق الأوسط تحت سيطرتها فزجت برووس أموال صححه في هذا الميدان اما مباشرة أو بواسطة شركات تنصع في الغالب لتوجيهها وتمتع بحمايتها من أجل أن تتمكن هذه الشركات من مزاولة أعمالها في أوسع نطاق من الحرية ، ولكن يصعب باستطاعتها حنمة الدولة التي سندعها وصحيتها ونشرا مايشأ من ذلك تصادم بين مصالح هذه الشركات - ومن ورائها دولها - وبين مصالح الدولة التي فيها حقول البترول ، وكثيرا مايشأ كذلك تصادم بين مصالح الشركات التي تنتمي الى دول مختلفة ، فيجر ذلك حتما الى تصادم بين مصالح هذه الدول ، وكثيرا ما يحسم النزاع بين هذه الشركات ودولها على حساب الدولة المنتجة التي يكون موقعها في كثير من الأحيان سلبيا ، أو دفاعيا ضعيفا ، تجاه كل هذه التطورات ، لذلك فهي تتلقى الآثار وليس باستطاعتها أن تعكس هذه الآثار وبناء على هذا فإن صناعة البترول تكون قد نشأت بعد صراع مرير دائر بين الشركات الكبيرة ودولها ، وقد انتهى باتفاق تلك الشركات على وضع البترول العربي تحت سيطرتها ، وتوجيه اقتصادياته توجيهها يتفق مع مصالحها ومع مصالح الدول التي تنتمي اليها ، وقد ماعدتها على ذلك الظروف الاقتصادية ، والسياسة السائدة في الدول العربية .

ويشرح الدكتور محمد جواد تلك الظروف الاقتصادية التي مكنت الشركات الأجنبية من تثبيت أقدامها في العالم العربي فيقول أن الصراع العنيف الذي دارت رحاه بين الشركات والدول الكبيرة من أجل البترول العربي تفسره عوامل متعددة يمكن جمعها بثلاث مجموعات فمن الجهة الأولى ، أن هذا الصراع قد بدأ في بداية هذا القرن ، وذلك عندما بدأ البترول يحتل مكانة ممتازة في الحياة الاقتصادية والسياسية للشعوب المتقدمة ، فدخلها ذلك الى التسابق في البحث عن مصادر غزيرة للبترول تضمنها تحت سيطرتها ، لكي تضمن تموينها بالبترول بصورة منتظمة ومستمرة .

ومن الجهة الثانية - أن هذا الصراع قد اشتد بمرور الزمن ، بسبب ازدياد أهمية البترول ، وازدياد تحقق الشركات وحكوماتها من أهمية الثروة البترولية في البلاد الغربية .

ومن الجهة الثالثة أن هذه البلاد العربية كانت - وما زالت إلى حد كبير - تتميز بصفات اقتصادية وسياسية جعلت حاجتها إلى البترول قليلة إذا قورنت بحاجة الدول الكبيرة إليه فلم يكن هناك ما يدفعها إلى الاهتمام بصناعتها ، وحتى لو أنها أرادت أن تهتم بهذه الصناعة فإنه لم يكن بوسعها أن تقوم بأنشطتها وتنميتها ، وذلك ناشئ عن قلة الانتاج القومي بالدرجة الأولى وعن سوء توزيعه بين الطبقات المختلفة بالدرجة الثانية .

ولهذا فإن تطور صناعة البترول في البلاد العربية خضع خضوعاً يكاد يكون مطلقاً للمؤثرات الخارجية (اقتصادية وسياسية) وانعكست آثار هذا التطور على مرآة الحياة الاقتصادية (والسياسية) لهذه الدول العربية انعكاساً تاماً ، وإن كان بعض هذه الدول قد بدأ يحاول في السنين الأخيرة توجيه هذه الآثار وجهة معينة ، إلا أنها في محاولتها هذه قد تأثرت أيضاً إلى حد ملحوظ جداً بالمؤثرات الخارجية الآتية في كثير من الأحيان عن طريق هذه الشركات نفسها وإن الجهود الكبيرة التي بذلتها الشركات البترولية الكبرى من أجل السيطرة على البترول العربي سيطرة احتكارية ، يمكن تفسيرها بعوامل سياسية ترجع في أصلها إلى الأهمية الكبرى التي اكتسبها البترول في الحياة الاقتصادية والسياسية للدول الحديثة ، وهذه الأهمية المتزايدة هي التي دفعت تلك الدول إلى حث شركاتها على السعي باستمرار للبحث عن مصادر غزيرة للبترول ووضعها تحت سيطرتها وفي دائرة احتكارها وقد زاد من شدة هذا الميل الاحتكاري خوف تلك الدول من تعرض تموينها بالبترول للتهديد في أوقات الأزمات السياسية والحروب والأزمات الاقتصادية .

والواقع أنه إذا استثنينا المنطقة المحيطة السعودية/الكويتية التي تقوم باستغلالها شركات صغيرة نسبياً فإن الحقول المهمة في البلاد العربية قد خضعت لسيطرة بضع شركات عالمية (بقوتها المالية ، والسياسية ، وباتساع نطاق أعمالها في مناطق مختلفة من العالم) والتي ارتبطت فيما بينها بسلسلة من الروابط المحكمة في مجال الانتاج والتسويق ، مكنتها من التحكم في البترول العربي تحكماً احتكاريًا ، وفقاً لما تقتضيه مصالحها ومصالح الدول التي

تتسنى إليها ، وإن دعت الضرورة الى توضيح مصالح الدول العربية صاحبة البترول الذي يعتبر أهم مصدر من مصادرها القومية .

وقد جاءت هذه الاتفاقات الاحتكارية بين الشركات الكبرى عقب المنافسة الطويلة فيما بينها للسيطرة على الموارد البترولية العربية ، وكان الحل الوحيد الذي توصلت اليه هذه الشركات هو الانسحاب فيما بينها مؤلفة ما يمكن أن نسميه بكتلة بترول الامتريلىنى وكتلة بترول الدولار ، والتي إن بدأ أحيانا أنها تميش فى المنطقة جتبا الى جتنب فى سلام ، الا أن الحقيقة أن المنافسة الخفية ما تزال على أشدها فيما بين الكتلتين ، ومن وجهة نظر الدول العربية المنتجة فإن صناعة البترول النامية فيها تثير مشكلات اقتصادية ، وسياسية على قدر كبير من الأهمية ، ومن خلال المصالح المتضاربة ، تزداد قصة الاحتكارات البترولية فى العالم العربى تعقيدا ، ولكن لماذا لا نبدأ القصة من أولها ؟

لن الروايات المخيفة عن التدافع للاستيلاء على البترول العربى لاتعدو الحقيقة كثيرا . فإن من ينظر الى الخريطة البترولية فى الشرق الأوسط يرى شيئا عجيبا ، هو تغلغل الشركات البترولية فى أكثر من بلد من بلاد المنطقة باتفاقات غريبة ، فشركة الزيت العراقية وهى مؤسسة انجليزية - فرنسية أمريكية - هولندية ، تقوم باستغلال البترول فى مناطق أخرى غير العراق ، وشركة البترول الانجليزية الإيرانية تقوم باستغلال بترول الكويت مع شركة الخليج الأمريكية ، فى حين أن الشركة التى تستغل زيت البحرين شركة كندية تخضع للإشراف الأمريكى .

وقد بدأت قصة الاحتكارات البترولية فى العراق ، بداية كأشدها تكون البدايات عنفا منذ أوائل القرن الحالى ، وامتد الصراع بين الشركات حتى سنة ١٩٢٨ حين تمت تصفيته فى تلك السنة باتفاقية التزمت تلك الشركات بتطبيقها على بترول العراق وعلى بترول القسم الاسيوى من البلاد العربية ، وسميت هذه الاتفاقية « اتفاقية الخط الأحمر » وتنص الاتفاقية على أنه لا يجوز لأية شركة من الشركات المساهمة فى الشركة التركية أن تحصل بمفردها على العشاير ضمن منطقة حدثت بالخط الأحمر وتشمل كل الأقاليم التى

كانت تعتبر داخلة ضمن حدود الامبراطورية العثمانية باستثناء مصر
والكويت ، ولقد لعبت اتفاقية الخط الاحمر هذه دورا في تأخير
نهضة الشعوب العربية ، ورغم انتهاء العمل باحكامها منذ عام
١٩٤٨ فان اثرها مازال باقيا عظيم الجذور ، اذ ان اهداف هذه
الاتفاقية قد تمت مهمتها من مجرد ارساء قواعد في المنطقة الى
العمل الواضح على الحيلولة دون حدوث تطور صناعي سريع في
الدول العربية ، وما كان خليقا ان يترتب على هذا التطور من يقظة
شاملة في الوعي العربي تصجل بتعطيل الاستعمار السياسي
والاقتصادي ، وليس ادل على ما عرفت اليه تلك الاتفاقية من انها
تضمنت مادة تحرم اقامة معامل تكرير في البلاد العربية الا بالقدر
الكافي لسد حاجة السوق المحلية للبند المنتج .

ولكن لنعد قليلا الى ما قبل عقد اتفاقية الخط الاحمر لنرى
الاخطبوط الاحتكاري وهو يحاول ان يمتص الموارد البترولية في
العراق ، فقد سبق ان عرفنا ان الحكومة التركية منحت شركة شركة
حديد بغداد حق البحث عن البترول في مساحة ٢٠٠ كم على جانبي
خطوطها ، ولكن البريطانيين كانوا يتحينون الفرصة للانقضاض
واشتد الصراع بين الانجليز والالمان ، وفي الوقت نفسه دخل
ميدان الصراع منافس جديد هو امريكا ، ففي سنة ١٩٠٨ قام
الادميرال جيستر بالسمي لدى السلطات العثمانية للحصول على
امتيازات مختلفة للبحث عن البترول ، وكان جيستر مدفوعا في
هذا السعي من قبل غرفة تجارة نيويورك ، ورئيس جمهورية الولايات
المتحدة الامريكية - وفازت الحرب العالمية الاولى ، فتجهزت اعمال
الالمان وتوقف الصراع مؤقتا ، وكان من نتيجة الحرب ايضا ان
ابعدت ألمانيا عن مسرح البترول العربي ، ولكن ظهرت على المسرح
قوى جديدة تنافس بريطانيا بعد انتهاء الحرب ، اذ ظهرت فرنسا
على مسرح النزاع ، وعارضت بريطانيا في رغبتها في الاستئثار
ببترول العراق مستندة الى اتفاقية (سايكس - بيكو) وكانت تقسم
لها سوريا بصورة منتظمة ومستمرة ، وعجلت بريطانيا في
ترضيتها كي تنفرغ هي لمواجهة القوة الثانية التي تتحفر للولوب
فقد عقدت مع فرنسا اتفاقية جديدة اعطتها بموجبها ٢٥ ٪ من
بترول العراق (وهي حصة ألمانيا في الشركة التركية) ، ولم تكن

القوة الثانية هذه التي واجهت بريطانيا بعد الحرب الاولى الاولايات المتحدة الامريكية التي عادت الى المسرح هذه المرة باندفاع شديد عندما رفضت بريطانيا سنة ١٩١٩ الترخيص للشركات الامريكية بالبحث عن البترول في العراق وفلسطين . وعلى اثر ذلك بدأت تلك الشركات تحرض الحكومة الامريكية للتدخل في الامر لتخلل حازما . واستندت الحكومة الامريكية في تدخلها الى سياسة الباب المفتوح فاجابتها بريطانيا بان هذا المبدأ لا يمكن أن تستفيد منه الولايات المتحدة فهي لم توقع على ميثاق عصبة الامم ولم تدخل فيها فلا يحق لها أن تشترك في تنمية اقتصاديات الدول الخاصة لانتداب . قررت عليها الولايات المتحدة بان الحرب قد كسبتها قوى الحلفاء متعاونة ، ولهذا فأنى منافع تترتب عليها يجب أن يتمتع بها مواطنو تلك القوى كلها ، وأخيرا اضطرت بريطانيا إلى التراجع تجاه الضغط الامريكي الشديد .

وفي سنة ١٩٢٢ تم الاتفاق بين الشركة الانجليزية -الابرائية وشركة نيو جرسي على فتح باب المفاوضات بين شركة البترول التركية والشركات الامريكية التي ترغب في المساهمة معها في استغلال بترول العراق . وبدأت المفاوضات في شهر يوليو سنة ١٩٢٢ بين المساهمين في الشركة التركية من جهة وبين صبيح شركات امريكية من جهة اخرى . وطالت المفاوضات واستغرقت سنتين سنوات وكان أحد جيولوجيين شركة نيو جرسي ، الذي كان ينقب في العراق في ذلك الوقت قد قدم تقريرا متفائلا جدا عن امكانيات البترول في العراق ، فشجع ذلك التقرير الشركات الامريكية وحجزها على الاسراع في حسم النزاع القائم والتوصل الى حل نهائي من أجل البسطة في الاستغلال .

وفي عام ١٩٣٤ ، تمت تسوية كل أوجه النزاع ، ودخلت الشركات الامريكية مساهمة في بترول العراق بنسبة ٢٣٪ ولم تكن فرنسا وامريكا القوتين المنافستين الوحيدتين في وجه بريطانيا المسيطرة على البترول العراقي ، وانما كانت هناك أيضا تركيا التي أرادت أن تقطع الموصل من العراق ، وتضمها اليها بحجة أن الجيوش الانجليزية دخلت تلك المنطقة بعد اعلان الهدنة مع الدول العثمانية في نهاية الحرب العالمية الاولى .

وقد استنضحت الدول المختلفة سلاح البترول لكسب القضية، وقد أعلنت تركيا في أثناء المفاوضات التي كانت جارية في مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ بأنها تعد بمنح كل التسهيلات الممكنة التي تتيح للعالم كله أن يستفيد من البترول المستخرج من الموصل وفي الوقت نفسه عرضت الحكومة التركية على الحكومة الانجليزية امتيازاً لاستغلال البترول في المنطقة . ولكن بريطانيا لم تكن تطمح في مجرد امتياز من تركيا باستغلال بترول الموصل فأفكرت في المؤتمر أن موقفها من القضية متأثراً بالبترول وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد من الفرصة فقد تمكن ابن الادmirال جستر من أن يحصل من الحكومة التركية على امتياز لاستغلال البترول في منطقة الموصل ، وقد قيل بأن الحكومة التركية أرادت بذلك أن تضرب الحكومة البريطانية بالحكومة الأمريكية ، ولكن الحكومة الأمريكية وجدت نفسها عاجزة عن مجاراة الدبلوماسية الانجليزية - الفرنسية فكثفت عن المعارضة منتظرة نتيجة المفاوضات التي كانت قائمة آن ذاك بين شركاتها والشركة التركية .

وأخيراً سويت المشكلة بمعاهدة ثلاثية عقدت بين العراق وتركيا وبريطانيا على أساس قرار عصبة الأمم في الموضوع ، فاحتفظت العراق بالموصل وأعطيت تركيا حصة في إيرادات الحكومة العراقية تحدد بنسبة ١٠ ٪ تتقاضاها لمدة ٢٥ سنة وبهذا يكون الأمر قد امتتب للشركة التركية التي غيرت اسمها سنة ١٩٢٩ ، فصارت تسمى شركة النفط العراقية .

وبعد أن سويت المناقشات بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على البترول العراقي بنات الشركات الموقعة على اتفاقية الخط الأحمر سنة ١٩٢٨ في بقل جهودها الجبارة في تطبيق قواعد هذه الاتفاقية على العراق وعلى بقية البلاد العربية في آسيا ، ولكن بفشل هذه الجهود إلى حد كبير بدأ بعض هذه الشركات يحاول خرق هذه الاتفاقية وثار النزاع مرة أخرى بين الشركات الاحتكارية وطالت مدته حتى انتهى في سنة ١٩٤٨ إلى إلغاء اتفاقية الخط الأحمر ولكن حلت محلها سلسلة من الاتفاقيات بين تلك الشركات أخضعت البترول العربي كله لسيطرتها المشتركة .

وما حدث في العراق حدث مثله في المملكة العربية السعودية فقد اشتد الصراع بين الشركة الأمريكية وشركة الامتيازات المحدودة البريطانية للحصول على الامتيازات للبحث عن البترول في الاراضي السعودية فساننت الحكومة البريطانية الشركة الاخيرة كما عانفت الحكومة الأمريكية شركتها وكان الصراع عنيفا بين الجانبين حتى تغلب الجانب البريطاني فحصلت شركة الامتيازات المحدودة على امتياز للبحث عن البترول في غربي المملكة العربية السعودية على طول الساحل في منطقة عرضها مائة كيلومتر باستثناء المناطق الحبيطة بالمدن القديمة *

كما تمكنت هذه الشركة بمساعدة الحكومة البريطانية من الحصول على امتيازات للبحث عن البترول في اليمن وعدن وحرموت وعمان ومسقط ولبنان وسورية وفلسطين وشرق الاردن والذي حدث قبل ذلك في سنة ١٩٣١ انه وصل الحجاز بناء على طلب الحكومة السعودية مهتمين امريكي للبحث عن امكانيات حفر آبار مائية هناك ثم سمحت له الحكومة السعودية بالتجول عبر اراضي المملكة للبحث عن علامات البترول فيها ثم رجع الى أمريكا يحمل تعليمات للبحث عن شركة تقوم بالكشف عن البترول بشرط ملائمة وقد صادف المهندس بعض الصعوبات في مهنته وأخيرا رجع الى جنة مصطحبا معه ممثلا عن شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا سنة ١٩٣٣ فأسرعت الشركة العراقية بلومال ممثل عنها الى جنة ولكنه وجد المناوصات قد بلغت شوطا بعيدا *

وفي الوقت نفسه ذهبت الشركة الانجليزية الايرانية لكل ذلك فقد اعتبرت وجود الشركات الأمريكية في البحرين والمملكة السعودية تهديدا كبيرا لمصالحها في ايران وفي الاسواق العالمية كما تخوفت بقية الشركات المساهمة في الشركة العراقية لان دخول هذا المنافس الجديد الى هذه المنطقة الفريدة قد يؤدي الى اضطراب الأثمان والأضرار بمنظمات التسويق التي تمتلكها وتديرها تلك الشركات في أوروبا والشرق * ولهذا فقد حاولت كل من الشركة الانجليزية الايرانية والشركة الهولندية الملكية شل ، ونيوجرمسي ، وسوكوني فاكوم بشتى الطرق ما بين ١٩٣٢ ، ١٩٣٩ الاتفاق مع الشركات

الأمريكية في البحرين والملكة السعودية لتنظيم انتاج البترول أو تسويقه في هاتين المنطقتين .

وفي ذلك الوقت كانت المفاوضات الدائرة بين شركة كاليفورنيا وشركة تكساس قد انتهت الى اتفاق الشركتين على شروط معينة سهلت على كاليفورنيا مشكلة تسويق البترول في السعودية والبحرين وهذا قد يقلل كثيرا من أمل المساهمين في الشركة العراقية باقناع شركة أرامكو ببيع قسم من بترولها الخام اليهم ولكنهم مع ذلك استمروا في المفاوضات معها حتى قيام الحرب العالمية الثانية فتوقفت المفاوضات وكان آخر مظهر للصراع حول بترول السعودية هو ما حدث في سنة ١٩٤٥ عندما اتبعت الشركتين الأمريكيتين المساهمتين في الشركة العراقية فرصة المساهمة في أرامكو لأن هذه الأخيرة كانت بحاجة ماسة الى المال لتنفيذ مشروعاتها الجديدة وأهمها مشروع التسليلايين ، أصرت الشركتان على ذلك ووقفنا موقفا حازما في أصرارهما وتقدمتا للمفاوضة مع الأرامكو فاحتجت الحكومة الفرنسية على ذلك استنادا الى اتفاقية الخط الأحمر فرد عليها الساهمون الانجليز والأمريكان بأن هذه الاتفاقية لم تعد نافذة المفعول فهي تعتبر ملغاة بعد صدور القانون الانجليزي الخاص بأموال الأعداء (وقد صدر في أثناء الحرب) وهو ينطبق على فرنسا لأنها تحالفت مع المحور .

ولكن المناقشة الحقيقية بين مصالح الشركات البترولية الاحتكارية في السعودية أو غيرها لم تنته ولن تنتهي إذ أن مصالح هذه الشركات على مستوى الوطن العربي بأكمله .

أما بالنسبة للكويت فإن اتجاه الاحتكارات العالمية الى السيطرة على بترولها بدأ منذ وقت مبكر ففي سنة ١٩١٢ حصلت الحكومة البريطانية على عهد من الشيخ مبارك حاكم الكويت بالا بمنح حق استغلال البترول في أراضيها الا لمن تزيه الحكومة البريطانية وفي أكتوبر من السنة نفسها بحث الشيخ مبارك الى القيم السياسي في الخليج العربي كتابا يرحب بانقاد من يبحث عن البترول ويقرر أنه لن يمنح الامتياز في هذا الشأن الى أي شخص سوى من تعينه الحكومة البريطانية .

وفي مايو سنة ١٩٢٤ وافق كل من سلطان نجد وشيخ الكويت معا على منح الوكالة العلة الشرقية المحدودة عقد امتياز البترول في المنطقة المحايدة بين البلدين على أنه إذا لم تم الوكالة بالتزاماتها بالنسبة للبده في عمليات الاستغلال فان الامتياز يخضع للإلغاء والاستقاط . وفي الحقيقة أن هذه الموافقات التي منحها شيخ الكويت لبريطانيا ابتداء من سنة ١٨٩٩ إنما تحرى بها الوصول إلى الأغراض التي وافقت سياسة الحكومة البريطانية حين ذاك وهي إبعاد تركيا عن الكويت وإبقاء مطامع روسيا فيها كما أحاطت بها ذات الظروف التي أحاطت بالاتفاق ومن ذلك كله نتبين أن هذه المزايا موقوتة بطروفيها ، منحها الحاكم لبريطانيا بمعامل الصداقة تقديرا منه لأن من المصلحة دعم الروابط بين البلدين تأمينا له من أخطار بعض القوى الأخرى وأن هذه الموافقات لا تعيد حاكم الكويت ولا تلزمه وأنه يملك منعها في أى وقت مثلما ملك منحها من قبل .

وقد حدث فعلا ما هو متوقع في هذه الحالة إذ أن بريطانيا بحصولها على هذه الموافقات أرادت الوقوف في وجه كل من يريد البحث عن البترول في الكويت حتى يخلص لها هذا المورد الهائل من البترول ففي سنة ١٩٣١ حاولت شركة الخليج الأمريكية الحصول على تصريح بالبحث عن البترول في الكويت فوقفت بينها وبين شيخ الكويت الحكومة البريطانية فالتجأت الشركة إلى وزارة الخارجية الأمريكية تطلب عونها فاحتجت هذه الوزارة لدى وزارة المستعمرات البريطانية واقترحت في الوقت نفسه حلا للمشكلة يتلخص في قيام تعاون بين شركة بريطانية وهذه الشركة الأمريكية لاستغلال بترول الكويت وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات بين الشركة الأمريكية والشركة الإنجليزية الأيرانية وامتدت لثلاث سنوات توصلت في نهايتها إلى الاتفاق في نهاية سنة ١٩٣٣ على أساس المناصفة وتكونت لهذا الغرض شركة في شباط سنة ١٩٣٤ ووقع عقد الامتياز في نهاية السنة في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ واحتفلت شركة بترول الكويت بتصدير أول شحنة من البترول إلى الخارج قادار شيخ الكويت منبهر التفرغ في أول حملة للبترول تبحر من ميناء الكويت بحضور القمم السامي البريطاني في الخليج العربي والوكيل البريطاني ونائب القنصل الأمريكي في

البصرة وكبار الأمريكيين والبريطانيين في شركة الكويت ولاشك ان بريطانيا التي تنهت الى اهمية الكويت منذ اواخر القرن الماضي افتتحت اشد الانقباض بالموارد البترولية الهائلة التي عثر عليها في الكويت والتي كلفت سياستها الاحتكارية هي السبب في ان هذه الموارد قد اصبحت وقفا عليها وعلى شريكها أمريكا .

وبجربنا الحديث عن الاحتكارات البترولية في الكويت الى الحديث عن امارات الخليج العربي الاخرى وللخليج العربي قصة طويلة مع الاستعمار والاحتكار تبدأ من القرن التاسع عشر عندما استولى الانجليز على المراكز الرئيسية في بلدان الشرق الأوسط لتأمين المواصلات بين اجزاء الامبراطورية البريطانية واستطاعوا ان يفرضوا حمايتهم على السلطان العثماني بالحيولة دون تقسيم تركه ، وحصلوا من الجانب المالي على كل مايساعدتهم ليعطوا بحرية في انحاء الامبراطورية فاقلموا علاقات ودية مع بعض القبائل التي لها تأثير على الطرق مثل قبيلة شمر التي تسيطر على اقصر طريق بري بين البحر المتوسط والخليج العربي ثم حاولوا ان يحصنوا وسائل الملاحة النهرية في الفرات من أجل السيطرة على الخليج وعقدوا اتفاقات صداقة مع امراء الخليج ومشايخه وحتى اليوم ما تزال تبدو في اطراف الجزيرة العربية المعازل التي احتفظت بها بريطانيا كمستعمرة عدن ومحمية لحج وحضرموت وسلطنة مسقط ومشايخه أبو ظبي وجزر البحرين وامارة قطر ولقد حرصت انجلترا على دخول هذه المناطق في الماضي لتأمين طرق التجارة مع الهند ، وتحرم اليوم على البقاء فيها للتأثير على العالم العربي من الخلف والضغط عليه والتأثير بها وتستغل مافيها من ثروات بترولية .

واذا كانت الكويت والبحرين وقطر بلدانا قد انفتحت على الغرب اكثر من جاراتها الجبلية وزارها النقيبون واكتشفوا البترول فيها بكرة وبين يوم وليلة غدا استثمارها هذا السائل الثمين اكبر مواردها فنقلها من البؤس والشقاء الى النور والثروة فهذه الطريقة استطاعت لندن ان توفق علاقاتها بامراء هذه المنطقة محاولة اضعاف النفوذ العربية التي تذكها في نفوسهم القومية العربية لتمويل المشروعات الاقتصادية العربية وخلق اتحاد عربي شامل .

وقد استطاعت الدبلوماسية البريطانية ان تقيم حدودا وهمية من الجبال والصحارى بين الامارات والمشيخات القائمة على اطراف شبه الجزيرة العربية وذلك حتى تثبت اقليمها في جميع أنحاء المنطقة وحتى يمكنها عن طريق الاتفاقات التي تعقدها مع كل اماراة على حدة ان تكون الممتلكة الوحيدة لما تحويه هذه المنطقة من ثروات وأن أخطر ما يخشاه الانجليز هو زوال سيطرتهم ونفوذهم على امارات الخليج والجنوب العربى لانها مصدر بترولهم وبترول حلفائهم في اوروبا الغربية وانها منطقة الاسترلينى الهامة التى تقل منها بريطانيا نحو الف مليون جنيه سنويا وأن جميع الامارات في الخليج والجنوب شذتها بريطانيا بالتزامات غير مباشرة تحرم عليها منح حق البحث والتنقيب عن البترول أو استغلاله الا باذن سابق منها وأن المقيم السياسى البريطانى فى البحرين ووكلاءه في امارات قطر والكويت وساحل عمان يتولون هذه المهمة .

ولعل خير ما يعبر عن تثبيت بريطانيا بالبقاء في منطقة الخليج العربى هو ما قاله مستر ريموند أوشى في كتابه « ملوك الرمال » ان هذه المنطقة شريان الحياة الرئيسى بالنسبة لنا وقد اكّد اكتشاف البترول وتقدم الطيران هذه الحقيقة وسيظل الخليج العربى يسيطر على استراتيجيتنا الدولية سنين طويلة والدولة التى تستولى على الخليج العربى وتطلى ساحل عمان تستطيع ان تحكم جزيرة العرب والعراق ويران وافريقية وتستطيع ان تخلق قناة السويس وان تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية الى الهند وافريقية واذا قامت في الخليج الفارسي دولة معادية فانها تستطيع ان تدق المسار الاخير في نفوذ النفوذ البريطانى بجنوبى البحر المتوسط كله .

وقد احتل الاستعمار البريطانى جزيرة ميسون عام ١٧٩٩ بحجة تموين جنوده ثم قفز على عدن وسائر جنوبى اليمن واتبع عدن لحكومة بومباى البريطانية في البداية عام ١٨٣٩ ، ثم جعلها مندوبة رئيسية تحت اشراف حكومة الهند عام ١٩٢٢ وحين ظهرت طلائع استقلال الهند فصلها عن حكومة الهند واملقتها مستعمرة تحت التاج البريطانى في عام ١٩٢٧ .

وقد اتبع الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي سياسة التفتيت حتى يمكن أن يظل مسيطرا على المنطقة بأكملها فبعد أن كانت حضرموت تشمل المنطقة الشرقية لعدن كلها قسمها الاستعمار البريطاني أربعة أقسام وهذه الدول الأربع أو الخمس لا يزيد عدد سكانها جميعا عن ثلثمائة ألف نسمة ، ولكن هذا التلذذ في التقسيم يبدو على أنه في المحميات الغربية التي يبلغ عدد سكانها مائة وأربعين ألفا .

ويتبع الاستعمار البريطاني أيضا سياسة إثارة الفتن بين الإمارات والقبائل ومثل ذلك ما فعلته بريطانيا بالتعاون مع سلطان مسقط الذي توغلت بريطانيا في شئون سلطنته والزمته فيها بين ١٧٩٨ و ١٩٢٩ بواحد وعشرين معاهدة واتفاقا منح الرعايا البريطانيين امتيازات ضخمة وقدمهم على غيرهم في المعاملات التجارية وتقرر لهم في مسقط مقيمين ووكلاء وضباطا عند القناصل .

ثم تقل أيدي السلطان عن التصرف في أراضيه إلا بموافقة بريطانيا وتمنح الانجليز امتياز صيد الاسفنج في الخليج العربي واستغلال البترول والفحم وسائر المعادن ، ولكن هذا السلطان يمثل الآن مصالح بريطانيا في الخليج بدليل دخوله الى إمارة عمان في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ في حراسة موكب من المصفحات العسكرية البريطانية وكانت هذه الخطوة العدوانية الجريئة توطيدا لمركز الاستعمار البريطاني في المنطقة وتشجيبا باستغلال البترول في منطقة النفود التي تسيطر عليها واحة البويرمي الواحة التي استولت عليها بريطانيا قبل ذلك بخمسين يوما فقط .

ويعلق مستر جيمس موريس المعلق السياسي لصحيفة التايمز الهندية على هذا الحادث مفسرا الاصباب التي أدت اليه بقوله :

« والحقيقة أن مستقبل حقول البترول في الخليج الفارسي هو الذي يتحكم في مصير بريطانيا في المنطقة وقد أصبح القطاع الشمالي من حقول بترول الخليج داخلا في نطاق الاسترليني وكان من الضروري الحيوي أن تدخل أي كشوف أخرى للبترول ضمن هذا النطاق .

فالبتترول هو العامل الحقيقي وراء كل تصرفات بريطانيا في المنطقة ولنا على ذلك دليل آخر مما ذكرته جريدة النيويورك تايمز في مقال لها جاء فيه :

« ايا كان الذي يسيطر على هذه الموارد البترولية الجديدة فانه سيكون بذلك مسيطرا على الموارد الرئيسية للطاقة في العالم الى حين أن تصبح الطاقة النوية في متناول الجميع » ولتحقيق ذلك كان البريطانيون مستعدين الى حد مناهضة الامريكيين فساندت هوارتهول السلطان صعيد بن تيمور ورجالها البريطانيين بكل قوتها ، وقد كان البحث عن البترول في المحميات الشرقية والغربية وظهوره في حضرموت مما ادى الى كثير من اعتداءات البريطانيين في المنطقة .

وكما ذكرنا من قبل فان بريطانيا قد فرضت سيطرتها حتى شملت الساحل الغربي للخليج كله عن طريق المعاهدات المنتزعة من متايخ وامراء المنطقة في القرن التاسع عشر والمعاهدات المنتزعة بينهم من جانب واحد ودون مقابل ، ولكن شئنا ما بين حظ هذه الامارات والمشايخ وحظ عدن الغربية التي حولتها بريطانيا الى مستعمرة للتاج البريطاني وارادت ان تجعلها قطعة من انجلترا كانها باقية فيها الى الابد . وعلن الآن اكبر مركز لتسويق البترول في العالم حتى أصبحت تصون الآن خمسمائة سفينة شهريا ومصفااتها من أضخم المصافي ومع ذلك يقول الكاتب البريطاني رودريك ادوين « ان عدن لا تزال عربية في أساسها وأن المحتتمين الاوربي والعربي يعيشان منفصلين في امارات الخليج المختلفة » . وسار الاحتكار البترولي جنبا الى جنب مع الاستعمار البريطاني بل ان رغبة بريطانيا العزلة في احتكار الموارد البترولية الهائلة التي يتمتع بها الخليج هي التي دفعتها وتدفعها الى التثبيت باستعمار المنطقة كما سبق ان اوضحنا ويتضح هنا الاحتكار البترولي مما حدث في اسرة البحرين فبعد ان تمت الشركة الأمريكية ستاندارد أويل أوفكاليغورنيا أقدامها في شرقي المملكة السعودية والبحرين حاولت الحصول على امتيازات في قطر وساحل الصلح ولكن الحكومة البريطانية لم تسمح لها بالتفاوض مع شيوخ هذه المنطقة (التي تخضعها بريطانيا لسيطرتها) تاركة

البحرين لشركة الامتيازات المحدودة التي حصلت فعلا على امتيازات فيه وكانت الشركة قبل ذلك قد اشترت امتياز البحث عن البترول في البحرين سنة ١٩٢٨ ، عندما بدأت تفاوض حكومة البحرين لتحديد شروط الامتياز وعروضها الحكومة البريطانية لانها لم تنظر بعين الارتياح الى قيام شركة امريكية بتثبيت قدم، لهذا في جزيرة البحرين وقد تمكنت الشركة من تدليل هذه العقبة بمعونة استمدتها من وزارة الخارجية الامريكية .

وبعد مفاوضات مع وزارة المستعمرات البريطانية دامت سنة واحدة توصل الى حل وسط خلاصته ان تقوم الشركة الامريكية بتأسيس شركة كندية تقوم باستغلال الامتياز وتأسست الشركة واطلق عليها اسم (شركة بترول البحرين بابكو) وقد تضمن الامتياز شروطا تضمن لبريطانيا نوعا من الرقابة على اعمال الشركة من ذلك مثلا : تعيين بعض كبار موظفي الشركة من الانجليز وان تكون أغلبية المستثمرين من الرعايا البريطانيين . وعندما بدأت بالاستغلال فعلا اضطرت الشركة الانجليزية الايرانية وحاولت الحصول على امتيازات في الاراضي التي لم يشملها امتياز الشركة الامريكية . فعرضت الامر على أعضاء الشركة العراقية فعارضه الاعضاء الامريكان معارضة شديدة ولم تؤد المفاوضات التي قامت بينهم الى نتيجة حاسمة حتى سنة ١٩٤٠ عندما تمكنت الشركة الامريكية من الحصول على تعديل للامتياز الأول فامتد الى جميع اراضي البحرين ومن هنا التل يتضح لنا الاخطبوط الاحتكاري من شركات البترول المتنافسة على الثروة البترولية العربية سواء كانت تلك الشركات بريطانية او امريكية او كندية على ان للمطامع الأجنبية في منطقة الخليج العربي عامة وامارة البحرين بصفة خاصة بؤرة أخرى بطلتها هذه المرة ايران وليست بريطانيا ، وتتمثل المطامع السياسية الغالبة في الساحل الغربي للخليج العربي ببعض مشكلات هذه المنطقة التي يستغلها الاستعمار البريطاني ويعتمد عليها المطامع الأجنبية الأخرى في توطيد مراكزها وسيطرتها غير المبرورة .

وقد ظهرت هذه المطامع بظهور البترول الفيرين وتزايد الأهمية الحربية والمدنية لهذه المناطق وتبدد المطامع الفارسية في

الخليج العربي بألوان مختلفة أولها التمسك بتسمية الخليج الفارسي وواضح أن هذا المنطق متهاون من أساسه . وقد سماه الباحث العربي رودريك أدوين الخليج العربي وتحدث طويلا عن غرابة تسميته بالفارسي وأكد أن من المستحيل أن يفكر قادمين الكويت أو قطر أو البحرين في معان غير عربية وقرر أنه بعد أن زار هذه البلاد يتعلم عليه أن يسمى هذا الخليج الفارسي مثلما تسميه المصورات الجغرافية الأجنبية وأن هذه التسمية تغضب العرب من أهل الخليج أشد الغضب كما ينكرها الواقع والإنصاف .

وأن هروبة هذا الخليج فوق مستوى الشك اذ يبلغ طول ساحله العربي نحو الضعف من طول ساحله الفارسي ويمكن العرب فضلا عن ساحله الغربي ساحله الشرقي أيضا حيث يشتغلون بالصيد والتجارة في حين رحل أكثر العرس إلى الداخل ويقول الكاتب الفرنسي جان جاك بيري عن بلدان هذا الخليج أن هذه الأقاليم كانت ولا تزال عربية خالصة وأول ما بدت المطامع الإيرانية في البحرين كانت في سنة ١٩١٤ حين تعهد شيخ البحرين للوكيل السياسي البريطاني في البحرين بالألا يتصرف في استقلال البترول بأراضي الإمارة إلا بمشورة الوكيل السياسي البريطاني وموافقة بريطانيا فحينئذ احتجت إيران على هذا التعهد .

وفي عام ١٩٢٧ احتجت الحكومة الإيرانية لدى عصبة الأمم على المعاهدة السعودية البريطانية ذاهبة إلى أنه لا يصح الدخول مع شيخ البحرين في معاهدة ، ومعتزضة على ما تضمنته المعاهدة من أن البحرين إمارة عربية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات

وفي عام ١٩٢٨ قدمت الحكومة الإيرانية مذكرات إلى عصبة الأمم ذهبت فيها إلى القول بأن كل معاهدة تعقد مع البحرين غير شرعية وأن البحرين تعد تاريخيا جزءا من إيران وهذا الادعاء في البحرين قد أثارته حكومة قوام السلطنة في عام ١٩٤٦ ، كما للفرته من بعدها حكومة مصطفى وحكومة الجنرال زاهدني ثم الحكومة الحالية .

وفي عام ١٩٤٩ وفي حطبة الصراع السياسي البترول على الخليج تقدمت حكومة إيران إلى المرحلة الثالثة حين استصلحت

من البرلمان قرارا بزعزعة العمل على مملوكة أعمال السيادة على البحرين ، كما أحتجت لدى اتحاد البريد الدولي والمؤتمر الاقتصادي الآسيوي بكراتشي على قبول البحرين عضوا ليهما .

وانتهى المطاف بالحكومة الإيرانية الى أن تعلن في عام ١٩٥٨ ضم البحرين الى أراضيها باسم الاقليم الرابع عشر من الاقاليم الفارسية وهذا الاعلان لم يفسر من حقائق الاوضاع القائمة في البحرين منذ قرون ولكنه ترك مريدا من شعور الاسي والاسف في نفوس عرب البحرين وسائر أبناء العروبة في كل مكان .

ويعلل جان جاك يعرى هذا التصرف من ايران قائلا : ان ايران رأت عاصفة العروبة تجتاح اقطار العرب وحاولت ان تسبق الحوادث فاعلنت ضمها جزر البحرين الى ممتلكاتها خوفا من أن يطالب العرب ولا سيما العراق بالحماية وغيرها من المناطق العربية الداخلة تحت حكم الشاه . ولكن عمل ايران بالنسبة للبحرين بقي شكليا لا قيمة له ولم يتمد حدود ايران . ويقول الكاتب البريطاني ستانلي بريدل ان حشد جيوش البحرين لا يتصرف الى اي الاعتبارات بل الى البترول .

فالتخليج يضم أضخم احتياطي للبترول معروف في العالم ، ورغم أن آبار البحرين لا تنتج غير مليون ونصف مليون في العام فإن الجزيرة قد أصبحت مركزا ضخما لتكرير بترول العربية السعودية والكميات التي تصلها سنويا عن طريق انابيب تحت المياه تبلغ ١٠ ملايين طن .

وقد اهتمت جامعة الدول العربية بهذا الموضوع منذ سنة ١٩٤٥ إذ عرض على اللجنة السياسية في اجتماعها في ٢٩ من نوفمبر الى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ موضوع دعوى ايران ان البحرين جزء من أراضيها وان هبوط الطائرات في مطار البحرين لا يجوز الا باذن سابق من ايران وارسالها مذكرة بذلك الى بعض البعثات الدبلوماسية العربية بطهران وقدمت اللجنة السياسية الى مجلس الجامعة العربية توصية في هذا الشأن تضمنت مشروع رد على المذكرة الإيرانية يؤكد ان البحرين بلد عربي لا تربطه بايران علاقة تبعية من أي نوع من الأنواع فأقر

مجلس الجامعة التوصية في صباح يوم 11 من ديسمبر سنة ١٩٥٤ . وقد نتج عن هذه المطامع الفرنسية في الخليج العربي ازدياد الهجرة الفرنسية الى امارات ساحل الخليج والجنوب والجهود الإيرانية المناوئة للاتجاهات القومية العربية السائدة في الكويت وقطر والبحرين محاولة التدخل في شؤون امارات ساحل عمان السبع باسم اقامة المدارس والمستشفيات وما اليها كما نتج عنه خلاف ايران مع العراق حول شط العرب وادعاءاتها في هذه المنطقة العراقية التي لا تستند الى سند شرعي او مبدأ قانوني . ولم يقف الامر بالنسبة للخليج العربي عند التسلط البريطاني والمطامع الفرنسية ، بل ان حلف بغداد الاستعماري وضع في اعتباره هو الآخر ما للخليج من أهمية ففي أعقاب تأليف حلف بغداد في عام ١٩٥٥ قام نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية وأداة الحلف مع المسؤولين السياسيين والقانونيين والاقتصاديين بوزارة الخارجية البريطانية ، بنشاط في منطقة الخليج العربي وقام رئيس الجمهورية التركية حين ذاك جلال بيار ومعه عدنان مندريس رئيس الحكومة وصغير باكستان لدى تركيا بزيارة البحرين سنة ١٩٥٥ لبحث ما سموه أهمية الخليج العربي لحلف بغداد .

وبعد فقد عرّضنا لما جره تهافت الاحتكارات العالمية على بتروال الخليج العربي من الاستعمار والسيطرة والاستغلال على هذا الخليج ومن المطامع الأجنبية من كل جانب ولكن الخليج برغم ذلك سيبقى عربيا ، وأما بتروله فهو عربي برغم كل شيء وبرغم السيطرة الاحتكارية المفروضة عليه حتى الآن .

أما في الجمهورية العربية المتحدة فإن الشركات الأجنبية وإن كانت قد اندفعت الى البحث والتنقيب كما حدث في البلاد الغربية الأخرى إلا أن التنبيه المبكر من جانب الحكومة الى خطر هذه الاحتكارات قد ادى الى احجام أغلب هذه الشركات عن المضي في أعمالها البترولية في مصر وقد بدأ هذا الموقف الإيجابي من الحكومة المصرية في القوانين المتتالية التي أصدرتها واللائحة التي أصدرتها مصلحة المناجم سنة ١٩٣٧ وتنص على أن تمنح ومنح البحث عن مساحة مائة كيلو متر مربع لمدة سنة وتجدد سنة أخرى والغرض من ذلك الاختبار الإجمالي للمجال الصالح

للعمل وأن تمنح رخص الحفر من منطقة مساحتها أربعة كيلو
حترات مربعة معمل رسوم قدره ٢٥ جنيها في السنتين الأولى
والثانية ومائة جنيه في السنة الثالثة على أن يشترط أن يكون
١٠٪ من العمال المصريين و ٥٠٪ من الإداريين والفنيين المصريين .
أما رخص الاستخراج فاتها تمنح بمقد صجاح عملية استنباط
البتروول ولمدة ثلاثين عاما قابلة للتجديد لمدة ١٥ عاما على أن تحدد
منطقة الاستغلال بالضبط . ولصاحب الامتياز حق استخراج
البتروول ونقله وتكريره مقابل رسوم ٢٥٠ جنيه عن مساحة ١٥
فدان « وثلاثة ١٤٪ عن البتروول الخارج اما نفذا أو عينا » وعند
اللائحة التي أخذناها مثلا على تنبئه الحكومة المصرية الى خطر
الاحتكارات تقترب الى حد كبير عن الاتفاقات الطويلة الامد المعقودة
في بلدان عربية أخرى ولا شك أن هذا الاحتكار البتروول
قد اختفى الآن من اراضي الجمهورية العربية المتحدة وحل محله
القطاع العام الذي يشرف على اغلب عمليات البحث والتنقيب
والاستخراج والتكرير والتوزيع وهو ايضا الذي يشرف على
تصدير البتروول عند ازدياد كميات الإنتاج بما يفوق حاجات
الاستهلاك المحلي وذلك بناء على ما يتوقمه المشرفون على صناعة
البتروول في الجمهورية العربية المتحدة في السنوات القليلة
القادمة .

وفيما يخص بالاحتكارات البتروولية في ليبيا فقد عرفنا فيما
سبق أنه على الرغم من أن ليبيا لم تدخل ضمن الدول العربية
المصدرة لبتروول إلا أن ما ينتظر لليبيا من مستقبل بتروولي
وما يقدر لها من احتياطي - دفع الشركات الاجنبية الى التهاقت
على الحصول على عقود امتياز من الحكومة الليبية حتى وصل
عدد هذه العقود الى ٨٢ عقدا .

وبالنسبة للجزائر فإن المصالح الاحتكارية والاستعمارية قد
مثلتها فرنسا أصدق تمثيل ، فعونسا التي تعتمد في الحصول
على احتياجاتها البتروولية على الاستيراد من الشرق الأوسط
وغيره من المناطق قد اهتمت ابلغ الاهتمام بالسيطرة على بتروول
الجزائر التي كانت تستعمرها حتى وقت قريب وذلك حتى
يمكنها من أن توفسر احتياجاتها البتروولية بدون أن يكلفها ذلك
الزبد من العملات الصعبة التي تفتقر اليها وأيضا حتى يمكنها

ان تصدر الباقي الى دول السوق الاوربية المشتركة وقد بدأت عمليات البحث عن البترول في الصحراء الكبرى سنة ١٩٤١ وانشؤ لذلك في عام ١٩٤٥ مكتب البحوث البترولية الذي كان هدفه اكتشاف منابع الثروة الطبيعية في الاراضي الفرنسية وممتلكاتها فيما وراء البحار . وفي سنة ١٩٤٥ تكونت الشركة القومية للبحث عن بترول الجزائر ثم انشئت الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر ورأس مالها كله تقريبا ملك للحكومة الفرنسية وفي سنة ١٩٥٦ اكتشف حقل البترول الهائل في حاسي مسعود وظهرت اهمية المنبع الهائل للفاز في حاسي مسعود ايضا واكتشف حقل زارزكين سنة ١٩٥٨ والذي يعتبر ثلثي حقول البترول في الجزائر بعد حقل حاسي مسعود من حيث كمية البترول التي يحتويها ، وقد اقتصر في بداية اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية على استثمارات الحكومة الفرنسية ، ولكن الظروف اجبرت الحكومة الفرنسية على الاستعانة برعوس الاموال الخاصة الفرنسية ثم اوجبت عليها بعد ذلك ان تشرك رأس المال الاجنبي جنباً الى جنب مع استثمارات في هذه المشروعات ويمكن ان نتحقق من ذلك اننا قسمنا الاموال المستثمرة في بترول الجزائر كما هو واضح من الجدول التالي :

٩٣٪	رأس مال تساهم به الحكومة الفرنسية .
٢٨٪	رأس مال خاص فرنسي .
٨٪	رأس مال خاص اجنبي .
٥٣٪	قروض .

وقد تغير موقف فرنسا من الشركات الاجنبية اذ انها كانت في خوف من تلك الشركات الاحتكارية الكبرى حينما شعرت بان انظار العالم تنبجه نحو بترول الجزائر وخاصة حينما ظهرت افوليتته على بترول الشرق الاوسط من حيث قربه الى مراكز التوزيع الرئيسية له في اسواق غربي القارة الاوربية الامر الذي جعل فرنسا تخشى من احتمال قيام الشركات البترولية الكبرى وخاصة الامريكية بمساندة الحركة الوطنية الجزائرية حتى يمكن ان تترك المصالح الفرنسية في الجزائر وهذا ما دعاها الى فتح الباب على مصراعيه لرعوس الامول الاجنبية لتمويل عمليات

البحث والتنقيب والاستغلال بل وقد راعت التضييق في هذه الشركات فاشتركت الشركات الهولندية والإيطالية والإنجليزية والألمانية إلى جانب الشركات الأمريكية وغيرها وذلك حتى تتحدى من المنافسة القوية من إحدى الدول إذا كانت تتبعها كل الشركات العاملة في الجزائر وفي سنة ١٩٦٠ بلغ عدد الشركات الأجنبية غير الفرنسية التي تستغل البترول في الجزائر ٣٠ شركة وأصبح ٢٢٪ من الحقول وربعس الأموال الموظفة و ٧٪ من الاحتياطي المكتشف تحت رقابة رأس المال الأجنبي وفي النصف الأول من عام ١٩٦٠ أيضا منحت الحكومة الفرنسية ١٠ تراخيص جديدة للتنقيب في الصحراء تتضمن مساحة قدرها ٦٠٤٧٠ كم^٢ وتتطلب في مجموعها استثمارا لما لا يقل عن ٤.٤٠٠ مليون دولار ومن الحاصلين على هذه التراخيص شركة كاليفورنيا للبت الآسيوي وشركة تكساكو للبترول فيما وراء البحار إذ حصلت كل منها على حصة قدرها ٢٠٪ وقد أدركت الشركات العاملة في الجزائر أن أسواق أوروبا هي المنفذ الوحيد لتصرف إنتاج الجزائر وأحسن أسواقها ألمانيا الغربية خاصة لأنها من الدول القليلة التي لا تملك شركات البترول الكبرى سوى جانب محدود من شركات التوزيع فيها وكذلك إيطاليا حيث أن طابعها الاستهلاكي يجعلها من أحسن أسواق هذا البترول .

ومن بين الخيل التي ابتدعتها فرنسا أيضا لإحكام سيطرتها على البترول الجزائري ما أسمته بالكونسرتيوم ، والكونسرتيوم بمعناه العام هو أن عدة شركات تتضامن على مشروع ضخم لا تستطيع أحدها أن تنفرد به (كما هو الحال في إيران) .

الآن فرنسا تقصد بالكونسرتيوم إشراك الحكومات (وهي مجموعة الدول الفرنسية المجاورة لحدود الجزائر) في هذه المشروعات وفتحت الباب بأفضل لأن تلمى بعض هذه الدول أحتيتها في جزء من بترول الصحراء الكبرى إلا أن الموقف الصلب الذي وقفه المجاهدون الجزائريون وحكومة الجزائر المؤقتة كان هو الرد الصائب على كل هذه المحاولات التي لجأت إليها فرنسا لفرض سيطرتها واحتكارها على الثروة الجزائرية إلى الأبد وقد جعلت لنا الأيام القليلة الماضية كثيرا من الانتصارات العربية الجزائرية والأمل كبير في أن يتحسر البترول الجزائري وبالمثل

البترول العربى فى كل الدول العربية المنتجة من كل سيطرة واستغلال لتقوم الايدى العربية بادارته وتصنيعه .

تلك كانت قصة الاحتكارات البترولية فى العالم العربى . ولعل من الأوفق أن نخصص جزءا صغيرا من هذا البحث لنستعرض فيه عن موقف كل من الدول الاجنبية التى اثرت فى انتاج البترول العربى وتؤثر فيهما ينتظره من مستقبل ونعنى بتلك الدول الولايات المتحدة الامريكية ودول غربى أوروبا والاتحاد السوفييتى .

موقف الولايات المتحدة الامريكية

لم تتأخر الولايات المتحدة كثيرا عن الدخول الى ميدان المنافسة الاحتكارية على البترول العربى وعلى الرغم من ضخامة الانتاج البترولى فى امريكا حتى لقد كان من المتوقع أن يبلغ الانتاج الكلى لسنة ١٩٦١ - ٢٤٦ مليون طن مقابل ٣٤٦ مليون طن عام ١٩٦٠ الا أن هذه الزيادة يقابلها ارتفاع فى الاستهلاك ومن ثم فإن من المتوقع أن تزداد الولايات المتحدة فى الواردات رغم القيود الحكومية فيبلغ معدل الواردات حوالى ٨٦.٠٠٠ براميل يوميا من الخام والمنتجات فكانت حاجات امريكا الاستهلاكية تتفوق بكثير على منتجاتها هذا بالإضافة الى افرامات البترول العربى مثل وفرة الاحتياطي وانخفاض تكاليف الانتاج مما جعلها تسعى للحصول على احتكارات بترولية تنافس بها الاحتكارات البريطانية الموجودة فى الشرق العربى .

فى سنة ١٨٢٣ عقدت الولايات المتحدة اتفاقية مودة وتجارة مع سلطان مسقط تمنح حق المرور والاقامة لرعياها الولايات المتحدة فى مسقط وتبيع ارسنال المثلثين الامريكيين التجاريين الى هذه البلاد وكذلك احدثت الولايات المتحدة الوانا من الاتصال مع بلاد اخرى فى الخليج وجنوبى الجزيرة ولكن بريطانيا هى التى ظلت تسير فى الواقع الخطى الامريكية فى هذه

الإقليم العربية ، وتمكنت الشركات البترولية الأمريكية في ظل سياسته الباب المفتوح أن تحصل على امتيازات بترولية خالصة لها وأن تشارك الشركات العالمية المستغلة . ولكن القاعدة التي كانت مسائدة في ذلك الحين كانت تحتم أن تكون الشركات وبدا في مباشرة أعمالها وتولى المملكة المتحدة حمايتها ولا تتولى الولايات المتحدة ذلك ، ولكن النفوذ البريطاني والأمريكي لم يستمر بينهما عهد الوثام على طول الخط فكثيرا ما تصارع النفوذان ولو تصارعا خفيا .

في سنة ١٩٢٨ اخذ الأمريكيون بجوسون خلال المملكة العربية السعودية وخاصة في منطقة الأحساء بحثا عن البترول نتيجة لتنافس الاحتياطي الأمريكي ومضيا في سياسة الولايات المتحدة منذ ذلك الحين للسيطرة على آبار جديدة للبترول خلع حدودها وهنا ظهر التنافس الأمريكي والبريطاني وليس أدل على أهمية بترول الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من أن ناقلات البترول التابعة لخدمة النقل البحري تقوم بزيارة الخليج العربي بعدد ١٥ مرة في الشهر لشحن حوالي ٣٠٠ ألف طن من منتجات البترول ونقلها إلى المنشآت الأمريكية العسكرية في الشرق الأوسط ولعل السر في تزايد هذا الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط هو أن الأمريكيين رأوا أن الإمبراطورية البريطانية تحتضر سواء في هذه المنطقة أو في المناطق الأخرى ولذلك قرروا إنهاء عصر السلطان البريطاني وضرورة أن يستبدل به سلطان أمريكي وهنضم الأول هو أن يتخذوا من العالم العربي والشرق الأوسط عامة مراكز وثوب على الاتحاد السوفييتي أو دفاع ضده وتكصل خطط الأمريكيين العسكرية بقناة السويس وبحر العرب والمحيط الهندي وهذه الخطط تولى الخليج العربي وبترولها أهمية متزايدة حتى أنها أدخلته عنصرا من عناصر الصراع الدولي بين الدولتين وأن التفريط في أي من هذه المراكز الأساسية في رأيهم خطر لا يمكن احتماله وفيما يختص بهذه النقطة بالذات يقول تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي بناء على بحث قدمها إليه مستر « هيريتز » طالما أن الاتحاد السوفييتي ليس له وجود مادي في الشرق الأوسط فإن تركيا وبلدان الجزيرة العربية لا تثير أي قلق جدي لدى الغرب ولكن الانهيار الذي أصاب النظام

الاستعماري البريطاني يتفاهم الى حد شديد الحرج والخطورة اكثر مما يبدو ، ولم تكن محاولة أمريكا الكبرى بمد فشل العدوان الثلاثي على المصرب وهي مبدأ ايزنهاور الذي اقراه الكونجرس الأمريكي يوم ٧ من مارس سنة ١٩٥٧ باسم كفالة الأمن والاستقرار في الشرق الاوسط ودعم السلام العالي لم تكن هذه المحاولة الا خطوة جديدة من جانب أمريكا لتحل محل النفوذ البريطاني المنهار في المنطقة .

ويتحدث ديكسون عن المصالح البريطانية والأمريكية في المنطقة فيقول : وكثرة المصالح الأجنبية في المنطقة هي مصالح بريطانية ومع ذلك فهناك دول أخرى تعنى بالشئون العربية وتنطبق ذلك جليا على الولايات المتحدة الأمريكية .

فمنذ قيام شركة البترول المصرية الأمريكية في الظهران بدأت أمريكا تهتم بتوطيد نفوذها السياسي في جزيرة العرب كما أن السفن الحربية الأمريكية تزور بانتظام الخليج العربي ويتنافس الأمريكيون مع أصدقائهم البريطانيين تنافسا وديا ولكن يبدو أن هذا التنافس الودي ليس له وجود الا في خيال الكاتب البريطاني فلا شك أن مصالح الدولتين المتطلعتين الى السيطرة والاحتكار يتعارض بعضها مع بعض وعلى أية حال فإن هذا التنافس سواء كان تنافسا وديا أو غير ودي لم يكن الا على حساب العرب وعلى حساب ثرواتهم ومقدراتهم .

وتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية الآن بملكية امتياز النفط في العربية السعودية والبحرين وتشاركها بريطانيا في ملكية امتياز نفط الكويت وثاني أمريكا أولى البلاد المستغلة ووليها بريطانيا ثم فرنسا وهولندا .

وتفعل الشركات الأمريكية ما لا يقل عن مائتي مليون جنيه استرليني سنويا حسب حصيلة المناصفة وحدها وتنفذ الشركات البريطانية نصف هذا المبلغ أما الشركات الهولندية والفرنسية فتفعل نحو ٢٠ مليون جنيه سنويا . هذا وتؤمن دعوس الأموال الأمريكية بما يقرب من ٦٠٪ من انتاج الشرق الاوسط ودعوس الأموال الانجليزية - الهولندية ٣٥٪ والفرنسية ٥٪ .

موقف دول غرب أوروبا

لا شك أنه من الصعوبة بمكان أن نضع حداً فاصلاً بين موقف دول غرب أوروبا وموقف الولايات المتحدة الذي عرضنا له فيما سبق إذ أن المصالح الاحتكارية لكل من الفريقين متشابكة إلى حد التعقيد وكثيراً ما تختلف ولكنها تتلاقى عند نقطة واحدة هي استغلال البترول العربي على أوسع نطاق والسيطرة عليه بما يكفل التقدم الاقتصادي لأوروبا وأمريكا على حساب الدول العربية وبما يكفل لها أيضاً الاستمرار في سياسة التسلط على مقدرات الشعوب الصغيرة ، وإن نظرة يسيرة إلى الاقتصاد الأوربي واعتمادها على استغلال البترول العربي لتفسر لنا كل المواقف التي تقوم بها دول غرب أوروبا لتعويق التطور الحتمي للشعوب العربية .

فقد أظهرت دول أوروبا خارج دائرة الكتلة السوفيتية اتجاهين في الوقت نفسه ، أحدهما : ازدياد مطرد في الاستهلاك البترولي ، والثاني : ازدياد مطرد في الاعتماد على الشرق الأوسط كمصدر أساسي للبترول ، ويقوم بتزويد الشرق الأوسط بطور حيوي في اقتصاديات عهد السلام وفي الاحتياجات العسكرية للدول الكبرى الغربية إذ بعدها كما كان الحال عام ١٩٥٦ بأكثر من ٨٠٪ مما يحتاج إليه غرب أوروبا من البترول .

وإذا عدنا إلى الوراء قليلاً لتتبع تطور الاستهلاك البترولي في أوروبا فلنأخذ نجد أنه بلغ قبل الحرب (عام ١٩٣٨) ٢٧ مليون طن في السنة وبعد الحرب مباشرة (عام ١٩٤٧) ارتفع إلى ٣٧ مليون طن في السنة ومن ذلك الوقت أخذ السوق يزداد بمعدل ١٣٪ في السنة حتى بلغ مائة مليون طن في عام ١٩٥٥ وفي ١٩٥٦ استهلكت أوروبا ١١٥ مليون طن وزيادة الاستهلاك بمعدل ١٣٪ نسبة غير عادية إذا علم أن معدل زيادة الاستهلاك في الولايات المتحدة تبلغ ٦٪ وفي بقية العالم ١١٪ ومعدل ذلك

بالنشاط الاقتصادي الذي شاع في أوروبا بعد تطبيق مشروع
مارشال .

وفي عام ١٩٥٥ بالدات بلغ اجمالي واردات أوروبا من البترول
١١٣ مليون طن منها ٢١ مليون طن من نصف الكرة الغربي .
٦٠ مليون طن من الشرق الأوسط وهكذا قدم الشرق الأوسط
٨٠٪ من واردات أوروبا من البترول .

وتقدر الكميات التي تستوردها سوق أوروبا الغربية وحدها
بما يقرب من نصف انتاج الشرق الأوسط كما يتضح من
الجدول التالي بعلايين البراميل :

١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٦	
١٦٧١	١٥٧٧	١٢٦٣	اجمالي انتاج الشرق الأوسط
١٨٤	١٦٨	١٢٦	استهلاك الشرق الأوسط
١٣٤	١٢٣	١٠٢	صادرات الى الولايات المتحدة
٩١٥	٨١٠	٦٥١	صادرات الى أوروبا الغربية
٤٢٨	٤٧٦	٣٧٠	صادرات الى جهات اخرى

ولا شك أن الأزمات السياسية والحروب قد أعطت لدوسا
حية في مدى أهمية البترول في الشرق الأوسط لها حتى ليعتبر
شريان الحياة بالنسبة لها فخلال الحربين العالميتين برزت أهمية
بترول الشرق الأوسط وغزاقته وتعدد مستثمروه فاحتكر
البريطانيون بترول ايران واستعانوا برعوس الأموال الأمريكية
والفرنسية والهولندية لاستثمار بترول العراق الذي تدفق على
شواطئ المتوسط في طرابلس وحيفا بواسطة الانابيب أما على
شواطئ الخليج العربي فقد تنازل البريطانيون للأمريكيين من قسم
من بترول الكويت والبحرين وعن بترول السعودية الذي لم
يحصنوا تقدير كمياته وقد حاول الألمان قبل الحرب العالمية الأولى
مزاومة الانجليز في السيطرة على الشرق الأوسط وبدعوا بوضع
مشروع الخط الحديدي الذي يربط بين برلين وبغداد مارا ببلغراد
والأستانة وحلب والموصل ولكن الحرب الأولى ناهتهم
ولما انتهى الخطر بعد الحرب فقد للمشروع روح السيطرة التي بدا

بها والبرت نفرة البترول اىضا على خطط المانيا العسكرية فقد اضطرت الى زج قسم كبير من جيشها فى الزحف على القوافل من اجل الاستيلاء على بترولها فعرضت تلك الجيوش لمخاطر كبيرة ولعل آخر مثل يدل على الاهمية الحيوية لبترول الشرق الاوسط ازمة السويس عام ١٩٥٦ التى اثبتت مدى اعتماد اوربا الكبير على الشرق الاوسط . وقبل الازمة كانت هناك فئة قليلة من الملمعين على بواطن الامور هى التى تدرك هذه الحقيقة ولكن بعد الازمة تكشف الحقيقة للجماهير فى اوربا ولم يكن عدوان بريطانيا وفرنسا على مصر لانها اهدرت حقوقهما القانونية والشرعية فى ملكية قناة السويس وانما لتحذير شعوب منطقة الشرق الاوسط من الاقدام على تأميم البترول لاهميته لاقتصاد البلدين ولانهما يملكان شطرا كبيرا من رموس الاموال المستثمرة فى صناعة الزيت فى المنطقة ومنها يحققان فوائد وارباحا خيالية .

وقبل الاقدام على العدوان حرك الاستعمار العالم العربى مناديا بالاضطراب التى تهدد مصالح البترول وطرق مواصلاته وكان الغرب المستعمر يرفس وراء ذلك الى استعادة سلطانه الداهب على البلاد العربية كلها وتوطيد المراكز الاستعمارية التى ما تزال موجودة فى الخليج العربى وجنوب الجزيرة ويتحدث بيررونل عن النتائج التى ترتبت على هذا العدوان فيقول « كان السؤال الاكبر الذى تردد على شفاه المسئولين الغربيين فى صيف سنة ١٩٥٦ هو ما الفوائد التى يجنيها الغرب من تصفية عبد الناصر الذى تجاسر ووقف فى وجهه ؟ وواضعو هذا السؤال لم يدركوا خطتهم ما اذا كانوا قادرين على تنفيذ هذه المهمة التى يحول دونها عاملان اثنان فالعدوان على مصر يجر حتما الى توحيد الصف العربى ووقوف العرب فى كل اقطارهم الى جنبها حتى ولو ترددت الحكومات . وفى ذلك كل الخطر على البترول الذى لا حياة لاروبا بدونهُ »

ثم يضى الكاتب الفرنسى قائلا « وعبد الناصر الذى اعتقدوا امكانية تصفيته خرج من المغامرة منتصرا واستطاع أن يوجه ضربة قاضية للاقتصاد الاوروبى بقطع البترول عن مصاصه »

وهكذا نجد ان البترول العربى يجب أن يكون سلاحا فى ايدي

العرب فلا يسمحون للذين يستغلونهم ويمتدنون عليهم بأن، تتأثر مصالحهم بتبرولهم العربي وأن تكون العلاقة بين العرب كمنتجين وبين الأوربيين الغربيين كستهلكين على أساس من مصلحة هؤلاء في بيع بتبرولهم ومصلحة أولئك في إدارة مصالحهم ، أى على أساس من تبادل المنفعة والسيادة التامة وقد تكرر ما حدث في سنة ١٩٥٦ بصورة أخرى من سنة ١٩٥٨ بقيام الثورة العراقية فقد خافت الدول الغربية غداة الثورة على مصالحها البترولية في الشرق الأوسط وكن المقصود من انزال بريطانيا لقوات مظلاتها في عمان هو الدفاع عن مصالحها البترولية في شاطئ الخليج العربي اذا ما تعرضت لكرهه بعد انهيار قاعدتها الكبرى في بغداد . ومن هنا نلمس بوضوح أن الحركات السياسية التي تقوم بها دول أوروبا الغربية في شرقنا العربي تكمن وراءها دائما المظالم البترولية .

وفي الجزائر العربية نجد المثل الكبير على التسلط الاحتكاري لاحدى الدول الأوربية الغربية وهي فرنسا التي أدى اكتشاف البترول الوافر في الصحراء الجزائرية الكبرى الى تشبثها باستعمار الجزائر بصفة علملة وتشبثها بفصل الصحراء عن الجزائر بصفة خاصة وقد أدى موقف فرنسا هذا الى اراقة كثير من الدماء العربية الطاهرة دفلا من الوطن والمروبة ووحدة الأرض الجزائرية ويرجع تشبث فرنسا بالصحراء الجزائرية الى أن الطبيعة حرمتها كمياتها من موارد توليد الطاقة ، وبين هذه الموارد الفحم والبترول والكهربا في حين تبت غنى الصحراء الجزائرية بالثروة المعدنية والبترولية (الزيت والفخر الطبيعي) وليس هذا هو السبب الوحيد لتشبث فرنسا بالصحراء الكبرى وإنما تهدف فرنسا من وراء ذلك الى عدة أسباب منها تخفيف حدة الضغط على ميزان المدفوعات فقد بلغ العجز في الميزان الفرنسي سنة ١٩٦٠ مايقرب من ٨ ملايين دولار وكان سيبلغ حوالي ٩٠ مليون دولار لولا الصحراء كما أن التوازن الذي سيتحقق لها سنة ١٩٦١ كان مقفرا ان يحل محله عجز يبلغ ١٥٠ مليون دولار لولا بتبرول هذه الصحراء . ونظرا للتزايد المستمر في استهلاك فرنسا للبترول فإنه يمكن لنا ان نتخيل ماكن يمكن أن يلحقها في المستقبل من عجز كبير .

وتهدف فرنسا أيضا الى توفير العملات الصعبة لها فان
الوفر الذي تحقق لفرنسا من التقدير الاجنبي أصبح عظيمًا بفضل
الصحراء وهذا ماورد على لسان المسئولين في الحكومة الفرنسية
ذاتها

جدول يبين الوفر الفعلي لعام ١٩٦٠ والوفر المقرر لعام ١٩٦١

الذي احده اكتشاف البترول

السنة	الوفر
١٩٦٠	٤٠ مليار فرنك (٨٠ مليون دولار)
١٩٦١	٧٥ مليار فرنك (١٥٠ مليون دولار)

وتأمل فرنسا أن يحقق لها بترول الصحراء في المستقبل
وفرا يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليون دولار في السنة . وتهدف
فرنسا كذلك الى تقليل الاعتماد على بترول الشرق الأوسط بعد
أن البنت تجربة العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ أن الدول الغربية
وخاصة فرنسا تتأثر تأثرا كبيرا بتوقف انسياب بترول الشرق
الأوسط الى أسواقها باعتباره المصدر الأساسي للطاقة اللازمة
للمصناعة وتسيير الجيوش .

وبالإضافة الى ذلك فان الخوف من التأميم كان هو ما يؤرق
مستقبل فرنسا في الجزائر عندما تحصل على استقلالها وخاصة
أن المشاهد قبل على اتجاه الدول التي حصلت على استقلالها
حديثا الى تأميم الهيئات والاستثمارات ذات الصبغة العامة من
أجل مصلحة شعوبها وكذلك الحد بقدر المستطاع من الاستغلال .

ولكن الوطنيين الجزائريين لم يسمحوا لفرنسا بأن تحقق
ما تهدف اليه من سيطرة أبدية على الصحراء الكبرى فقد أعلنت
جبهة التحرير الوطنية في سنة ١٩٥٧ عدم التزامها بأية اتفاقيات

أو عقود أو معاهدات تعقدها فرنسا باسم الجزائر وأصدر وفد الحكومة الجزائرية في نيويورك كتيباً عرض فيه لمنشآت الزيت وأكد عزم الجزائريين على القضاء على أية محاولة لاستغلال ثروة الجزائر .

وقد عملت فرنسا بالفعل على فصل الصحراء الكبرى عن القسم الشمالي من الجزائر . فأصدرت مرسوماً بذلك في سنة ١٩٥٧ يقضى بتقسيم الصحراء إلى مقاطعتين إداريتين الحاقاً بالمقاطعات الفرنسية في أوروبا في حين بقيت الجزائر وهي القسم الشمالي من الوطن الجزائري إدارة مستقلة ولكن وفود الحكومة الجزائرية تمسكت بمبدأ الوحدة كأساس لأية مفاوضات مع فرنسا بغرض الوصول إلى اتفاق على استقلال الجزائر وأيئت الجامعة العربية موقف الجزائر الخاص بمقاطعة الشركات التي تستغل ثرواتها وكانت إحدى توصيات مؤتمر البترول الثالث المنعقد في أكتوبر سنة ١٩٦١ بالقاهرة تأييد حق الشعب الجزائري في صحرائه وماتحتوى من ثروات بترولية .

واليوم يشرق فجر الاستقلال على الجزائر العربية على أساس من وحدة أراضيها ومن حققتها في التصرف الحصري في ثرواتها البترولية وغير البترولية وإذا كان بترول الجزائر ينمو الآن بسرعة كبيرة وتستغله الشركات الفرنسية والاحتبية لمصلحتها ومصلحة دولها ففي الغد القريب سينتهي هذا الاحتكار وسوف يستغل البترول الجزائري على أساس المصلحة الجزائرية والمصلحة العربية .

ذلك هو موقف دول غربي أوروبا من الثروات البترولية الموجودة في أرضنا العربية وقد عرفنا فيه موقف الدول الغربية الاحتكارية بالنسبة لبترول الشرق العربي وماله من أهمية حيوية في الفترة التي نعيشها الآن من الكفاح العربي .

موقف الاتحاد السوفيتي

يمثل الاتحاد السوفيتي الجبهة الثالثة المؤثرة في أحداث الشرق الأوسط وإن كان تأثيره هذا يأتي غالباً في صورة غير مباشرة (ما عدا إيران) إذ أن مخاوف الغرب من تسال النفوذ السوفيتي إلى منطقة الشرق الأوسط هو الذي يدفعه إلى كثير من التصرفات السياسية والعسكرية أحياناً في هذه المنطقة . فكان الاتحاد السوفيتي - مع أنه لا يتدخل بطريقة مباشرة في مجريات الأمور في الشرق - مشارك في تلك المجريات بالفعل وإذا كانت هذه المشاركة سلبية إلى حد كبير ففي الغرب السيطرة على الغرب من الخطر الشيوعي يوجه كثيراً من مواقف الغرب كما سبق أن بينا

ومنذ وقت مبكر من هذا القرن كان الاتحاد السوفيتي يتطلع إلى جاراته الجنوبية إيران ويحسدها على ثرواتها البترولية نظراً لأن بترول الاتحاد السوفيتي لم يكن قد بلغ إنتاجه قديماً من الضخامة كالذي بلغه الآن ، وإذا كنا سنتحدث هنا عن موقف الاتحاد السوفيتي من إيران فليس ذلك خروجاً على ما يقتضيه هذا البحث من دراسة البترول العربي وحده إذ أن إيران باعتبارها إحدى الدول المنتجة في الشرق الأوسط لا يمكن أن تكون بمعزل تام عن بقية دول الشرق العربية المنتجة ، من المعروف أن الاضطراب الاحتكاري المهيمن على البترول قد سبق إلى احتكار البترول الإيراني منذ مطلع هذا القرن والشركة الانجليزية الإيرانية العاملة في إيران تعمل أيضاً في بلدان عربية أخرى .

وإذا عدنا إلى الحديث عن موقف الاتحاد السوفيتي فأننا نجد أن روسيا أبدت في بداية هذا القرن نشاطاً عظيماً في منطقة أذربيجان ودارت مفاوضات طويلة بين روسيا وإيران لعقد معاهدة بترولية تحصل بها روسيا على امتيازات في شمالي إيران إلا أن البرلمان الإيراني رفض إقرار الاتفاقية عقب عاصفة من السخط والهمج ومن المعروف أن مناطق البترول الشمالية في إيران قطاع من منطقة جيولوجية تلف حول بحر قزوين وتختلف تماماً

عن منطقة البترول الكبرى الواقعة بين العراق وإيران ولا شك
أن الصناعات النامية في الاتحاد السوفيتي تتطلب الحصول على
مزيد من البترول ولكن المشاهد أن الإنتاج السوفيتي من البترول
يتزايد عاما بعد الآخر

ولكن هناك موقفا آخر للاتحاد السوفيتي ربما كان موقفا
صحيا وهو أنه لم يقدم إلى جارته الجنوبية إيران دعامة قوية في
صراعها مع الشركات المحتكرة ويقول بيروندو وربما كان الاتحاد
السوفيتي يفضل في حالة تمسك إيران بنظامها الاقتصادي
والاجتماعي والاستراتيجي إبقائها ضعيفة وحليفة للغرب على أن
تكون تابعة له تتقل كاهله أو أن تكون حيادية كثيرة المطالب وكما
ذكرنا سابقا فلن مخاوف الغرب من تسلل الاتحاد السوفيتي هو
الذي يدفعه إلى كثير من المواقف والعمليات ويرجع هذا الخوف
إلى أن الغرب يعتقد أنه لو قدر للشرق الأوسط أن يسقط داخل
نطاق النفوذ السوفيتي فإن ذلك من شأنه أن يحجب الغرب عن
وسائط الارتباط البري والبحري بين قارتي آسيا وأفريقيا ذلك
الارتباط الذي يؤثر على الخطط الاستراتيجية الغربية بالإضافة
إلى فقدان الغرب للمورد الرئيسي للبترول اللازم له ، تلك وجهة
نظر الغرب ولا شك أن للاتحاد السوفيتي وجهة نظر مضادة ولكن
التي يهم الغرب هو عدم الخضوع لأي من الجانبين وأن يكون
البترول العربي متحررا من أية سيطرة احتكارية مفروضة عليه
حتى يمكن لأصحابه أن يقوموا باستخراجه وتصنيعه وتسويقه بما
يتفق ومصالحهم المادية والقومية .

وبهنا ونحن بصلد الحديث عن الاتحاد السوفيتي أن
نحاول مناقشة ما تردد كثيرا في الصحافة الغربية في الآونة الأخيرة
حول ما يتهدد بترول الشرق الأوسط بسبب فرو البترول
السوفيتي للأسواق العالمية ولعل السبب في أن الحملات الصحفية
الغربية نشطت في أثناء انعقاد مؤتمر البترول العربي الثالث إنما
كانت لصرف نظر الشعوب العربية المنتجة للبترول عن الفضائل ضد
الاحتكارات البترولية ومن أجل الاستقلال الاقتصادي . وفي مقال
نشرته صحيفة نيويورك السوفيتية ذكرت الصحيفة ردا على هذه
الدهوى الغربية أن المصادر الغربية تبني حملتها الصحفية على
أساس نظريات ثلاث تشير أولاها إلى أن الدول العربية هي الدول

المصدرة التقليدية للبتروول وأن الاتحاد السوفيتي طارىء على هذا البلدان وأن تصدير منتجاته سيكون على حساب الدول العربية

والنظرية الثانية تقوم على أساس أن الاتحاد السوفيتي يريد باستمرار من تصدير بترووله وأن المضي في الزيادة سيؤدي في المستقبل إلى الإساءة إلى مركز البتروول العربي في الأسواق المالية . وتشير النظرية الثالثة إلى أن البتروول السوفيتي يباع بأقل من الأسعار العالمية مما يسبب خسارة جسيمة للبتروول العربي . وتود الصحيفة السوفيتية على كل ذلك بأن الانحسار السوفيتي ليس طارئاً على الأسواق البتروولية العالمية ففي الأعوام من ١٩٢٥ - ١٩٣٥ استوردت دول أوروبا الغربية ٢١٠ مليون طن من البتروول السوفيتي الذي كان يشكل ٤٨٪ من واردات النفط في إيطاليا و ٣٧٪ في بلجيكا ومن ١٥ - ١٧٪ في ألمانيا واليونان والسويد والدنمارك ، وبقيام الحرب العالمية كان عدد الدول المستوردة للبتروول السوفيتي ٤٠ دولة ومن هنا ترى الصحيفة السوفيتية أن الاتحاد السوفيتي ليس طارئاً على تصدير البتروول ومن ثم فإنه لن يسوء إلى مركز البتروول العربي وتذكر الصحيفة أن التصدير في بعض البلدان العربية ازداد بنسبة أكثر من الاتحاد السوفيتي فقد ازدادت صادرات الكويت بمقدار ٢٨ مليون طن والعراق بمقدار ١٦ مليون طن . ومضت الصحيفة تقول أن تصدير البتروول السوفيتي لن يهدد بتروول الدول الأخرى ففي عام ١٩٦٥ ستخرج الاتحاد السوفيتي حوالي ٣٤٠ مليون طن من البتروول أي بزيادة قدرها ٩٠ مليون عما كان في ١٩٦٠ ولكن معظم هذه الزيادة سوف تستخدم في الانحسار السوفيتي نظراً لتطور اقتصادياته سريعاً .

ولابعدنا الآن أن نتكهن بمستقبل المنافسة بين البتروول العربي والبتروول السوفيتي إذا قدر لها أن تكون لكن الذي يهمنا هو أن نؤكد بناء على ماعرفناه من بحثنا أن المستقبل في صف البتروول العربي نظراً لضخامة انتاجه واحتياطيه في الوقت نفسه

ولكن المشكلة الثالثة أمامنا الآن هي مشكلة الاحتكارات البتروولية العالمية المسيطرة على أهم مورد اقتصادي في الدول

العربية المنتجة للبترول والذي يجب ان نفكر فيه الآن وقبل كل شيء هو التحرر من هذه الاحتكارات حتى يمكن للاقتصاديات العربية أن تنمو النمو اللائق بها .

ولعل أفضل ما يمكن ان نضم به هذا الموضوع هو ما ذكره مستر كوينسي رايت عندما قال « ان عهد الاستعمار قد ولّى ولا أقول ذلك مبتدعاً بل أستمدّه من التاريخ ومن نبوءة أستاذي الكونت سفورزا الذي كان وزير خارجية ايطالية ونفى في عهد موسيوليني فقد قال لنا في إحدى محاضراته أبان الحرب العالمية الثانية ان الاستعمار قد مات وأنه يحسن بالمغريبيين أن يعترفوا بهذه الحقيقة سريعاً فان ذلك أفضل لهم وأكرم » .

ويقول كوينسي رايت أيضاً « كما يحسن بي أن أشير الى أن الاستقرار لن يتم الا بتعاون أمريكا وروسيا معا بعد أن برهنت الحوادث على أن التعاون الغربي وحده ليس كافياً » وهذه النغمة نفسها ترددها صحيفة الابزيفر البريطانية في عددها الصادر يوم ١٥/٥/١٩٦٠ فقالت ان الدول الكبرى قد تجد مصلحة مشتركة في المحافظة على منافستها على الدول الجديدة في آسيا وأفريقية والشرق الأوسط على أساس غير عسكري وهذه الدول نفسها قد توافق على تحديد التسلح من طريق الأمم المتحدة

ومن عجب ان تدعو الصحيفة البريطانية الى مثل هذا الاتحاد بين الدول الغربية وترجو لو تم بين الكتلتين رعاية للمطامع المشتركة غير المشروعة ثم تنكر بريطانيا وأمريكا وغيرها من الدول الطامعة في العالم العربي حقه الطبيعي في بحث وحدته التقليدية وأتينا كمرب وكأسيويين وأفريقيين نرحب بأى تعاون يتم بين الشرق والغرب على شرط الا يتم هذا التعاون على حسابنا ، ونحن مع كوينسي رايت في أن الاستعمار قد مات ولكننا مع ذلك نصر على الا نسمح بأن يبعث على حساب قضيتنا ، وقد أصبحت الحرية السيامية الآن مربطة أشد ما يكون الارتباط بالحرية الاقتصادية وقد آن للطامعين ان يفهموا هذه الحقيقة أيا كان هؤلاء الطامعون سواء من الشرق أو من الغرب .

الموقف العربي لمواجهة الاحتكارات

أولا - موقف الحكومات العربية :

تأخذ معظم الدول المنتجة للبتروول بالبدا الذي يقرو « أن المصادر الطبيعية الكاسية تحت حرية الوطن هي ملك للأمة » ويترتب على ذلك نتائج في غاية الأهمية تتفرع من القاعدة الآتية : « أن استقلال البتروول مسألة قومية قبل أن تكون مسألة اقتصادية بحتة » ولذلك فإن أغلب الدول العربية المنتجة للبتروول تنظر إلى الاحتكارات البتروولية الموجودة فيها نظرة قومية أولا ، ثم نظرة اقتصادية بعد ذلك ، ويأتي في المرتبة الأولى دائما الشعور القومي لدى الدول المنتجة والتي حصل أغلبها على استقلاله أخيرا وما زال الشعور القومي فيها متاججا للدرجة أنه يعتبر كل قيد على حريته - أما كان نوعه - ماسسا بكرامته القومية ، وقد كانت الحكومات العربية - وما زالت بعضها - تتميز بضعفها السياسي المقرون بالضعف المادي ، ولهذا فقد كان موقفها هزليا في خضم الصراع العنيف الذي دارت رحاه بين الشركات والدول الأجنبية على البتروول العربي ، فقد كانت تخضع بسهولة للضغط السياسي والضغط الاقتصادي الذي كانت تمارسه عليها الشركات الأجنبية ودولها ولذا فإن الالتزامات المالية التي اشترطتها اتفاقيات الامتيازات على الشركات كانت متواضعة جدا إذا ما قورنت بمثلتها في دول أخرى (فنزويلا مثلا) وذلك بعكس الحقوق التي اكتسبتها تلك الشركات في هذه الدول ، ولم تكن العائدات المباشرة التي التزمت الشركات بدفعها إلى الحكومات لتتجاوز ٢٢ سنفا عن كل برميل من البتروول الخام الذي تستخرجه تلك الشركات من الحقول العربية (العراق والمملكة العربية السعودية) وينخفض هذا المقدار في المناطق الأخرى إلى ١٤ سنفا - البحرين - و ١٢ سنفا في الكويت ، ويظهر مدى انخفاض قيمة هذه العائدات بمقارنتها من جهة بما تحدثت عليه في فنزويلا (٣٥ سنفا على

البرميل الواحد) وبما تحددت عليه في المنطقة الحبيدية
(السعودية ، الكويتية) - ٥٥ سنتا على البرميل ، يضاف إليها
لن الأرباح المتخلفة من الإنتاج وبيع الأرباح المتخلفة عن التكرير
تدفع إلى الحكومة السعودية ، وبارتفاع تكاليف شراء حقوق
استغلال الحقول في الولايات المتحدة الأمريكية .

ولعل الذي أدى إلى هذا الضعف من جانب الحكومات
العربية وهذا التشدد من جانب الشركات البترولية ، أنه كان
مائسلا في الإذهان حين ذاك أنه من الصعب جدا أن لم يكن
مستحيلا - على دولة صغيرة متأخرة اقتصاديا ، وضعيفة سياسيا
أن تقوم بنفسها على تنمية صناعاتها البترولية ، ولا سيما إذا
كانت تلك احتياطيا وأقرا لأنها ستلقى مقاومة شديدة من
جنتين : الشركات العالمية الكبيرة التي استطاعت أن تؤثر تأثيرا
كبيرا في سياسة الدول الكبرى لأن هذه الشركات تسعى دائما
إلى السيطرة على الحقول الكبيرة أينما وجدت من أجل تنظيم
لنتاجها طبقا لخطة محكمة ارتبطت بها الشركات كلها بعضها مع
بعض وتحاول تطبيقها على نطاق عالمي وكان ذلك أهم سبب من
أسباب فشل محاولة التأميم في إيران .

وحتى يمكننا أن نقدر هذه الحالة التي كانت عليها الدول
العربية من ضعف في القوى التفاوضية النسبية تجاه الشركات
البترولية ، فإن علينا أولا أن نعترف مع الدكتور ليبب شقير
ماهى القوى التفاوضية النسبية هذه ؟ ويرى الدكتور ليبب شقير أنها
مجموعة العوامل التي تحدد توزيع الربح بين الشركات والحكومات
إذ أن كل طرف متفاوض يواجه الطرف الآخر بقدرة معينة على
التفاوض تحددها ظروفه المختلفة مما يترتب عليه أن الشروط التي
يتفق عليها الجانبان قد تكون في مصلحة أحد الطرفين أكثر مما هي
في مصلحة الطرف الآخر ، ومن ثم فإن الشروط المالية في العقود
البترولية إنما تعبر عن قوى تفاوضية نسبية معينة وهذه القوى
عرضة للتغير ، وعليه فإن الشروط المالية لا يمكن أن تكتسب صفة
الدوام والشروط التي استطاعت هذه الشركات أن تملئها على
الدول العربية لأن مركزها القوي المؤيد بالقوى الاستعمارية في
العالم لا يمكن أن تكون لها صفة الدوام المطلق كما تطمح هذه
الشركات .

وإذا كانت صناعة استخراج البترول تقوم على أساس اتفاقيات طويلة الأجل وهذا من شأنه أن يخلق علاقات خاصة بين الشركات الأجنبية والدولة التي منحت الامتياز ويدخل تحت هذه العلاقات المعاهدات التي تجرى بشأنها ومدى الاتفاقيات من الناحية القانونية ومراعاة تنفيذ الشروط وتعديلها وإعادة النظر فيها ، وفي كل موقف من هذه المواقف تقف سلطتان في مواجهة بعضهما بعضاً - أحدهما سلطة الدولة المنتجة للبترول بما لها من حق السيادة على أراضيها والثانية سلطة شركة البترول بما لها من نفوذ اقتصادي قد يكون من القوة بحيث تتضاءل أمامه اقتصاديات البلد المنتج للبترول ، فتصبح الشركات البترولية في وضع يسمح لها بالتحكم وتستغل تلك الشركات ضعف الإمكانيات الفنية لبلاد الشرق العربي فتتمسك بهذا المركز التحكيمي اعتماداً على عدم اجترأ الحكومات العربية على تأميم صناعة البترول لصجزها عن ادارتها ، ويزيدنا الدكتور شكري أيضاً عن مسأله هذا الوضع التحكيمي للشركات البترولية فيقول :

(أن الجانبي التحكيمي في تحديد ثمن البترول الخام مع تطبيق نظام المنطقة الأساسية بصورة معينة له أثره في انقاس ما تحصل عليه البلاد العربية وحصول الشركات وحدها على مبالغ كان يجب أن تنقسمها مع هذه البلاد ...) وفي بحث قدمه الشيخ عبد الله الطريقي إلى مؤتمر البترول العربي الثاني في أكتوبر ١٩٦٠ جسد فيه : أن الشركات يجعلها النقطة التي تساوى عندها أسعار التسليم لبترول الشرق الأوسط مع البترول الأمريكي نيويورك بدلاً من أية نقطة في غرب أوروبا التي تستهلك النسبة الكبرى من صادرات الشرق الأوسط وبعتمادها في حساب أجور النقل لمعدلات أعلى من المعدلات الحقيقية السائدة مع ملاحظة أن الشركات هي التي تمتلك النسبة الكبرى من ناقلات البترول العالمية ، قد استطاعت أن تحصل لنفسها دون مشاركة من جانب بلاد الشرق الأوسط على أرباح وصلت في المدة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٣ إلى ٦٠/٨/٨ إلى ٥٧/٦/١ كما حددت سعر الخام على أساس جعل نقطة تساوى ثمن تسليم بترول الشرق الأوسط مع ثمن تسليم البترول الأمريكي في لندن بدلاً من نيويورك مع احتساب أجور النقل على

أساس المعدلات السائدة فعلا وليس على أساس معدلات مصطنعة
لكانت هذه المبالغ قد ظهرت في أرباح الخام التي عادت على
الشركات ولكانت بلاد الشرق الأوسط قد اقتسمتها معها - على
أساس المناصفة أي لكانت قد حصلت منها على مبلغ
٧١.٥٠٠.٢٧٣ دولارا .

هنا بالإضافة الى أن هذه الشركات تحدد سعر البترول
العربي على أساس سعر البترول الأمريكي المرتفع التكاليف ولو
خضع للعوامل الاقتصادية وحدها لأصبح الشرق العربي المصدر
الأول للأسواق العالمية ولافلست الشركات الأمريكية وأغلقت
حقولها ومن هنا نتج تشبث الشركات الأمريكية بالسيطرة على
بترول البلاد العربية وفنزويلا حتى تتمكن من تطبيق سياستها
التي لم تكن في الواقع متعارضة مع مصالح الشركات الأخرى غير
الأمريكية ، وتقوم هذه السياسة على أساسين : ربط ثمن البترول
عند وصوله لأية منطقة في العالم العربي بثمان البترول الأمريكي
بحيث يضمن المنتجون الأمريكيون عدم تعرض البترول الأمريكي
في الأسواق العالمية لمنافسة البترول المنخفض التكاليف المنتج في
البلاد العربية وفنزويلا ، وتحديد الإنتاج من الشرق الأوسط
وفنزويلا حتى لا يزيد العرض إلى الحد الذي يؤثر في السعر
العالمي الذي يتحدد عند المستوى الذي يعليه سعر البترول
الأمريكي .

ولم تكن الشركات البترولية الاحتكارية واقعة وحدها في
أي يوم من الأيام ، بل غالباً ما كانت حكوماتها تقف وراءها
لأسباب سياسية مما حدا ببعض تلك الحكومات إلى تملك
حصص في أسهم الشركات تمكّنها من التحكم في رسم سياستها ،
مثل حصول الحكومة البريطانية عام ١٩١٤ على ٥٦٪ من أسهم
شركة البترول الانجليزية الأيرانية ، وما أعلنه ونستون تشرشل
في ذلك الوقت من أن الهدف النهائي للسياسة الانجليزية هو أن
تصبح وزارة البحرية مالكة ومنتجة مستغلاً لموارد وقودها بحيث
يجب أن تملك الحكومة الانجليزية على الأقل نسبة من موارد
البترول الذي تحتاج اليه وأن تخضع هذه النسبة لرقابتها عند
التبعية الذي تخرج منه ومما لا شك فيه أن الحماية السياسية التي
تتمتع بها شركات البترول الأجنبية تقسوى مركزها التفاوضي

وتضعفه القوى التفاوضية للبلاد العربية ومن ثم فلا يمكن الاكتفاء بالتحطيل الاقتصادي وهما العامل والسياسي في الموضوعات البترولية ...

وكذلك فإن مما يساعد الشركات على التمتع بهذا المركز التفاوضي الممتاز بالنسبة للدول العربية المنتجة أن هذه الشركات حصلت على امتيازات وتنصيب على مساحات واسعة جدا في كل بلد عربي حتى أنها تشمل كل أراضي بعض البلاد وبذلك حصنت نفسها ضد المنافسة وأصبحت تتمتع بمركز احتكاري وحومت الدول العربية فرصة الحصول على شروط مالية المفضل من شركات جديدة تضعف من القوى التفاوضية الجديدة ، ومثلنا على ذلك ما حدث عندما نزلت الشركة اليابانية الى ميدان العمل في مياه المنطقة المحاذية بشروط تعضل كثيرا شروط عقود الامتياز القائمة مما اثر في المركز التفاوضي للشركات القديمة .

ولا شك أن القوى التفاوضية تتغير بمرور الزمن ويتربط على ذلك أن الطرف الذي حصل التفوق في مصلحته لا يلبث أن يحاول تغيير الوضع القديم ، فتنشأ حالة عن عدم الاستقرار في العلاقة بين طرفي الاتفاق ولا يمكن أن تعود الى الاستقرار الا بتعديل الشروط فافترار شركات البترول لمبدأ مناصفة الارباح مثلا كان نتيجة لازدياد القوى التفاوضية للبلاد العربية على اثر تطبيق المبدأ في فنزويلا من جهة ولاضطراب العلاقات البترولية في ايران الذي انتهى بتأميم الدكتور مصدق لصناعة البترول في بلاده من جهة أخرى .

ولا شك أن الظروف التي فرضت على الدول العربية هذا الموقف التفاوضي الضعيف تجاه الشركات الاحتكارية قد تغيرت الآن في مصلحة هذه الدول فقد ازداد الوعي البترولي في البلاد العربية وادراكها لأهمية البترول كمادة أولية مع زيادة في الاحتياطي الثابت في العالم العربي بالنسبة للاحتياطي العالي ، وتطورت العلاقات البترولية بين الشركات والحكومات في بعض البلاد المتخلفة خارج العالم العربي وهي بلاد لها أهميتها بالنسبة لصناعة البترول العربية ، وضعف السيطرة السياسية للحكومات الأجنبية على البلاد العربية بعض الشيء عما كانت عليه نتيجة للقفزة السياسية للشعوب العربية . يضاف الى ذلك ادراك الحكومات

العربية لاهمية العمل على توحيد سياستها البترولية وتكييفها في مواجهة الشركات القديمة ، بل ولقد امتد هذا التعاون ليشمل فنزويلا وغيرها وكانت اولى النتائج المباشرة لهذه العوامل الجديدة ان بدأت الحكومات العربية بتطبيق مبدأ مناصفة الارباح على غرار ماحدث في فنزويلا ، فبدأ تطبيقه في السعودية عام ١٩٥٠ ثم جده تأميم صناعة البترول في إيران دافعا للشركات الى تعميم تطبيق المناصفة في بقية بلدان العالم العربي كما لعبت حركة التحرر السياسي التي اخذت تنتشر في العالم العربي دورها في بدء تدخل الادارة الحكومية في كل مراحل العلاقات بين الشركات والحكومات .

والحقيقة التي يجب أن تكون واضحة تماما هي أن الإيرادات تمثل عنصرا هاما في ميزانيات الدول العربية المنتجة للبترول (٩٠ ٪ من ميزانية الكويت و ٨٥ ٪ من ميزانية السعودية و ٥٠ ٪ من ميزانية العراق) ولما كانت الدول العربية ما زالت متخلفة اقتصاديا فان الإيرادات البترولية هي العامل الاول في تنمية الاقتصاد القومي ومن ثم كان اهتمام الحكومات العربية بالعمل على تنمية إيراداتها البترولية

وليس هناك من شك في أنه يتعين على الشركات البترولية - كنتيجة لتزايد الوعي البترولي في الدول العربية - أن تبادر من جانبها الى تصحيح أوضاعها وتعديل شروط امتيازاتها بما يحقق الأمان القومي المشروعة للشعوب التي سمحت لها باستغلال ثرواتها وأولى هذه الأمان أن تشارك الدول المنتجة في ملكية الامتيازات لا مجرد الحصول على مزيد من الارباح وإنما لتكون لها مصلحة مباشرة في نشاط الشركات بما يحقق الفائدة للجانبين معا ، ولقد أن الأوان لوضع حد للتحكم المطلق من جانب الشركات في صناعة البترول ، وهو المصلح الرئيسي للثروة القومية العربية تديرها وتستغلها وفقا لأهوالها دون مشاركة فعالة من جانب حكومات الدول المنتجة في رسم سياستها وتحديد أهدافها .

أما بالنسبة لمبدأ مناصفة الارباح الذي اخذ به فعلا في بعض البلاد العربية فإنه وإن كان قد رفع من مستوى العائدات البترولية إلا أنه مع ذلك مازال هذا المستوى منخفضا اذا ما قورن بالامتيازات المهمة التي حصلت عليها تلك الشركات - إذ أن مبدأ

المنافسة يطبق على الربح الناتج عن بيع البترول الخام وحده دون أن يسرى على أرباح عمليات النقل والتكرير والتسويق ، علما بأن الشركات الأجنبية العاملة في الشرق الأوسط لشركات متكاملة من الناحية الاقتصادية أي أن كلاهما تعمل في إنتاج الخام وتكريره وتسويق المنتجات المكررة ونقل الخام والمنتجات وعليه فإن الجزء الأكبر من إنتاج الخام العربي إنما ينصب إلى معامل تكرير الشركات المنتجة ذاتها فلا يمكن القول بوجود بيع قسلي

وقد باتت الحكومات العربية الآن أكثر أدراكا لعيوب مبدأ منافسة الأرباح ومن ثم بدأت المطالبة بتعديل الشروط المالية القائمة ومما زاد من قوة هذه المطالبة اقدام الشركات على تخفيض الأسعار في أغسطس ١٩٦٠ ، ولا شك أن التخفيضات المصطنعة التي تلجأ إليها الشركات الكبرى في بعض المناطق سواء كان ذلك لأسباب سياسية أو لتحقيق بعض الفوائد لفروعها في منطقة ما على حساب منطقة أخرى قد أضحت تفقد خطورتها على مر الزمن بعد أن انتهت إليها الشغوب والمكومات ، يدل على ذلك التغيرات الكبيرة التي طرأت على التشريعات البترولية والضغوط المتزايدة من جالِب الحكومات لرفع نسبة مساهمتها في القطاع البترولي وزيادة درجة إشرافها عليه فاقدمت انقضى زمن كانت الدول العربية تقنع بدور التفرج أو الشريك القائم (الموصى) الذي يترك ثروته للغير يستثمرها على هواه دون أن تشارك في العمل أدنى مشاركة أو اتخاذ أي قرار في المسائل الحيوية المتعلقة بالإنتاج والتكرير والنقل والتسويق وأضحت اليوم تطلب المشاركة الفعلية الكاملة في استغلال بترولها وتصريفه .

ولكن كان مبدأ منافسة الأرباح قد سلم من أي هجوم جنى في مؤتمر البترول العربي الثالث إلا أن الحكمة وبعد النظر يقتضيان الشركات أن تبدأ في التخلي عن هذه القاعدة التي بدأ تطبيقها في إقليم الشرق الأوسط منذ أكثر من عشر سنوات كخطوة أولى في طريق تطوير شروط الامتيازات البترولية .

ولعل شركات البترول الكبرى تدرك اليوم أكثر من أي يوم مضى وجوب تخليها عن مبدأ قديم نادى به المهيمنون على شئوننا في

المعزول الخوالي منذ فجر صناعة البترول وهو المبدأ القائل بأن شركات البترول يؤخذ منها ولا تعطى طواعية أو اختياراً فالواقع أن اليمطة العربية الكبرى التي شهدتها الأعوام الأخيرة قد أحالت ذلك المبدأ البالي إلى ثقل يفل أعناق الشركات العاملة في إقليم الشرق الأوسط .

وبناء عليه فإنه يجب الوصول إلى اتفاقات جديدة لا تسيء إلى مصالح الدول العربية المنتجة للبترول ولا تمس سيادتها وفي الوقت نفسه تحقق ربحاً عادلاً لشركات البترول حتى يتم القضاء على توتر العلاقات البترولية باعتبار التوتر ضاراً بمصالح الشركات والبلاد العربية على السواء على أن يراعى من أجل الوصول إلى ذلك أهمية عوامل البترول في التنمية الاقتصادية للدول العربية والطبيعة السياسية التي تحيط بالعمليات البترولية وتلافى عيوب مناصرة الارباح من حيث المبدأ أو من حيث التطبيق . ويجب قبل كل شيء أن تقوم مشاركة ايجابية فعالة من جانب الحكومات العربية في المشروعات البترولية في بلادها وأن يخصص جزء من الدخل البترولي لتكوين جيل من الخبراء الفنيين العرب في فروع النشاط البترولي كلها فإن مما يشهد بالإسناد أن تصرف أن ما يكرر من بترول الشرق الأوسط في دخل المنطقة لا يزيد في مجموعه عن ٢٥٪ من انتاجها الاجمالي وأن هذه التعمية تنخفض إلى ١٠٪ إذا اقتصرنا على الدول العربية وأنه لمن سخريه القدر أن تكون أغنى بقاع الأرض بالبترول غير قادرة على الاستفادة منه إذ نجدها على قدر قليل من الاستطاعة الاستهلاكية كما نجدها فقيرة برأس المال والأجهزة والمعلومات الفنية وقد آن للعرب أن يخرجوا من طور الدخول الذي اعتراهم من تدفق العائدات السنوية الضخمة التي تدفعها الشركات ومن الكتلة التي تأتت لهم من اتفاق هذه العائدات وذلك لكي يقوموا بعمل ايجابي أساسى بشأن زيادة امكانياتهم للاستفادة من هذه الثروة القومية .

وأن ما نخلص إليه الآن هو أن على الحكومات العربية الآن أن تقف موقفاً أكثر حزمًا بالنسبة للشركات البترولية الاحتكارية . ولحسن الحظ فإن التطور الحتمي للأحداث يجعل هذه الحكومات في الموقف الأقوى وعلى الحكومات العربية أيضاً الاهتمام باستغلال

الموائد البترولية فتندفع في انشاء الصناعات البترولية في داخل المنطقة حتى يمكن ان يستفيد العرب من امكانيات بلادهم أكثر فائدة ممكنة ، وذلك بإنشاء مصانع بترولية يمكن تسويقها في الاسواق الامريكية والآسيوية هذا بالإضافة الى انشاء مشروعات انتاجية أخرى تعود على العرب بالخير بدلا من اتفاق الأرباح البترولية على الكماليات التي لا تفيد مجموع الشعب العربي وبالإضافة على هذا فان على العرب أن يتذكروا دائما أنهم يعيشون الآن في العصر الذهبي لبترولهم ويجب أن ينتهزوا هذه الفرصة في تأمين مستقبلهم ومستقبل أجيالهم القادمة ، والآن نود أن نصلح قليلا عن عقود الامتياز وشروطها ونحاول أن نستعرض أهم تلك العقود ومقارنة بعضها ببعض لرى مدى التطور الذي طرأ على موقف كل من الحكومات العربية المنتجة والشركات البترولية .

فقد عرفنا أن الشرق الاوسط يمر في الوقت الحاضر بفترة ثورة مزدوجة فهو من ناحية يحرر نفسه من سيطرة الغرب ومن ناحية أخرى يسعى لتغيير نظمه الاقتصادية والاجتماعية مع مايصاحب ذلك من تغيرات سياسية وقد عرضنا فيما سبق لتلك النظم الاقتصادية والعوامل السياسية التي كانت تحكم في مصر شرقنا العربي فكانت الشركات البترولية المتمتعة بالتأييد السياسي من الدول التي تتبعها تحصل على أسس الامتيازات من الدول العربية في حين كان العرب الذين يبهروهم الكنز البترولي الذي ظهر فجأة يوافقون على هذه الامتيازات بسرعة ودون اعتراض وهم يظنونها في غاية السخاء وقد كان من ضمن الميزات التي تتمتع بها الشركات البترولية وما يزال بعضها يتمتع بها حتى الآن إعفاء الشركات من جميع الضرائب المفروضة والتي ستفرض مستقبلا في البلاد العربية .

ولكن مركز الثقل في القوى التفاوضية قد تغير الآن في مصلحة الدول العربية بعد المكاسب التي حصلت عليها تلك الدول من بين أنياب الشركات الاحتكارية فالمفروض أن الشروط المالية في امتيازات البترول شروط تضيق طريقة معينة لتوزيع الربح الصافي الناتج عن عمليات استغلال البترول بين الشركات القائمة على الاستغلال وحكومات البلاد العربية التي منحت هذه الشركات امتياز استغلال البترول في أراضيها ولم تكن عقود الامتياز البترولية القديمة مجرد

عقود تجارية بل تأثرت بمزيج من العوامل السياسية والاجتماعية ذلك لان تلك العقود قامت شكلا وموضوعا على أساس علاقات كانت قائمة بين الدول التي تتبعها شركات البترول ودول متخلفة اقتصاديا بعيدة عن مستوى النضج السياسي ولو احتفظت عقود الامتياز بالطابع التجاري الخاص لصممت تحت ضغط التطور التاريخي .

ويرجع فشل عقود الامتياز وما جلبته على صانعيها من مناعب الى عدم وجود اساس منطقية او قانونية سليمة تقوم عليها فضلا عن افتقارها الشديد الى المرونة الواجبة لتجعلها تتشخص مع سير الزمن وما كان ينتظر ان يطرا على كيان الدول العربية من تغيرات جوهرية بفعل التقدم الاقتصادي والنضج السياسي ومن ثم فقد عاب هندريكس على العقود القديمة طول مدتها .

ومن اسباب فشل عقود الامتيازات البترولية تضمنها لاحكام غير واقعية من شأنها ان تخلق الاحتكاك الذي يغضى الى كثير من الاحيان الى المنازعات .

ونفسا المشكلات العامة ذات الطابع المشترك في اغلب عقود الامتياز المعقودة في البلاد العربية الى ثلاثة اسباب رئيسية اولها ما ذكرناه سابقا من تفوق احد الجانبين المتفاوضين على الجانب الآخر في الخبرة والتمرس سواء في صناعة البترول ذاتها او في المشئون التجارية بصفة عامة الامر الذي يمكنه من تقليب وجهات نظره وفلسفاته الخاصة وثانيها هو اندفاع بعض الدول الى التسجيل يعقد الاتفاق باعمال ودون روية متأثرة في تصرفها هكذا بعوامل التهاافت على الحصول على مال عاجل الامر الذي يميها عن دراسة التفاصيل وتمحيصها ... وثالث هذه الاسباب هو اضطراب بعض الدول الى قبول الشروط التي تعرضها الشركات نظرا لوقوع مثل هذه الدول تحت السيطرة السياسية والاقتصادية للدول التي تتبعها الشركات وان الاتفاقيات التي عقدت على هذا النحو في طريقها الى الاندثار . بل ان بعض الشركات تعمل الان سرا على اعادة صياغتها بما يكفل لاعمالها الثبوت والاستقرار ..

وبهنا هنا ان نستعرض امتيازين من أحدث الامتيازات

البتروكليه المقنونة في البلاد العربية احدهما عقد الامتياز الذي أبرم في شهر يناير ١٩٦١ بين حكومة الكويت ومجموعة شمل ، ويعتبر أحدث عقود الامتياز التي أبرمت في الشرق الاوسط وبمقتضى هذه العقد حصلت مجموعة شمل على حقوق البحث عن البترول في منطقة واسعة من مياه الرصيف القاري بالكويت ولقد وصف بعض أعضاء مؤتمر البترول العربي الثالث الذي عقد بمدينة الاسكندرية في أكتوبر ١٩٦١ هذه الاتفاقية بأنها خطوة طيبة في طريق المشاركة الايجابية بين البلاد العربية وشركات البترول الكبرى وبالمقارنة بين اتفاقية شمل والاتفاق الياباني الكويتي الذي عقده عام ١٩٥٨ لاستغلال مياه الرصيف القاري للمنطقة المحاذية الكويتية المتعددة نجد أن هذه الامتياز تكاد تكون واحدة في العقدين وقد حدثت في الاتفاق الياباني بـ ٤٤ سنة ، في حين هي في عقد شمل ٤٥ سنة وحدثت بداية الانتاج على النطاق التجاري في الاتفاقين بالوقت الذي يبلغ فيه مستوى الانتاج معدلاً منتظماً قدره ١٥٠٠٠ برميل يوميا .

وبمضى الاتفاق الياباني بأنه عند بلوغ الانتاج ٧٥٠٠٠ برميل يوميا يتعين على الشركة اقامة معامل تكرير لا تقل طاقتها في أي وقت من الاوقات عن ٣٠٪ من انتاج منطقة امتيازها ٠٠٠ اما اتفاقية شمل فتعني بأنه عند بلوغ الانتاج (حدا وافر) تبدأ مباحثات بين الجانبين لاقامة معامل للتكرير ، وواضح أن ميوعة هذا النص تفتح المجال أمام قيام مشكلات بين الحكومة والشركة عند بلوغ الانتاج (الحد الوافر) الذي لم يحدد هو الآخر في الاتفاق .

وكذلك يقضى اتفاق الشركة اليابانية بأن كل ما يزيد عن حاجة الشركة لمبيعات الانتاج من الغاز الطبيعي الناتج من الحقول المكتشفة يكون ملكاً لحكومة الكويت وتلتزم الشركة بتسليمه للحكومة مجاناً في مركز للتجميع أو أية نقطة مناسبة من الناحية الفنية تعينها الحكومة اما اتفاقية شمل فتعني بأن الغاز الطبيعي في حالة استغلاله يصبح جزءاً من انتاج الخام الخاضع لعملية اقتسام الارباح ، والتزمت الشركتان باقامة المنشآت اللازمة للاستفادة من الغاز ، وعليه فانه فيما يتعلق بالغاز الطبيعي تعتبر الاتفاقية اليابانية أرحم كلفة من اتفاقية شمل .

ويقضى الاتفاق الياباني بأن تدفع الشركة للحكومة كل عام أكبر البتود الآتية . الأيجار السنوي - ٥٧٪ من أرباح الزيت الخام - قيمة الاتاوات - ٤٠٪ من قيمة زيادة الربح عن قيمة الاتاوات المستحقة أن وجدت ، ويقضى عقد امتياز شل بأن تحصل الحكومة على أكبر البتود التالية : قيمة الأيجار السنوي - قيمة الاتاوة - ٥٠٪ من أرباح الزيت الخام .

وينص عقد امتياز الشركة اليابانية على أن تحصل الحكومة على ٥٧٪ من أرباح التسويق البترول . أما عقد شل فلم يشمل الاعطيات الزيت الخام .

ولا ريب في أن شروط الشركة اليابانية بالنسبة لبدا اقتسام الأرباح أسخى كثيرا من الرايا التي تضمنها امتياز مجموعة شل ، والآن بعد هذه المقارنة السريعة هل يمكن أن نقول أن اتفاقية شل كانت بحق خطوة الى الأمام ؟ لها كذلك إذا قمتناها باتفاقيات الشركات الثماني الكبرى العاملة في إقليم الشرق الاوسط ولكنها كانت من الناحية العملية خطوة الى الخلف لو قارناها بما حققته اتفاقية الشركة اليابانية التي يرجع تاريخها الى ثلاث سنوات مضت .

وإن كان هذان الاتفاقان يمثلان خير ما وصلت اليه العقود البترولية في البلاد العربية على الرغم مما ثبت من هذه المقارنة من أن الاتفاق مع الشركة اليابانية كان أفضل من اتفاق شركة شل على الرغم من أن الاول كان سابقا للثاني بثلاث سنوات كاملة ومع ذلك فإن الاتفاقيين يعتبران خطوة الى الامام وأملنا كبير في ألا تكون هناك أية خطوات الى الوراء ، وأن يستمر التقدم من أجل تحقيق شروط أفضل لاستغلال البترول العربي .

وما قلناه من عائدات عقود الامتيازات البترولية يمكن أن نقوله أيضا عن عائدات الحكومات العربية من عملية نقل البترول بالانابيب فإن الدلائل الواقعية تشير الى ارتفاع مستوى هذه العائدات وإلى ارتفاع مواز في قوة الحكومات النسبية في المساومة تجاه شركات البترول التي تستخدم هذه الانابيب وقد مرت العوائد على خطوط

الانابيب بثلاث مراحل ثى السنوات الثلاثين الاخيرة اولاهما مرحلة
 الاعطاء من جميع الضرائب ورسوم المرور ، وقد امتدت هذه المرحلة
 حتى سنة ١٩٥١ وارتبطت بالسيطرة البريطانية والفرنسية على
 الشرق الاوسط اذ كانت لهاتين الدولتين - وما تزال لهما - مصالح
 بترولية فى البلاد العربية وثابتهما مرحلة دفعت بها رسوم مرور
 متواضعة بلغت ٢٠١٦ جنيهها عن كل الف طن يمر بالانابيب
 فاستغرقت هذه المرحلة من ١٩٥١ الى ١٩٥٥ وفيها استكمل استقلال
 البلاد العربية وثالثة هذه المراحل مناصفة الارباح بين الحكومات
 وشركات الانابيب ابتداء من ١٩٥٥ حتى الآن وتمثل هذه المرحلة
 تكافؤ قوى المساومة بين شركات الانابيب والحكومات العربية وتلوح
 فى الافق مرحلة رابعة يكون للحكومات العربية فيها الكلمة الاولى فى
 تحديد العائدات مع توحى الحصول على افضل دخل مستطاع واذا
 كانت المفائدة من صناعة البترول ترتبط بعاملين هما عامل ربح
 الصناعة وعامل المساومة (المفاوضة) ، واذا كان تصرف الحكومات
 يعتبر معقولا اذا حاولت ان تحصل على الحد الاقصى من المنافع
 المباشرة وغير المباشرة من موارد الامة ، فلا بد من أن تهتم الحكومات
 العربية بتقوية مركزها التفاوضى وفى الوقت نفسه لا بد لهذه
 الحكومات من اعتماد طريقة اقتصادية سليمة لتحديد ارباح النقل
 بالانابيب فى البلاد العربية ، وذلك بأن تكون ارباح الحكومة عن
 مرور الانابيب بأراضيها موازنة لوقر التكاليف الناتج عن تفضيل
 طريق الانابيب عن الطريق الآخر مع عارق بسيط يكفى لحظر
 الشركات على اتخاذ الطريق الاول بدلا من الطريق الآخر ولا شك فى
 أن الشركات البترولية تحاول أن تنسحب باصرار بالمصالح المكتسبة
 والامتيازات الممنوحة لها ، وحتى لو تثيرت الظروف فإن هذه الشركات
 تمسك الى الجدل المعقد والاستمانة بالاتفاقيات الدولية التى لا تمت
 الى الموضوع بصلة ولكن يجب أن تنف الحكومات العربية جبهة
 واحدة لمنع هذه المحاولات ، سواء كان ذلك بالنسبة لموارد
 البترول أو لعوائد النقل بالانابيب .

وفى ختام هذا الحديث عن موقف الحكومات تجاه الاحتكارات
 البترولية نود أن نأتى بالتوصيات التى ذكرها مستر هندريكس فى
 مؤتمر البترول العربى الثالث الذى عقد بالاسكندرية فى يناير ١٩٦١

عن الشروط التي يرى توافرها في عقود الامتياز التي تعقد بين الحكومات المنتجة للبترول ، وبين الشركات البترولية فيرى مستر هندريكس انه :

« لا يجوز أن تمنح إحدى الشركات حقوقا أساسية شاملة دون تحديد واضح للالتزامات التي تقع على عاتق الشركة في ممارستها لحقوقها ولا تمنح الشرة أية حصانات ضد أنواع معينة من الضرائب أو من زيادة الضرائب عامة إلا لمدة محدودة لا تتجاوز المدة المعقولة اللازمة لاسترداد رأس المال المستثمر ولا يجوز أن تتضمن عقود الامتياز شروطا تحرم الدولة من حقها في سن تشريعات جديدة تتعلق بموضوعات معينة أو شروط تجعل الدولة على تغيير تشريعات قائمة ولا يجوز أن يتضمن العقد أي شرط غير مقيد للتحكيم في المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام الاتفاقية وإذا كانت الدولة مانحة الامتياز تملك نظاما قضائيا شاملا فيجب ألا تتضمن الاتفاقية أي شرط يقضي بالالتجسس إلى أية هيئة قضائية « اجنبية » أو إلى القانون الدولي في تفسير شروط العقد ولا يجوز بأي حال أن يتضمن أي شروط تبدو في شكلها أو معناها مهينة للسيادة القومية أو لكرامة البلاد مانحة الامتياز وينبغي بصفة خاصة تجنب وضع حد أقصى لضريبة الدخل إلا للمدة المعقولة التي تتوقع فيها الشركة استرداد قيمة استثمارها ويجب التفادي من تضمين العقد شروطا غير عملية أو غير ذات موضوع سواء من الناحية « القانونية » أو العملية لمجرد اجتذاب الرأى العام إلى جانب الاتفاقية .

لانيا - موقف جامعة الدول العربية :

تنبهت جامعة الدول العربية إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تسهم به في تنمية الوعي البترولي العربي ، وتحقيق التعاون التام بين الدول العربية من أجل المشاركة في تنمية وتوجيه ثرواتها البترولية فعقدت ثلاثة مؤتمرات بترولية كان آخرها ذلك المؤتمر الذي عقد في الاسكندرية في المدة من ١٦ إلى ٢١ أكتوبر ١٩٦١ ، والذي كان مرآة صادقة لما أمكن لجامعة الدول العربية تحقيقه خلال العامين اللذين انغمسا منذ اللقاء الاول لرجال صناعة البترول في

مدينة القاهرة في شهر ابريل عام ١٩٥٩ وقد تقرر ان يعقد مؤتمر البترول العربي الرابع في مدينة بيروت في يوم الاثنين من شهر نوفمبر من عام ١٩٦٢ .

وقبل ان ننوه بما استطاعت جامعة الدول العربية ان تحققه من خلال مؤتمراتها البترولية الثلاثة يهمننا أولا أن نذكر المحاولات السابقة لمحاولات الجامعة العربية لعقد مؤتمرات بترولية لمناقشة أهمية هذه المادة الحيوية - البترول - في مستقبل الأمة العربية ~~هناك~~ شك أن الكثيرين من أبناء الأمة العربية قد شعروا بضرورة إعادة تخطيط اقتصاديات الدول العربية على أساس علم الاعتماد على سلعة تصديرية كبيرة واحدة هي البترول ولا سيما أن المستقبل ينبتنا بظهور طامعت أخرى كالطاقة الذرية التي قد تحل محل البترول وتقتضي على استخداماته الحيوية - ومن المعتقد أن التخطيط الجديد لا بد وأن يبنى أساساً على تكتل اقتصاديات دول المنطقة حتى يضمن لها طريقاً واحداً يحقق لها أهدافها التي من أهمها الاكتفاء الذاتي وفي نطاق هذا التكتل تظهر أهمية التعاون الفعال بين الدول العربية المنتجة للبترول . في سبيل وضع سياسة موحدة أساسها توزيع انتاجها من البترول بطريقة لاتصر مصالح إحدى الدول على حساب مصالح أخرى وبمساعدة على تحقيق ذلك تنوع انتاج المنطقة من حيث طبيعته كخلم وطبيعة الطلب عليه .

وكان من أثر هذا التنبيه لأهمية التخطيط الواعي للمستقبل البترولي أن جمعية المهندسين بمدينة الاسكندرية عقدت في ١٥ من ابريل ١٩٤٨ مؤتمراً للبترول دعت اليه رجال صناعة البترول ، وقدمت الى المؤتمر أبحاثاً هامة عن الفوائد التي تجنيها الدول العربية من وراء الاشراف على الصناعات البترولية وكذلك فقد عقد في القاهرة بناء على توصية مجلس الجامعة العربية مؤتمر ضم غرف التجارة العربية درست فيه امكانية إقامة سوق عربية مشتركة وتأسيس شركة ملاحية عربية لنقل البترول العربي الى المستهلكين ثم تقرر عقد المؤتمر البترولي العربي الاول في ١٩٥٨ على ان يسبقه تحضير دراسي من قبل الخبراء الذين سيبحثون في بغداد ، ودعت كل الدول العربية المنتجة للبترول الى الاشتراك في هذا المؤتمر بما في

ذلك لِمَارات الخليج العربي وقد كان من الظواهر المبشرة بالحجر التي بدت في المؤتمر هي تلك الروح الإيجابية التي بدت في ذلك المؤتمر من أقدم بعض الشركات وانهيئات النولية البترولية الكبرى على عرص وجهة نظرها في موضوعات حيوية كالتسويق والمشاركة وعلاقة المنتج بالمستهلك فبينما قد عودتنا الشركات العالمية الا تقتدى مساهمتها في المؤتمرات العربية السابقة حدود البحث الفني البحث دون أن يتطرق الى نقاط الخلاف الأساسية القائمة بينها وبين حكومات الدول المنتجة اذا بنا نراها في هذا المؤتمر قد بدأ بعضها ينبد الطريقة السلبية الى طريق ايجابي .

وقلمت في هذا المؤتمر أبحاث هامة منها البحث الذي تقدم به مستر فزانك هندريكس المستشار القانوني لوزارة البترول في المملكة العربية السعودية عن الامتيازات البترولية في الشرق الاوسط وكان مستر هندريكس قد لمع لأول مرة على مسرح صناعة البترول العربية عندما وقف في مؤتمر البترول العربي الاول الذي عقد بمدينة القاهرة في شهر ابريل سنة ١٩٥٩ يدافع عن حق الدولة المنتجة في إصدار ما تراه مناسباً من التشريعات لتحسين شروط استثمار ثرواتها وحماية هذه الثروات من سوء الاستغلال ، فكان بذلك أول خير اجنبي يتخذ هذا الموقف ، وكان بحثه ذلك بمثابة قبلة انفجرت في وجوه الشركات الكبرى المستغلة لبترول العالم العربي فجندت أقلام خبائها للرد عليه بكيلة الساميين التاليين .

ولئن كان مستر هندريكس قد أثار عاصفة من الجدل بموقفه في المؤتمرين الاول والثاني لقد استطاع بهدوء منطقة في الاسكندرية أن يجتلب الثناء من أشد معارضيه بحقوا فوقف مستر تشيز هولم الذي سبق أن خاض معه معركة عنيفتين في عامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ يعلن أنه مضطر لترك سيفه في غمده وهو يعلق على كلام غريمه .

وتجلى محاولة هندريكس في التزام جانب الاعتدال في القائه للو في كل ما تقدم على عاتق الشركات والحكومات معا وهو بهذا يناقض ما قاله في صدر بحثه من أن عقود الامتياز القديمة أبرمت مع دول متخلفة بعيدة عن النضج السياسي .

وكذلك من الأبحاث الهامة التي قدمت في المؤتمر البحث الذي

قدمه الدكتور لييب شفير عن القوى التفاوضية النسبية لكل من الدول العربية والشركات البترولية ذلك البحث الذي استعنا به في توضيح موقف الحكومات تجاه الشركات الاحتكارية .

وقد انتهى مؤتمر البترول العربي الثالث الذي دعت الى عقده جامعة الدول العربية الى نتائج هامة فقد جاءت أولى توصيات مؤتمر البترول العربي الثالث توكيفا لمستولية مشتركة تضامنت الدول العربية في حملها حفاظا على سلامة الكيان العربي من خطر العدو المشترك اسرائيل وتبنيها للحكومات العربية الى ضرورة مضاعفة التدابير لمنع وصول البترول العربي الى اسرائيل ، ولم يفضل المؤتمر عن تحديد شركات البترول العاملة في العالم العربي من التحايل على توريد اسرائيل بحاجتها من البترول .

وجاءت التوصية الثانية للمؤتمر تعزيزا لحق شعب الجزائر في السيادة الكاملة على أراضيها وما تكنه تحت رمالها من ثروات ، ولو تأملنا ما تلا ذلك من توصيات لوجدناها في مجموعها رسم اطارا سليما واضحا للصورة التي ينبغي أن تكون عليها صناعة البترول وبين الطريق السوي الى تحقيق الصورة المنشودة التي تكفل للامة العربية والانسانية جملة الطمأنينة والرخاء ، وقدم المؤتمر لهذه التوصيات بالتعبير من وجهة اهداف الدول العربية النابعة من وجهة آمال شعوبها وما تقتضيه هذه الوجة من ضرورة العمل على توحيد السياسة البترولية العربية في المجالات الادارية والفنية على السواء ، كما دعا المؤتمر الى توحيد أسس الاتفاقيات ، وفي هذا كله خير ضمان لحصول الدول على حقوقها كاملة .

لم يفضل المؤتمر المقومات الأساسية للمشاركة الايجابية واحمها نوافر الكفايات الفنية في جميع المستويات بين أبناء الامة العربية فندعا الحكومات والشركات معا الى اقامة العدد الكافي من المعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني في جميع البلاد العربية وحض الحكومات على الزام الشركات بتهيئة الفرص للمواطنين العرب لاستكمال خبراتهم الفنية وتمكينهم من الاضطلاع بالمستويات الاحصائية في مختلف حقول النشاط البترولي .

ولكى يكتمل دور صناعة البترول كعامل حيوى فى النهوض الصناعية فى البلاد العربية اوصى بالزام شركات البترول باستخدام المصنوعات والمنتجات والخامات العربية فى عملياتهم لما أمكن ذلك كوسيلة فعالة لدعم الصناعات العربية وتطويرها فضلا عما يترتب على ذلك من تحقيق مصيب اوفر من الدخل البترولى للامة العربية فى مجموعها .

وحدث المؤتمر الدول العربية على التعاون المتثمر فى دراسة وتنفيذ المشروعات البترولية المشتركة حتى تكون للامة العربية مشروعاتها المتحررة من اى استغلال اجنبى تم دعا المؤتمر الحكومات الى مضاعفة جهودها للمساهمة الايجابية الفعالة فى نشاط الشركات العاملة فى بلادها وحث الحكومات مصالح الطريق الى تحقيق هذه المشاركة وذلك بالمساهمة فى رأسمال الشركات والمشاركة الفعلية فى ادارتها بما يؤمن مصالح وحقوق الشعوب العربية من جهة ويكفل استقرار العلاقات بين الحكومات والشركات من جهة أخرى .

، وأوصى المؤتمر بضرورة العمل على صيانة الثروة الطائلة من الغاز الطبيعى التى ما زال الجانب الأكبر منها يحرق فى حقول البترول فدعا المؤتمر الى التوسع فى استغلال الغازات البترولية كمصدر للطاقة أو لصناعة الكيماويات البترولية وإعادة الفائض منها الى باطن الارض تمهيدا لاستغلالها فى المستقبل .

وكذلك اوصى المؤتمر باتخاذ كل ما يمكن من تدابير لحماية العاملين فى صناعة البترول من اخطار الصناعة وطالب الشركات بضرورة تأمين سلامتهم .

واختتم المؤتمر توصياته بتأييده لحق الحكومات العربية فى كل ما تتخذه من اجراءات تستهدف المحافظة على مصالحها البترولية ولحقها فى الحصول على أسعار عادلة للبترول الذى تنتجه أراضيها

وإذا نحن استعرضنا هذه النتائج التى انتهى مؤتمر البترول العربى الثالث اليها فإننا نجد أنها بدون استثناء قد وصلت الى الحلول السليمة التى تكفل للامة العربية الازدهار والتقدم ، فمما لا شك فيه ان تعاون الدول العربية المنتجة للبترول والناقلة له وغيرها مما

تنتظر مستقبلا فيه ، من شأنه أن يضاحف الفوائد الاقتصادية لهذه المادة « الحيوية » وأن يزيد من انتفاع الشرق الاوسط وأوروبا وأمريكا جميعا بها وأن يعلى من شأن العرب في المجال القومي والصعيد الخارجى وأن يكون خير مسند لهم فى تمكن التفاهم الدولى الذى يسعون اليه ايمانا بمثلهم العليا ومضيا فى تقاليدهم الخالدة ودعمها للسلام العالمى .

ولا شك أن جامعة الدول العربية قد أسهمت بدور كبير عن طريق المؤتمرات التى عقدتها وعن طريق البحوث التى يقوم بها رجالها فى الميدان البترولى وكذلك فى توعية الحكومات بما يجب عليها أن تفعله فى هذا الميدان الهام من أجل رفاهية شعوبها ، ولا شك أيضا أن العرب جميعا ينتظرون الى مجهودات الجامعة العربية فى هذا المجال بتقدير كبير وينتظرون منها مجهودات زائلة أخرى فيما يختص بالثروة البترولية العربية .

ثالثا - موقف الشعب العربى :

لم نأت بموقف الشعب العربى فى نهاية المطاف الا لانه العامل الحاسم فى هذا المجال قايما كانت المجهودات التى تقوم بها الحكومات من أجل تحرير الثروات البترولية العربية من الاستغلال فان هدف المجهودات ستضيع هباء ان لم تكن نتيجة عن وعى شعبى اصيل وقد اثبت شعبنا العربى فى مختلف المناسبات انه واع لكل ما يدور حوله عارفا بحقوقه وواجباته فاذا كان الاستعمار قد استطاع ان يفرض نفسه بالعسف على الامة العربية ردحا من الزمن مستنزفا ثرواتها القومية فان كل هذا قد أصبح الآن ألوا بعد عين بفضل الوعى القومى الاصيل بين أفراد الشعب العربى فى كل مكان .

وفىما يختص بالقومى البترولى يجب ان نثبت هنا ان الوضع الذى خططته الشركات الاحتكارية الكبرى ومن ورائها دولها لاستنزاف بترول العرب ، هذا الوضع موشك على الانهيار وخاصة بعد ان تكون طبقة عمالية واعية لواقعها القومى وواجبها العدى

حول ابلر البترول في الكويت والبحرين وقطر وغيرها من البلاد العربية المنتجة للبترول . ويقول **بيروودو** في ذلك : « ان الطبقة العمالية الناقضة التي تجمعت حول ابلر البترول في الخليج العربي مستخدمة الاضرابات لأول مرة في تاريخ الجزيرة العربية لى ذلك دلائل تنفر بقرب اندلاع الثورة العارمة التي ستفجر وجهها الشرق » . وحقا فان الوعي القومي العربي المتزايد في نفوس أبناء الشعب العربي اصبح مهيظا في سائر بلدان الشرق العربي ، وقد صاحبت حركة القومية العربية حركات ثورية لم تعهد من قبل في مناطق جنوب الجزيرة والخليج العربي ، ومنذ عام ١٩٥٣ بدأت أشد متاعبه الاستعمار في هذه الاقاليم ولا تزال متصلة الى اليوم وفي منتصف عام ١٩٥٥ تسميت ثورات وطنية في عدن اذعلنت بريطانيا فهاجم الوطنيون العدنيون البريطانيين وهاجم الجنود العرب ضباطهم البريطانيين ودارت معارك حامية أسفرت عن كثير من القتل والجرح واستخدم سلاح الجو البريطاني في اعمال الابادة الجماعية للوطنيين والجنود العرب وتهديم القرى ومجموعات المنازل .

وفي ٨ من يناير ١٩٥٦ قامت حركة كبيرة في البحرين استمرت وقتا طويلا وشملت الامارة كلها وانتهت بنزول السلطة البريطانية على مطالبها ثم حضور زعمائها الى القاهرة يلتصون منها العون في حركة الاصلاح للشعور ، وحينئذ لم تجد بريطانيا مناصا من ان تلجأ الى العدوان على قلبها النابض وعقلها الموجه أملا يائسا في أن تعيد التاريخ القهقري فكان العدوان الثلاثي على مصر ونتائجه الفاضلة التي اذاقت الاستعمار الويلات وكيلت المستعمرين أكبر الهزائم .

وكذلك الامر بالنسبة لعدن التي تعتبرها بريطانيا مستعمرة تابعة للتاج البريطاني فقد حدث في شهر مارس ١٩٥٦ أن أضرب خمسة آلاف عامل في معمل تكرير البترول بعدن كما أضرب عمال النقل واشتبكوا مع قائد الشرطة البريطاني وأصابوه بجراح بالغة وفي يوم ١١ من مايو ١٩٥٦ وصل الى عدن وكيل وزارة المستعمرات البريطانية فاستقبل بظواهرات عنائية تنادي بالحقوق الوطنية نظمتها رابطة أبناء الجنوب والجهة الوطنية المتحدة ونقابة العمال .

وقد بدأ التجاوب العربي على أشده عند ما وقع الصفوان على مصر ويقول بيروتندو : فعندما بدأت القنابل تتساقط على مصر لي ٣١ من أكتوبر أسرع المصريون إلى حد القناة لتعطيل الملاحة فيها وساندتهم السوريون فانسفوا أنابيب البترول ووقع الغرب في حيرة لأن شريان حياته قد انقطع .

وكذلك ظهر تضامن الشعب العربي على أشده في تأييد الكفاح الجزائري وكان من أبرز مظاهر هذا التضامن الاضراب العام الذي شمل هذه المناطق وسائر مناطق الوطن العربي يوم ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ احتجاجا على اعتقال السلطات الفرنسية للزعماء الجزائريين الخمسة في أثينا طرأهم الى تونس للاجتماع بملك المغرب ورئيس جمهورية تونس لبحث قضية الجزائر .

فاذا كان الغربيون يعرفون ان في منطقة الخليج العربي تتركز اعظم منابع مؤكدة للبترول في العالم اذ بلغت منتجاتها عام ١٩٥٢ نصف الانتاج العالمي اكمله وبترول الشرق الاوسط الذي تستنبطه أصلا شركات بريطانية وأمريكية يمون أجهزة الانعاش الاقتصادي في أوروبا الغربية فإن عليهم ان يعرفوا أيضا ان البترول العربي في هذه المناطق يجب الا يستختم الا لخدمة الشعب العربي وقد أثبت هذا الشعب في كل مناسبة أنه يمثل صفا واحدا مترابلا فعندما قوطعت الباخرة العربية « كليوباترا » رفض عمال الموانئ في الخليج العربي شحن ناقلة بترول تابعة للبحرية الأمريكية وكذلك فان باخرتين تابعتين لخدمة النقل الأمريكية اضطررتا إلى تغيير طريقهما وانتصرت القومية العربية في معركة المقاطعة الأمريكية الصهيونية للباخرة العربية كليوباترا بميناء نيويورك نتيجة لنصائح العمال العرب جميعا من الخليج إلى المحيط في رد المدوان حتى ان الغرب ذهل عندما وجد المقاطعة تشمل المناطق التي كانوا يستقنون أنها ما زالت داخل نفوذهم وقد وصف الضابط البريطاني المعجوز (ديكسيون) الذي عاش حياته كلها في منطقة الخليج ولا يزال يعيش بالكويت التجاوب العربي حول قضية فلسطين والمغرب العربي عند سنوات .

وإن للدول الاستعمارية الغربية أن تصحح معلوماتها عن الشعب

العربي ويكفي ما جاء على لسان رئيس وفد جمعية أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكية في القاهرة عندما قال :

« ان أكبر خطأ ارتكبه رجال الأعمال الأمريكيون هو سوء تقدير كفاية شعوب الشرق الأوسط وذكائهم وصفاتهم النبيلة » .

وكذلك فإن على الغرب أن يعرف عمثلا في شركاته الاحتكارية - ان الشعب العربي لم يعد يسمح بأن تستغل ثرواته ولا يستفيد منها ، واذا كانت الحقيقة المؤسفة أن العرب لم يسهموا حتى الآن في استغلال بترولهم مساهما مذكورا ، فباستثناء الجمهورية العربية المتحدة التي اقتضحت هذا الميدان في السنوات الأخيرة فقط - ليست هنالك أية هيئة عربية - حكومية أو أهلية - تمتلك أية حصة في امتيازات استغلال البترول العربي فإن الشعب العربي الوداعي الذي كافح السنوات الطوال ضد الاستعمار السياسي والاستعمار الاقتصادي سيقود الطريق الى المشاركة العربية الفعلية في الثروات البترولية ولا بد أن التغيير الذي سيحدث سيؤدي - في القريب المآجل - الى تطوير عقليات بعض الحكام العرب الذين سيقولون على العوائد البترولية لأنفسهم ولخاصتهم دور الشعب العربي صاحب الحق الأول والاخير في هذه العوائد .

نظرة أخيرة

عرفنا من كل ما سبق أن البترول حبة من الطبيعة للبلاد العربية أصبحت اليوم على ما سنعلم عليه من أهمية اقتصادية بالغة في المجال الدولي بفضل ما تضافر على استثمارها من جهود دولية، ويزيد من أهمية هذه الهبة أن احتياطي البترول في البلاد العربية هو أضخم احتياطي في العالم وأن البترول العربي كان أسهل اكتشافا وأقل في تكاليف الانتاج من بترول أية منطقة أخرى في العالم ولكن هذا البترول العربي أبلى منذ بدايته بتصارع الدول الكبرى في سبيل السيطرة عليه والتحكم في مصادره وممراته وقد عرفنا كل مظاهر هذا الصراع منذ مطلع القرن الحالي ، عندما بدأ الصراع البريطاني الألماني في الوقت الذي لم يكن يفتتح البترول في البلاد العربية سوى مصر التي بدأت في انتاجه في عام ١٩١١ والعراق التي كانت تنتجه بكميات ضئيلة جدا في أثناء الحكم العثماني ومع تعدد الاطراف المشتركة في هذه الرواية الطويلة من الصراع المستعصم على مقدرات الشعوب العربية بدأت هذه الشعوب تحس بملى الاستغلال الواقع عليها وبدأت كفاحها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي ونالت معظمها حريتها السياسية ولكن ما زالت الثروات البترولية العربية تستغل حتى الآن ومن هنا كانت المؤتمرات التي تعقد والبحوث التي تكتب من أجل تحرير البترول العربي من الاحتكارات العالمية المتسلطة عليه .

وقد رأينا ما تلجأ اليه الشركات الاحتكارية المستغلة للبترول العربي من الوان التلاعب لتزيد من أرباحها على حساب الدول العربية سواء كان ذلك بفرض عقود امتياز منحطة بالمصالح العربية وذلك بمساعدة القوى السياسية الدولية الكبرى التي يمثلها نفوذ البلاد التي تنهبها هذه الشركات أو عن طريق ما تعتمد اليه أحيانا من التلاعب في تحديد الاسعار أو تخفيض الانتاج أو غير ذلك من

الوسائل التي تتبعها لتقليل العائد الذي تحصل عليه الحكومات ولما كان هذا العائد يمثل جزءا كبيرا من إيرادات الدول العربية المنتجة - يصل الى ٩٨ ٪ بالنسبة للدخل القومي في الكويت - لذلك فإن هذه التخفيضات للصطنعة يكون لها أثرها الخطير إذ تؤدي إلى وقف تنفيذ بعض المشروعات التي كانت قائمة وعن ثم إلى البطالة بين العمال العرب - ولذا كانت الشركات تقيم المدن والملاعب والملاعب التي يتوافر فيها كل الامكانيات والكماليات والوان الترف والنعيم فانها تقيم كل ذلك للموظفين والعمال المستوردين من الخارج في الوقت الذي ينخفض فيه مستوى الاجور والخدمات بالنسبة للعمال الوطنيين .

وكان من أثر التخفيض الأخير الذي قامت به الشركات العالمية في أسعار البترول أن اجتمعت الدول المصدرة للبترول في بغداد في سبتمبر سنة ١٩٦٠ وقررت انفسها مؤسسة للدول المصدرة للبترول في جميع الدول المنتجة وأن توحد معاملاتها مع الشركات حتى لا تتمكن الشركات من اغراء بعض هذه الدول على حساب دول أخرى مصدرة وذلك فضلا عن تضامن هذه الدول المصدرة للبترول في حل المشكلات المتعلقة ونجد ذلك واضحا في التأييد الذي تلقاه فنزويلا في مشكلة تحديد الولايات المتحدة لوارثاتها البترولية منها والتأييد الذي تلقاه حكومة العراق في مفاوضاتها مع شركة بترول العراق ، ولا شك ان هذا الموقف الموحد للدول المصدرة للبترول - سواء كانت تلك الدول عربية أو غير عربية - سيؤدي إلى تقوية المركز التفاوضي لهذه الدول وإلى حصولها على شروط أفضل وعائدات أكثر وفرة ولو أن هذا الموقف ظهر إلى الوجود من قبل لما حدثت نكسة التأميم في إيران فلا شك أن تأميم البترول الإيراني كان من الممكن أن يعتبر خطوة طيبة ومثلا يمكن أن يحتذى لسيطرة الدولة على انتاج وتكرير وتسويق بترولها ولكن موقف الدول العربية المنتجة للبترول في ذلك الحين قد ساهم إلى حد ما في فشل التجربة بالإضافة إلى العامل الأهم وهو قيام الشركات الاحتكارية الأجنبية بساندها بحكوماتها بفرض حصار اقتصادي على إيران وبالإضافة لذلك إلى موقف العناصر الاستعمارية وعملاتها في داخل إيران الذين عملوا على تقويض حكم الدكتور مصدق ولكن الذي يعنيننا من هذا

المثل هو أن نقول إن الدول العربية المنتجة لو أنها كانت منافست إيران في تأميمها للبترول لخفضت الاحتكارات الأجنبية لارادة الصوب ولا يمكن لإيران في ذلك الوقت أن تنجح في تأميم بترولها بل ولا يمكن للدول العربية أن تستفيد من هذه التجربة ولكن التحكم الاستعماري في البترول العربي قام بالتوصع في الانتاج من الحقول العربية ليغطي النقص الذي نتج عن توقف بترول إيران وبعد ذلك تفرغت القوى الاحتكارية لقلب نظام الحكم الإيراني ولاجباط أية حركة لتأميم البترول في الشرق الاوسط .

وإذا كانت الدول النامية والحديثة الاستقلال في كل انحاء العالم تنبج الآن الى تحقيق الاشتراكية التي تلائم ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فإن أول ما يجب أن تطبق عليه الاشتراكية هو الثروات البترولية المتدفقة من جوف العالم العربي ، حتى تستخدم هذه الثروات من أجل تبعيم المستقبل العربي ويمكن أن يتم ذلك بإنشاء قطاع عام يساهم بنصيب كبير في الاستثمارات البترولية ولئن يؤدي ذلك الا الى نتيجة واحدة وهي أن الارباح التي يحققها القطاع العام لن تنبج الى جيوب اصحاب الشركات الأجنبية الاحتكارية وإنما ستعود الى خزانة الدولة الممثلة للشعب والتي يمكن أن تعيد استثمار هذه الارباح بشكل أو بآخر بما يحقق الرخاء والأمان لشعبها .

وإذا كانت نظرتنا للتأميم انما تعني أن يكون التأميم مثلاً لسيطرة الدولة على أراضيها وعلى الكنوز الكامنة فيها ، فإن هذا لا يمكن أن يكون دعوة للدول العربية المنتجة للبترول الى التأميم العوري لبترولها ووضعها تحت اشرافها ، لأن تأميم البترول العربي بحيث تتم كل عمليات انتاجه وصنيعه ونقله وتسويقه بأيدي عربية إنما هو أمل عزيز غال قد تحول الظروف الدولية الحاضرة وقلة الخبرة العنية دون اتمامه فوراً ، لكن الذي نراه هو أن تزيد الدول العربية المنتجة للبترول من مشاركتها في كل العمليات البترولية التي تتم في أراضيها وأن تملأ الدولة شريكة في الاستثمارات الأجنبية وأن تهر الدول العربية على الحصول على شروط أفضل من الشركات الأجنبية ويمكن أن تتخذ الدول العربية المنتجة للبترول

ماحدث في الجمهورية العربية المتحدة مثلا لها ، فقد خطت الحكومة
خطونها الكبيرة في الاعتماد على رأس المال الوطني في أعمال التنقيب
والانتاج والتكرير والتسويق وذلك بتأسيس الشركة العامة للبترول
فضلا عن اسهام رأس المال الوطني بخمسين في المائة من رأس مال
الشركة الشرقية للبترول وأكثر من ستين في المائة من رأس مال شركة
آبار الزيوت .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الدول العربية مقبلة
على طور النمو الاقتصادي السريع الضروري بالنسبة لها ليس من
الناحية الاقتصادية فحسب ، بل من الناحيتين الاجتماعية والسياسية
أيضا ولا بد لها في طور كهذا من أن يزيد استهلاكها من الطاقة
الأمر الذي يؤكد الحاجة الى اتباع طرق أكثر تعقيدا في تكرير البترول
بدلا من الطرق البدائية المتبعة حاليا فيها ومما يجب أن يوضع في
الاعتبار أن ما يكرر في البلاد العربية لا يزيد عن ١٠ ٪ من الانتاج
الاجمالي الضخم الذي تنتجه هذه البلاد ، وأن العرب باقتصارهم
على القيام بتكرير هذه الكميات الضئيلة من بترولهم إنما يتنازلون
عن قدر كبير من الارباح التي يحق لهم الحصول عليها نتيجة تسويق
المشتقات المرتفعة الثمن بالإضافة الى أنهم بذلك يضعفون من امكانيات
انشاء صناعة كيميائية تعتمد على البترول ، وبناء على ذلك عان من
القضايا التي يجب أن تظل في أعلى مراتب الوعي العربي لدى
الحكومات العربية في مفاوضاتها مع الشركات هي أن تطلب من هذه
الشركات أن تقوم بتكرير نسبة معينة من البترول الخام داخل الدول
المنتجة وذلك لا يقصد منه الحاجات المحلية الى مختلف المشتقات
البتروولية فحسب بل ولتصدير هذه المنتجات أيضا ومن مصلحة
الشركات أن تلبي هذا الطلب نظرا لازدياد انتاج البترول الخام
والحاجة الى ايجاد أسواق جديدة للتصدير واذا ما توصلت الحكومات
والشركات الى حل ايجابي لهذه القضية فإن ذلك سوف يسهم
مساهمة فعالة في دعم حركة انشاء صناعات بتروكيميائية وترعرعها
في هذا الجزء من العالم ومن المعروف ان بعض الاتفاقيات الأخيرة بين
الدول العربية والشركات البتروولية قد راعت هذه الناحية فخصت
على تكرير جزء من الخام الناتج في تلك الدول ولكن الواجب هو
التوسع في النص على ذلك وتجديد الاتفاقيات القديمة التي لم تلتزم

فيها الشركات بشيء من هذا القبيل والنسب فيها على اقامة معامل التكرير بجوار مراكز الانتاج .

ونقطة أخيرة متعلقة بالصناعات البترولية أيضا يجب أن تهتم بها الدول العربية وتتعلى بالغازات البترولية التي كانت وما تزال تهدر حتى الآن فلا بد من أخذها في الاعتبار مستقبلا عند مراجعة نصوص اتفاقيات البترول وذلك لأن حاجة الشركات لاستعمال هذه الغازات للمحافظة على الضغط في آبار البترول بالإضافة الى الأسواق العالمية المستعدة لاستيرادها وكذلك الحاجة المحلية الى تلك الغازات لاستخدامها كمصدر لبعض المواد الكيميائية كل هذه مسائل يجب أن توصل في الاعتبار وأن يبت فيها ضمن إطار السياسة الاسائية القومية .

وإذا كان لنا في نهاية هذا البحث أن نوجز مادتونا اليه في هذه الكلمة الأخيرة فإنا نهيب بالدول العربية المنتجة للبترول أن تبذل كل جهد للحصول على أفضل الشروط من أجل الاستعادة من هذه الموارد لفصلحة شعوبها وأن تدخل الحكومات شريكة في العمليات البترولية التي تجري في أراضيها وتشرف على هذه العمليات وأن تهتم الحكومات العربية بالصناعات التي يمكن أن تقوم على أساس هذه الثروة البترولية وذلك بالزام الشركات بالتوسع في اقامة معامل التكرير داخل أراضيها والاستفادة من الغاز الطبيعي في اقامة صناعات بتروكيميائية ، وإنشاء جبهة عربية موحدة من الدول المنتجة للبترول والتي تقل فيها الخسارة البترولية والدول العربية غير المنتجة التي تتوافر فيها تلك الخبرة ، وذلك لبنى إنشاء هذه الصناعات وتصديرها الى الأسواق العالمية .

الاحتياطي العلى الثابت من الزيت الخام
بملايين الاطنان فى عام ١٩٦٠

الدولة	طاقة التكرير
امريكا الشمالية	
كندا	٥١١٦
الولايات المتحدة	٤٥١٦٠
المجموع	٥٠٢٧٦
امريكا الجنوبية والوسطى	
الارجنتين	٢١٢٦
بوليفيا	١٠٥
البرازيل	٨٤٣
شيلي	١١٦
كولومبيا	٦٦٧
كوبا	٠٠٣
أكوادور	٢١
جزر الهند الغربية	
المكسيك	٦١٢٠
بارجواى	
بيرو	٤٣٤
ورتوريكو	
ترينيداد	٦١٦
أوروغواى	
فنزويلا	٢٦٥٢٧
المجموع	٣٧٩٢٨

الشرق الاوسط	
٣٠٠	البحرين
٥٢٨٥	ايران
٢٣٥٢١	العراق
٧٩٦٦٤	الكويت
غير معروف	للمنطقة المحيطة
٣٢٤٢٢	قطر
٥٢٠٦٢٢	السعودية
١٠٥٦	الجمهورية العربية المتحدة
١١١	تركيا
٢١	دول اخرى
٢٢٣٦٨٨	المجموع
اوروبا الغربية	
٢٦٤	النمسا
٢٥٧	فرنسا
٧٢١	المانيا الغربية
٤٤٦	ايطاليا
٣٥٦	هولندا
٠٨	بريطانيا
١٦٨	يوغوسلافيا
٢٣١١	المجموع
الشرق الاقصى	
٦٦٤	بورنيو البريطانية
٦٠	بورما
٤٠٢	الهند
١٢١٨٥	اندونيسيا
٧٥	اليلان
٢١٣	غينيا الجديدة الغربية
٠ ٢١٢	باكستان
١٢٤٥٢	المجموع

الدولة	طاقة التكرير
الكتلة الشرقية	
الاتحاد السوفيتي	٢٢٢٥٠
المانيا الشرقية	غير معروف
رومانيا	١٣٤٠
المجر	٢٦٢
البانيا	١٠٥٠
بلغاريا	٢٠٣
الصين الشعبية	١٩٢٧
تشيكوسلوفاكيا	١٠٩
بولندا	٢٠٣
المجموع	٣٧٠٠٤
الغربية	
الجزائر	٣٧٧٤
انجولا	٢٠٦
جابون والكونغو الوسطى	٨٠٣
ليبيا	غير معروف
المغرب	١٠٣
نيجيريا	١٢٨
المجموع	٤٠٤٤
الاحتياطي العلى	٣٦٨٧٥٣

مقارنة طاقة التكرير والاستهلاك بالآلاف البراميل يوميا

طاقة التكرير والاستهلاك ١٩٦٠		الدولة
أمريكا الشمالية		
٩١٧ر.	٩٤٥ر.	كندا
٩٨٤٥ر.	٩٧٢ر.	الولايات المتحدة
١٠٧٦٢ر.	١٠٦٨ر.	المجموع
أمريكا الوسطى والجنوبية		
١٩٦ر.	الاستهلاك عام	الولايات المتحدة
٢٦٦ر.	٢٧٩ر.	الولايات المتحدة
٦ر.	١١ر.	الولايات المتحدة
٢٩٩ر.	١٨٠ر.	البرازيل
٥ر.	٤٧ر.	شيلي
٧١ر.	٧١ر.	كولومبيا
٩٦ر.	٧١ر.	كوبا
١٢ر.	١٦ر.	أكوادور
١٤٤ر.	٦٥ر.	جزر الهند الغربية
٢٦٢ر.	٢٩٦ر.	التكسيك
٢ر.	—	باراجواي
٥٦ر.	٤٧ر.	بيرو
٥٢ر.	٩ر.	بورتوريكو
٤٩ر.	١٩٢ر.	ترينيداد
٣٠ر.	٤٢ر.	أورجواي
١٧٥ر.	٩٣٢ر.	فنزويلا
١٦٩٧ر.	٢٠٤٦ر.	المجموع
أفريقية		
٤٢ر.	—	الجزائر
٥ر.	٢ر.	أنجولا
٤ر.	—	ليبيا
٢١ر.	٢ر.	المغرب
١٠٥ر.	٢٧ر.	جنوب أفريقيا
١٠ر.	—	تونس
١٨٧ر.	٣٢ر.	المجموع

طاقة التكرير الاستهلاك ١٩٦٠

النوالة

الشرق الاوسط

١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	عُلم
١٨٦٥	١٨٦٥	البحرين
٤٢٧٦	٤٢٧٦	ايران
٦٢١	٦٢١	العراق
١٧١٠	١٧١٠	الكويت
٢٣٧	٢٣٧	لبنان
٨٠٠	٨٠٠	المنطقة الحابدة
٨٠٠	٨٠٠	قطر
١٨٦٠	١٨٦٠	السعودية
١٠٥٠	١٠٥٠	الجمهورية العربية المتحدة
٧٠	٧٠	تركيا
٧٥٠	٧٥٠	دول أخرى
١٤٥٧٥	١٤٥٧٥	المجموع

أوروبا الغربية

٣١٨	٣١٨	التمسا
١٦٥٢	١٦٥٢	بلجيكا ولوكسمبورج
٦	٦	الدنمارك
٤٢٢	٤٢٢	فنلندا
٨٣١٧	٨٣١٧	فرنسا
٦٠١٥	٦٠١٥	ألمانيا الغربية
٦٧٠	٦٧٠	اليونان
غير معروف	—	أيرلندا
٧٨٠٥	٧٨٠٥	إيطاليا
٣٦٥٠	٣٦٥٠	هولندا
٢٣	٢٣	النرويج
٢١٦	٢١٦	البرتغال
١٤٠٧	١٤٠٧	اسبانيا
٦٣٦	٦٣٦	السويد
٨٤٠	٨٤٠	سويسرا
١٦٧٣	١٦٧٣	بريطانيا
مع الكتلة الشرقية	مع الكتلة الشرقية	يوغوسلافيا
غير معروف	غير معروف	المجموع
٤١١٤	٤١١٤	

التولة حالة التكرير الاستهلاك ١٩٦٠

الشرق الأقصى		
٢٣٨٠	٢٤٤٠	إندونيسيا
غير معروف	٤٦٠	الهند
غير معروف	٨٠	ماليزيا
غير معروف	٣٥٠	بورما
٢٤٠	—	فيليبين
١٦٥٠	١٤٤٠	بنغلاديش
١٠٧٠	٢٧٢٨	باكستان
٧٠٠	٢٠٩٥	الهند
٤٢٠	—	نيوزيلندا
٤٧٠	٥٠	بنغلاديش
٦٢٠	٤٧٠	الهند
٢٥٠	١٠	بنغلاديش
١٤١٥٠	١٤١٣٣	المجموع
٢٢٠٥٠	٢٦٤٨٥	كتلة الدول الشرقية

حركة البترول من وإلى مختلف مناطق العالم عام ١٩٦٠ بملايين
الاطنان الانجليزية
الولايات المتحدة (الواردات)

من	الكمية
البحر الكاريبي	٦٦
بقية نصف الكرة الغربي	٦
الشرق الأوسط	١٧
بقية نصف الكرة الشرقي	٤

٩٣ منها ٥٣ مليون طن زيت خام

الصادرات

الى	الكمية
دول أخرى في نصف الكرة الغربي	٣
أوروبا الغربية	٢
دول أخرى في نصف الكرة الشرقي	٤٥

٩٥ منها نصف مليون طن زيت خام

أوروبا الغربية (واردات)

من	الكمية
الولايات المتحدة	٢
البحر الكاريبي	٢٩
بقية نصف الكرة الغربي	١
أفريقيا	١١
الشرق الأوسط	١٣٣
بقية نصف الكرة الشرقي	٢
الاتحاد السوفيتي	١٧

١٩٥ منها ١٦٠ مليون طن زيت خام

أفريقيا (واردات)

من	الكمية
البحر الكاريبي	٤
أوروبا الغربية	٦
الشرق الأوسط	١١
الاتحاد السوفيتي	٣

٢٤ منها ٧ ملايين طن زيت خام

المصادر

الى	الكمية
أوروبا الغربية	١١ منها ١٠ ملايين طن زيت خام

الشرق الأقصى (مصادر)

المولايات المتحدة	٤
أوروبا الغربية	٢
أستراليا	٥
بقية نصف الكرة الشرقي	١٠
<hr/>	
أفريقيا	٢١ منها ١٢ مليون طن زيت خام
بقية نصف الكرة الشرقي	٦
الاتحاد السوفيتي	١
	٥٠
<hr/>	
٧٥ منها نصف مليون طن زيت خام	

الشرق الأوسط (المصادر)

الى	الكمية
المولايات المتحدة	١٧
بقية نصف الكرة الغربي	١٠
أوروبا الغربية	١٣٣
أفريقيا	١١
أستراليا	٨
بقية نصف الكرة الشرقي	٥٠
<hr/>	
٢٢٦ منها ٢٠٠ مليون طن زيت خام	

البحر الكاريبي (الصادرات)

الى	الكمية
الولايات المتحدة	٦٦
بقية نصف الكرة الغربي	٤٢
أوروبا الغربية	٢٩
أفريقية	٤

١٤١ منها ٦٧ مليون طن زيت خام

توزيع الكميات العابرة في قناة السويس عام ١٩٦٠

حسب مناطق الشحن ونسب الزيادة والنقص عن كميات ١٩٥٩

الدول	آلاف الأطنان	النسبة إلى	نسبة الفرق
			مجموع الكميات عن عام ٥٩

دول الخليج العربي

الكويت	٥٥٥٤٧	٤٨ر٥	١٤ر٨٠
إيران	٢٢٧٤٤	١٩ر٦	١٣ر٨٠
المملكة العربية السعودية	١٧٩٠٤	١٥ر٦	٥٨ر٩٠
جمهورية العراق	٥١٨٤	٤ر٥	١٦ر٧٠
قطر	٤٧٧٦	٤ر٢	٨ر٤
البحرين	٦٦٧٣	٢ر٢	٢٣ر٩٠
مناطق غير محدودة	٥٣	ار	٤٧ر٢٠
المجموع	١٠٦٨٨٤	٩٦ر٠	١٦ر٨٠

دول أخرى :

١٢٩٠	١ر٤	١٥٧٠	عدن
١٠ر٤٠	١ر٣	١٤٧٠	الجمهورية العربية المتحدة
٢٢ر١-	١ر٢	١٣٧٩	سنغافورة وحزر الهند الشرقية
٢٢ر١-	١ر	١١٦	دول أخرى
٦٧ر٥	٤ر٠	٤٥٣٥	المجموع

متوسط الانتاج اليومي للبترول في مختلف مناطق الانتاج عام ١٩٦٠

المنطقة	متوسط الانتاج اليومي بالبراميل	النسبة المئوية للانتاج العالمي
أمريكا الشمالية	١٠ر٣٠٠٠٠٠	٣٨ر٠٥
أمريكا الجنوبية	٤ر٥٥٠٠٠٠	١٦ر٨٠
أوروبا الغربية	٣٥٠ر٠٠٠	١ر٢٩
أفريقية	١ر١٠٠ر٠٠٠	٤ر٠٧
الشرق الأوسط	٦ر٣٠٠ر٠٠٠	٢٣ر٣٠
الشرق الأقصى	٧٠٠ر٠٠٠	٢ر٥٩
روسيا الشرقية	٣٧ر٦٥٠ر٠٠٠	١٣ر٩٠
العالم	٢٧ر٠٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠

مراجع البحث

- اسماعيل مصطفى وشيخي : الثروة البترولية في الجزائر
بيرونندو : مستقبل الشرق الأوسط
جان جاك بيريني : الخليج العربي
الدكتور جلال يحيى : السياسة الفرنسية في الجزائر
الدكتور حسني فوزي النجار : مع الاطلس السياسية في الشرق الأوسط
الدكتور زاهر رياضي : الشرق الأوسط في العصر الحديث
الدكتور سليمان حزين : صفحات من تاريخ الاستعمار
الدكتور حيد نوقل : الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي
عبد الرحمن زكي : الزيت في الشرق الأوسط
عبد العزيز حسيني : محاضرات عن المجتمع العربي والكويت
التيتمت على طلبية قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بمعهد الدراسات العربية العالية
جون كامبل : أمريكا والشرق الأوسط
عبد السلام بدوي : التطورات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط
لاتود ولتر : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط
الدكتور محمد جواد العبوسي : البترول في الدول العربية
الدكتور محمد جواد العبوسي : اقتصاديات العراق
الدكتور محمد لميب شقير : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية
مؤتمر البترول العربي الأول : الأبحاث المقدمة الى المؤتمر
مؤتمر البترول العربي الثاني : الأبحاث المقدمة الى المؤتمر
مؤتمر البترول العربي الثالث : الأبحاث المقدمة الى المؤتمر
نشرة بترول الشرق الأوسط : عند يناير ١٩٦٢

المراجع الاجنبية

في موضوع البترول العربي واهميته

في حاضر الامة العربية ومستقبلها

1 - LENCHOWSRI, G.

Oil and State in the Middle East .

2 - LONGHIGG, S. H.

Oil in the Middle East .

3 - MIKESELL, R. P.

Arabian oil-americans' stake in the Middle East New York 1949 .

4 - BONNE, ALFRED

State and economics in the Middle East. London 1948

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
المقدمة	٧
خطة البحث	١١
البترول فى الدول العربية .	١٣
أهمية بترول الدول العربية	٣٢
الصناعات البترولية فى العالم العربى	٦٥
قصة الاحتكارات البترولية فى الدول العربية	٧٩
موقف دول غربي أديا	١٠٣
موقف الاتحاد السوفيتى	١٠٩
الموقف العربى لمواجهة الاحتكارات	١١٣
نظرة أخيرة	١٣٥
مراجع البحث	١٥٠
المراجع الأجنبية	١٥١

استدراك

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢٥	١٥	وخاصة	خاصة
٣٨	٩	يهبط الى	يهبط إلى
٤٤	١٠	كورد	كورد
٩١	الأخير	عن الآخرة	عن الآخر
٧٢	٣٠	عام ٩١٦	١٩٦٠

هيئة قناة السويس

(مناقصة عامة بين مقاول القطاع العام)

تطرح هيئة قناة السويس مناقصة عامة لعملية إنشاء عمارة سكنية
لوظفئ الهيئة ببور سعيد وتطلب الشروط والرسومات بالحضور
شخصيا الى مقر الهيئة بالاسماعيلية (التخطيط والأبحاث) وذلك
نظير دفع مبلغ خمسة عشر جنيها •

وتقدم الطامات باسم السيد / رئيس هيئة قناة السويس
(التخطيط والأبحاث) في ميعاد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر
يوم الاثنين ٢٩ ابريل ١٩٦٣ صحوبة بتأمين ابتدائي قدره ثلاثة
آلاف جنيه •

ولن يلتفت الى أى عطاء يقدم بعد هذا الموعد أو غير مصحوب
بالتأمين الابتدائي المطلوب •

هيئة قناة السويس

(مناقصة عامة بين مقاولي القطاع العام والخاص)

تطرح هيئة قناة السويس مناقصة عامة لعملية إنشاء عمارات سكنية
لعمال الهيئة ببور توفيق وتطلب الشروط والرسومات بالضرورة
شخصيا الى مقر الهيئة بالاسماعيلية (التخطيط والأبحاث) وذلك
تظير دفع مبلغ عشرة جنيهات .

وتقدم العطاءات باسم السيد / رئيس هيئة قناة السويس
(التخطيط والأبحاث) في ميعاد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر
يوم الأحد ٢٨ ابريل ١٩٦٣ مضمونة بتأمين ابتدائي قدره ألف جنيه .
ولن يلتفت الى أى عطاء يقدم بعد هذا الموعد أو غير مضمون
بالتأمين الابتدائي المطلوب .



مطابع الدار القومية

١٧ شارع ميسرة - ركن القصر

٤٠٧٣ - ٤٠٧٤
٤٠٨٨ - ٤٠٨٩ } طبعة

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ متاع عتيق - روض الفرج

٤٦٠١٤ / ٤٠٧٥٣ } مليون
٤٠٨١٤ / ٤٠٥٨٨

272

3

923

التمن ٩ فروش

العدد ٢٣٢